وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

تمدد المقاومة الشعبية الجزائرية في البلاد المغاربية (1832– 1908م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالب:

– علي شلقي

إشراف الأستاذ: د– أحمد جعفري

المشرف المساعد: أ.د. الشيخ لكحل

نوقشت وأجيزت علنًا بتاريخ: ../.../2026

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الرتبة	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د/	نصيرة نواصر	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د/	أحمد جعفري	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
أ.د/	الشيخ لكحل	جامعة غرداية	مشرف مساعد
د/	طاس ابراهيم	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي:

1448–1449هـ/ 2025– 2026م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

تمدد المقاومة الشعبية الجزائرية في البلاد المغاربية (1832– 1908م)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالب: علي شلقي

إشراف الأستاذ: د– أحمد جعفري

المشرف المساعد: أ.د. الشيخ لكحل

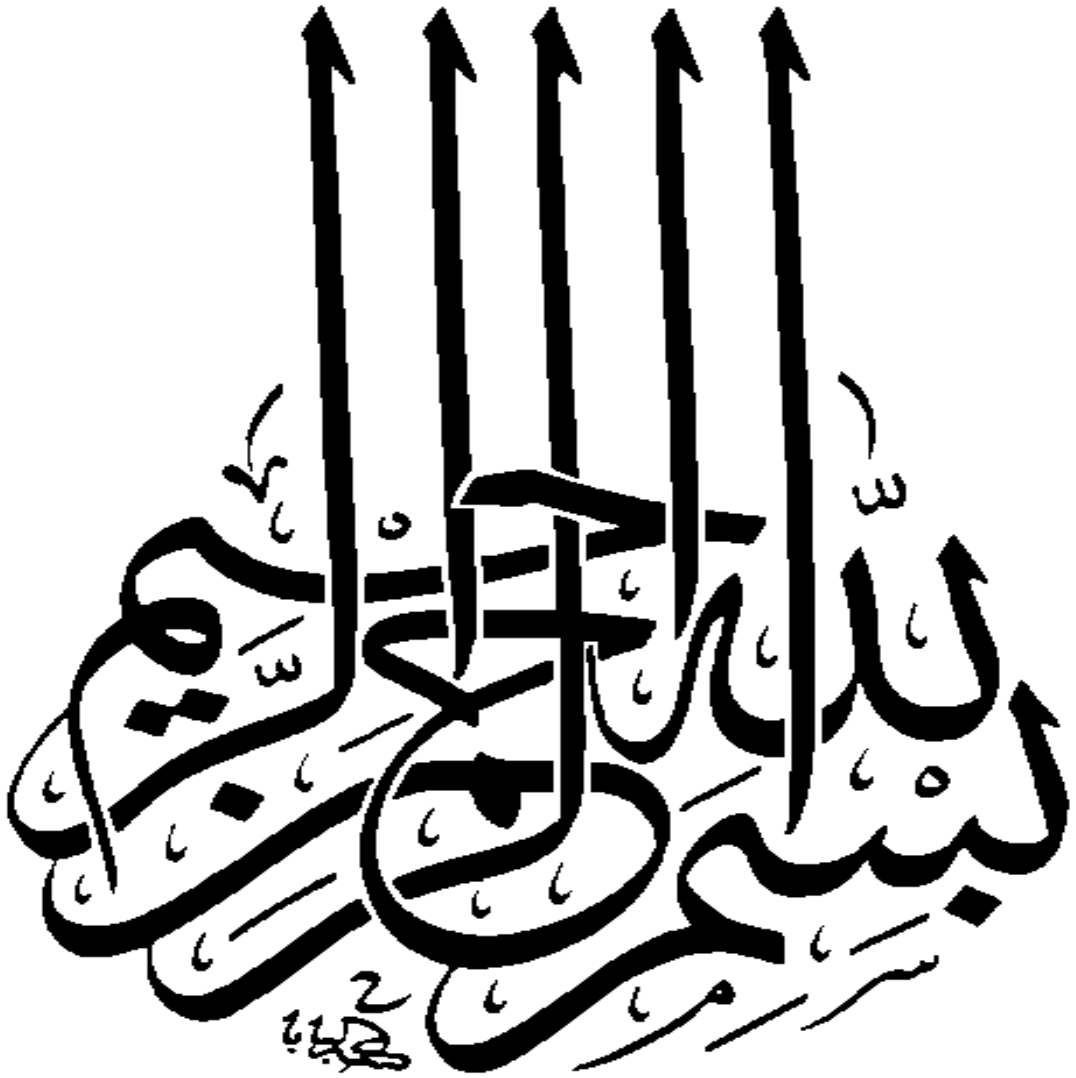
نوقشت وأجيزت علنًا بتاريخ: ../.../2026

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة

الرتبة	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.د/	نصيرة نواصر	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د/	أحمد جعفري	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
أ.د/	الشيخ لكحل	جامعة غرداية	مشرف مساعد
د/	طاس ابراهيم	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي:

1448–1449هـ/ 2025– 2026م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من جعلهم الله سببًا في وجودي، والديّ – حفظهم الله –

إلى زوجتي التي لم تدخر وسعًا في مساعدتي، وتشجيعي نحو مواصلة درب العلم

وإلى أبنائي عصافير الحب والأمل

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء دون استثناء

أُهدي ثمرة هذا الجهد

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير – بعد شكر الله والثناء عليه– إلى كل من قدم لي المساعدة، إلى كل من كان لهم الفضل في توجيهي، ومنحوني الرعاية، وأسدوا لي النصيحة، وأعطوني من خبرتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم ونصائحهم ما كان لي زادًا ونبراسًا أضاء لي طريق البحث، وأخص بالذكر أستاذي ومشرفي الأب الفاضل الأستاذ الدكتور "أحمد جعفري"، الذي تجشم العناء والمتاعب في سبيل إخراج هذا البحث إلى النور، ولم يبخل علي بوقته وجهده وتوجيهاته ليخرج البحث بالصورة التي بين أيدينا، دون أن أنسى المشرف المساعد الأستاذ الدكتور "الشيخ لكحل" على رحابة صدره وتشجيعه الأبوي والتوجيهاته القيمة.

والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا المذكرة، والنظر فيها و بإبدائهم لآرائهم وملاحظاتهم القيمة.

إلى كل هؤلاء لكم من أطيب التحية وأصدق عبارات الشكر والعرفان

قائمة مختصرات مستعملة:

1. المختصرات باللغة العربية:

تق: تقديم

تع: تعريب

تر: ترجمة

تح: تحقيق

تص: تصدر

در: دراسة

ط: الطبعة

مج: المجلد

ع: العدد

ج: الجزء

ص– ص: صفحات متتالية

هـ: هجري

م: ميلادي

2. المختصرات باللغة الأجنبية :

P:**page**.

N° : **Numero**

Vo : **Volume**

مقدمة

مقدمة:

شهدت المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، منذ إرهاصاتها الأولى تمدداً ديناميكيا بارزاً نحو الفضاء المغاربي، في صورة تُجسد عمق الروابط التاريخية والوجدانية، والدينية التي تلحم شعوب المنطقة ولم تكن هذه الحركة الدفاعية منغلقة داخل نطاقها الجغرافي المحلي، بل تجاوزتها الحدود المصطنعة لتلقى صدر واسعاً في المغرب الأقصى، وتونس، وليبيا، حيث تشابكت عوامل أواصر القرابة القبلية، والتواصل الروحي، والتنسيق السياسي والعسكري، لتدعيم جبهات الجهاد والتحرر.

وقد تمخض عن هذا الامتداد أبعادً إقليمية متداخلة جعلت الكفاح الجزائرية جزءاً من حراك مغاربي شامل لمجابهة التغلغل الكولونيالي الأوروبي، ولقد أسهمت قامات تاريخية بارزة، كالأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة، في ترسيخ هذا البعد الإقليمي عبر اللجوء إلى دول الجوار واستثمار الحواضن الشعبية لاستدامة المقاومة، ومن هذا المنطلق المنهجي، تتبلور دراستنا الموسومة بـ: "**تمدد المقاومة الشعبية الجزائرية في البلاد المغاربية (1832– 1908م)**".

أهمية الموضوع:

تكمن **أهمية هذا البحث** في كونه يُسلط الضور على وحدة الجغرافيا التاريخية للمنطقة المغاربية، مبيناً كيف تحولت الحدود السياسية إلى فضاءات مفتوحة للتفاعل والتضامن العضوي، كما تتيح الدراسة رصد الدور المحوري الذي لعبته الزعامات المحلية، الطرق الصوفية، والروابط القبلية والمسالك الصحراوية في ربط القطر الجزائري بمحيطه، ومن ثم فإن تتبع مظاهر هذا التمدد يتجاوز السرد الإخباري الرتيب إلى التحليل البنيوي لأشكال الدعم المتبادل، مما يفتح أفاقاً جديدة لاستيعاب الجذور المشتركة للنضال المغاربي ضد المستعمر.

دوافع اختيار الموضوع:

تتضافر في اختيارنا لهذا الموضوع جملة من المبررات الذاتية والموضوعية:

- **الدوافع الذاتية:** تنبع من اهتمامنا المعرفي العميق بتاريخ المقاومات الشعبية، والرغبة في استجلاء أبعادها الإقليمية، مما يسهم في تعزيز الوعي بالروابط التاريخية المشتركة لشعوب المنطقة، وتفكيك

الفتن الدبلوماسية التي زرعها المحتل لتفريق الجوار.

- **الدوافع الموضوعية:** يندرج الموضوع مباشرة ضمن تخصصنا الأكاديمي (تاريخ المغرب العربي المعاصر)، في مرحلة الماستر، ويلبي حاجة المكتبة التاريخية لمعالجة التفاعلات الإقليمية التي لم تحظ بالدراسة الكافية ككتلة موحدة .

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تمتد الدراسة من عام 1832م، وهو تاريخ مبايعة الأمير عبد القادر وانطلاق المقاومة المنظمة في الغرب وأحمد باي في الشرق، وصولاً إلى عام 1908م الذي شهد وفاة الشيخ بوعمامة، وهو التاريخ الذي يمثل تاريخ أفول عصر المقاومات الشعبية المسلحة التقليدية البارزة .
- **الحدود المكانية:** تشمل الفضاء المغاربي عامة، مع التركيز الممنهج على المغرب الأقصى، تونس وليبيا، لكونها الأقاليم الأكثر تفاعلًا واستجابة لمتطلبات المقاومة الجزائرية من حيث الإسناد، اللجوء، والتموين.

إشكالية الدراسة:

تتمركز الإشكالية المحورية للبحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف استطاعت المقاومة الشعبية الجزائرية (1832–1908م) تخطي أُطرها الجغرافية لتتمدد داخل الفضاء المغاربي؟ وما هي انعكاسات هذا التداخل الإقليمي على التحولات التاريخية في المنطقة والانتقال من العمل المسلح إلى تبلور الوعي الوطني؟

وينبثق عن هذه الإشكالية بعض الأسئلة المتمثلة في :

- ماهي الظروف البنيوية والسياسية التي شكلت منطلق المقاومة الشعبية غداة الاحتلال؟.
- كيف تجلت تمظهرات التمدد المقاوم نحو تونس والمغرب الأقصى وليبيا، وما العوامل المحفزة لها؟
- ما هي الاستراتيجيات والسياسات التي توخاها الاستعمار الفرنسي لتطويق وكبح هذا المد الإقليمي؟

– كيف مهد هذا الترابط التاريخي السبيل للانتقال من طور الانتفاضات المسلحة إلى مرحلة النضال السياسي المنظم؟.

المنهج المتبع:

لإحاطة الموضوع بجوانبه كافة، اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي لرصد وتتبع الحوادث التاريخية الكثيفة التي طبعت تلك المرحلة، مدعوماً بالمنهج السردي الاستنتاجي لفك و إستخلاص النتائج التي ترتبت على تمدد هذه المقاومات.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

وضفنا في الدراسة طائفة من المادة المصدرية والمرجعية المتنوعة، نذكر منها:

- "تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر" لـ (محمد بن الأمير عبد القادر)، يُعد أوثق مصدر محلي للفترة الأولى من الدراسة (1832-1847م)، وتكمن أهميته في استناده إلى أرشيف عائلي ومراسلات رسمية مباشرة بين الأمير وسلطان المغرب عبد الرحمان بن هشام.
- "طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا"، لـ (الأغا بن عودة المزاري)، يُمثل مدونة حية عاصرت التحولات الكبرى في القرن التاسع عشر، ويوفر مادة تاريخية خصبة لبايلك الغرب.
- "الحركة الوطنية الجزائرية"، لـ (أبو القاسم سعد الله)، من المراجع الحديثة؛ إذ يعتبر موسوعة تاريخية لا غنى عنها لفهم تطور الفكر النضالي الجزائري بمختلف مراحله.
- "ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين"، لـ (يحي بوعزيز)، وهو مرجع محوري أسهم في دحض الأطروحات الكولونيالية بالاعتماد على المخطوطات والوثائق الأصلية، مبرزا التنظيم الداخلي لثورات 1871م والجنوب.

الدراسات السابقة:

يظل تاريخ المقاومات الشعبية الجزائرية أرضاً خصبة حظيت باهتمام واسع من قِبل الباحثين والمؤرخين، حيث تزخر المكتبة التاريخية بالعديد من المصنفات العامة والخاصة التي أفردت حيزاً شاملاً لتتبع الانتفاضات المسلحة؛ لاسيما تلك التي تمحورت حول قادة الرموز الوطنية مثل الأمير عبد القادر، وأحمد باي، والمقراني، والشيخ الحداد، والشيخ بوعمامة، غير أن الملاحظ على متن تلك

الأدبيات والجهود السابقة أنها اتسمت بالانكفاء على النطاق الجغرافي المحلي، والتركيز على دراسة كل مقاومة كظاهرة معزولة أو قائمة بذاتها ضمن حدودها الوطنية.

ومن هذه النقطة بالتحديد، تتبلور القيمة المضافة والتميز المنهجي لدراستنا الحالية؛ إذ تسعى إلى سد فجوة بحثية واضحة في تاريخ المنطقة عبر تجاوز الطرح الأحادي للمقاومات، وترتكز أصالة هذا البحث على تتبع التسلسل الكرونولوجي للحراك الشعبي الجزائري الممتد من مطلع الاحتلال، وصولاً إلى أفول شعلة الكفاح المسلح التقليدي، مع التركيز على رصد ديناميكية تمدد هذه الحركات وتفاعلها العابر للحدود في الفضاء المغاربي (المغرب الأقصى، وتونس، وليبيا).

وبناءً عليه لا يقف هذا العمل عند حدود السرد التاريخي للثورات؛ بل يهدف بالدرجة الأولى إلى استجلاء أبعاد التضامن الإقليمي وشبكات الدعم واللجوء والتموين، مما يجعل من هذا الموضوع مقاربة حديثة تمنح الباحثين فهماً أعمق للجذور المشتركة للنضال المغاربي.

خطة الدراسة:

تأسست هيكلية البحث على ثلاثة فصول متكاملة،

- **الفصل الأول**: عُني بـ (الجذور التاريخية للمقاومة الشعبية في الجزائر)، حيث بحث المبحث الأول في التحولات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية للمقاومة الشعبية، وتناول المبحث الثَّاني مسار تطور المقاومات الكبرى (الأمير عبد القادر، الشريف محمد بن عبد الله، والشيخ بوعمامة)، بينما ركز المبحث الثالث على الدور التعبوي والروحي للطرق الصوفية (القادرية، الرحمانية، السنوسية) في شحذ الخطاب الجهادي.
- **الفصل الثَّاني**: خُصص لدراسة (مظاهر تمدد المقاومة في الفضاء المغاربي)، عبر ثلاثة مباحث، قارب الاول الامتداد نحو المغرب الأقصى ولجوء الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة وتبعات معركة إيسلي (1844م)، واستعرض الثاني الصلات مع القطر التونسي وحركة اللجوء والسياسات الفرنسية بعد حماية (1881م)، في حين ناقش الثَّالث الروابط مع ليبيا والدعم السنوسي والتموين العسكري، مع رصد الموقف الإيطالي المبكر.
- **الفصل الثالث**: ناقش (الانعكاسات و نتائج للامتداد والتحول نحو الوعي الوطني)، تتبع مبحثه الأول الإجراءات الاستعمارية الفرنسية لكبح التمدد برسم الحدود جغرافياً وعسكرياً، وعالج الثَّاني

البعد الفكري والاجتماعي وتشكل الذاكرة المشتركة، بينما رصد المبحث الثَّالث إرهاصات التحول نحو النضال السياسي المنظم ونشأة الحركة الوطنية.

صعوبات البحث:

لم يكن مسار إنجاز هذا البحث ممهداً؛ بل جابهتنا جملة من العقبات المنهجية والموضوعية؛ لعل أبرزها التشعب الكبير لظاهرة المقاومات الشعبية وتداخل أبعادها القبلية، الروحية والعسكرية، فضلاً عن إشكالية المفاهيم والمصطلحات التاريخية (ثورة، مقاومة، انتفاضة) وتشتت المادة العلمية بين ثنايا المصادر والوثائق، يُضاف إلى ذلك شح الدراسات الأكاديمية المتخصصة التي تفرد حيزاً مستقلاً للمقاربة الإقليمية والمغاربية للموضوع، مما حتم علينا بذل جهد مضاعف في المقارنة والتحليل ومحاولة الوصول إلى استنتاجات تتسم بالدقة والموضوعية.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نحمد الله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، متوجهين بآيات الشكر والامتنان والعرفان لأساتذتنا الأفاضل؛ وفي مقدمتهم المشرف: الأستاذ الدكتور : أحمد جعفري، على نصائحه القيمة ومتابعته المستمرة، والمشرف المساعد، الأستاذ الدكتور: الشيخ لكحل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة، ولكل من أسهم من قريب أو بعيد في إخراج هذا الجهد المتواضع في ثوبه الحالي، سائلين المولى عز وجل أن يجد فيه الباحثون لبنة علمية نافعة لخدمة تاريخنا المغاربي المشترك.

الحمد لله أولاً وآخراً.

الفصل الأول:

الجذور التاريخية للمقاومة الشعبية في الجزائر

(1832-1908)

- المبحث الأول: التحولات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية للمقاومات الشعبية
- المبحث الثاني: مسار تطور المقاومات الكبرى
- المبحث الثالث: دور الطرق الصوفية في المقاومة الشعبية

تمثل الحقبة الممتدة ما بين (1832م-1908م) انعطافة جذرية في المشهد التاريخي الجزائري؛ إذ تضافرت جملة من الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة لتولد من رحمها حركات المقاومة الشعبية المسلحة ضد التوغل الكولونيالي الفرنسي، وقد نبتت جذور هذا الكفاح واستمدت ديمومتها من البنى القبلية العريقة والشبكات الطرقية الصوفية المتجذرة في الوجدان المحلي.

ويهدف هذا الفصل الموسوم بـ "الجذور التاريخية للمقاومة الشعبية في الجزائر من 1832 إلى 1908"، إلى استقراء وتفكيك أثر التحولات العميقة التي أعقبت صدمة الاحتلال، وكيف أسهمت في تشكيل وتوجيه الهيكل التنظيمي للمقاومة الوطنية، وذلك عبر مقاربة المباحث المنهجية التالية:

المبحث الأول: التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية

شكل سقوط العاصمة سنة 1830م صدمة نسقية عنيفة، أحدثت خلخلة راديكالية في البنية الإدارية والسياسية للبلاد، وعمد المحتل الفرنسي إلى فرض حزمة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والقسرية ذات الأبعاد التدميرية، جوبهت بمقاومة راديكالية شرسة قادتها الزوايا والائتلافات القبلية، ويسعى هذا المبحث إلى تتبع هذه المتغيرات، واستعراض مواقف الحواضن الروحية والعشائرية بشيء من الإيجاز:

1- تحولات البنية السياسية والعسكرية:

انتقلت السوسيولوجيا السياسية في الجزائر بعد الغزو الفرنسي من نمط الإدارة العثمانية التي اتسمت باللامركزية، إلى منظومة استعمارية شديدة المركزية صُممت حصراً لخدمة المصالح الحيوية لباريس، وفي مستهل الأمر اتسمت السياسة الكولونيالية بالضبابية والتردد؛ إذ لزمت الحكومة الفرنسية موقف الحذر والترقب حيال طبيعة نظام الحكم الأنسب للقطر المستعمر، ولم يكن هذا التذبذب ناتجاً عن قصور في التخطيط؛ بل كان محكوماً بمحددات موضوعية؛ أبرزها استيعاب الخصوصية السوسيو ثقافية للجزائر ومراعاة التعقيدات الدولية المحيطة بالأزمة، فضلاً عن ارتباك الأوضاع السياسية الداخلية لفرنسا نفسها، ومع استقرار المشهد واتضاح الرؤية، توجت باريس هذه السياسة بإعلان الجزائر رسمياً عام 1834م جزءاً لا يتجزأ من الحيز الجغرافي الفرنسي[1].

[1] – احميده عميراوي: "**دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**"، المجلية التاريخية الجزائرية، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2004م، ص 105.

واستمر هذا الوضع القانوني حتى فجر الاستقلال عام 1962م، والجدير بالملاحظة هنا أن الصلاحيات الواسعة التي حظي بها الحاكم العام في الجزائر لم تكن نابعة من استقلالية المؤسسة الإدارية المحلية؛ بل كان بمثابة الذراع التنفيذية والوجه الاعتباري الذي يمثل السيادة الفرنسية المباشرة ولا شيء غير ذلك[1].

وقد تقلب الهيكل الإداري المحلي عبر حزمة من المراحل والتعديلات، إثر إخضاعه لتجارب تشريعية متباينة وغير متجانسة، أثارت في كثير من الأحيان جملة من الانتقادات والسجالات الحادة بين المنظرين العسكريين والمدنيين حول المقاربة الأنجع لإدارة المستعمرة وتوطين المعمرين، ويمكن القول إن هندسة التنظيم الإداري كانت محكومة بمتغيرات أساسية؛ فإلى جانب تأثرها المباشر بطبيعة الأنظمة التعاقبية في باريس (الملكية، الجمهورية، والإمبراطورية)، لعبت وتيرة التوسع العسكري الميداني وتدفق موجات الاستيطان البشري وتعاظم نفوذ المستوطنين دوراً حاسماً في صياغة القوانين الإدارية وتوجيهها[2].

وخلال الحقبة المحصورة بين 1830–1870م، شرعت سلطات الاحتلال في تأسيس نواة إدارية مركزية تحت إشراف القائد "دي بورمون"، ضمت ثلاث لجان محورية هي: (اللجنة المالية والحكومية، لجنة البلدية، واللجنة الدينية)، مع تقسيم الإقليم إلى مناطق عسكرية مغلقة وأخرى مدنية مفتوحة للمهاجرين الأوروبيين، في خطوة استهدفت طمس ملامح الإدارة العثمانية السابقة وتثبيت أركان الهيمنة الفرنسية، وعقب أحداث عام 1870م، تحول مركز الثقل الإداري تدريجياً نحو النظام المدني بتعيين "مصحح المسار" دوقيرون حاكماً عاماً، مما أضفى طابعاً مؤسساتياً وأكثر صرامة على إدارة الأقاليم والبلديات[3].

وعلى الصعيد العسكري، ورغم الحشود الكثيفة والنمو المطرد لأعداد الفيالق الفرنسية، راهنت القيادة الاستعمارية على استراتيجية موازية للتغلغل الميداني؛ تمثلت في تدعيم طاقاتها القتالية عبر تجنيد الطاقات المحلية والعربية، واستقطاب عناصر أجنبية من قارات مختلفة، وأسفرت هذه السياسة عن

[1] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 195.

[2] – وليد بوشو: **"الإدارة المحلية الفرنسية – الإقليمية والبلدية– في الجزائر في فترة النظام العسكري وبدايات النظام المدني (1830–1902)**، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، الجزائر، مج 04، العدد 03، جويلية 2022م، ص 120.

[3] – للمزيد ينظر: وليد بوشو: المرجع نفسه، ص ص120–134.

تشكيل فرق عسكرية نوعية اتسمت بالشراسة والدراية التامة بوعورة التضاريس، ومن أبرز هذه التشكيلات[1]:

أ- **الفيلق الأجانب "La légion Etrangères"**: أصدر الملك لويس فيليب مرسوماً بتأسيسه في 10 مارس 1831م، وتكون من سبعة فيالق عسكرية ضمت مرتزقة من جنسيات أوروبية متعددة (ألمان، إيطاليون، إسبان، بلجيكيون، بولونيون).

ب-**الزفير "Zéphir"**: تشكلت هذه القوة من عناصر مشاة الجيش الفرنسي، وبدأ توظيفها الميداني سنة 1832م، حيث لعب دورا رأس حربة في تفتيت مواجهة جيوب المقاومة في الغرب الجزائري.

ج- **جيش زواوة "Zouaves"**: التفتت القيادة الفرنسية مبكراً إلى الخلفية العسكرية المتميزة لأبناء قبيلة زواوة الذين شكلوا عصب الجيش في العهد الحكم العثماني، فعملت على استمالتهم وتجنيدهم بشتى الطرق، وأثمرت هذه المناورة عن تشكيل قوة قوامها نحو 500 مقاتل تحت إمرة الضابط "ديفيفيي Duviver"، وجرى تنظيمها لاحقاً في فيلقين بجانب فرقة من الخيالة.

د- **قناصة إفريقيا "Les chasseurs d'Afrique"**: تبلورت فكرة هذا التنظيم امتداداً لفرقة الخيالة الخاصة التابعة لجيش زواوة، وابتداءً من 17 نوفمبر 1838م تم تطويرها وهيكلتها لتضم مزيجاً من الفرنسيين والأهالي، غير أنه ومع مطلع عام 1844م تم قصر الانتساب إليها على العناصر الفرنسية حصراً.

هـ- **الصبايحية:** تأسست هذه الفرقة عام1841م من الفرسان العرب، وضمت خليطاً من الجزائريين والتونسيين والمغاربة إلى جانب فرنسيين، ووضعت تحت قيادة مشتركة من الضباط الأوروبيين والأهالي.

وامتدت الهيمنة العسكرية لتطوق المنظومة القضائية ، حيث صادر الجيش حق تعيين القضاة وعزلهم بناءً على منشورات ومرسومات وزارية فرضها المحتل، متجاوزاً الأعراف القانونية كافة، وأضحى الإشراف المباشر على المحاكم من اختصاص الإدارة الاستعمارية والنائب العام في محكمة الجزائر

[1] – محمد السعيد قاصري: "**جرائم جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر أثناء عمليات التّوغل العسكري 1830–1871**"، مجلة البحوث التاريخية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مج02، ع01، جوان 2017م، ص 299.

العاصمة، مما أحكم القبضة على جهاز العدالة؛ وتشير الإحصائيات إلى أنه في العهد الإمبراطوري، كان من بين 262 قاضياً هناك 225 عسكرياً، في مقابل 37 قاضياً مدنياً فقط[1].

ولم ينجُ القضاء الشرعي الإسلامي من مقص التفكيك الكولونيالي، إذ جرى تقويض صلاحياته عبر استراتيجية مرحلية؛ فخلال العشرية الأولى للاحتلال، أبقت السلطات على القضاء الإسلامي في نطاق الأحوال الشخصية شريطة التزامه التام بالخطوط العريضة لسياسة التوظيف الاستعمارية. لكن هذا الهامش الضيق سرعان ما تلاشى تحت وطأة ضغوط "المعمرين" الذين اتهموا القضاة المسلمين بالانحياز والاستقلالية المحفوفة بالمخاطر، وتوج هذا الضغط بصدور قرار عام 1866م، والذي ألزم الجزائريين بالتقاضي أمام "قاضي الصلح" الفرنسي، مختزلاً دور القاضي المسلم في مجرد أداة تنفيذية للأحكام الصادرة عن المحاكم الفرنسية[2].

2– التحولات الاقتصادية والإجتماعية:

في سبيل ترسيخ هيمنتها، هندست السلطات الفرنسية بنى اقتصادية تابعة تخدم مصالح الستعمر (فرنسا الأم)، مما انعكس كارثياً على ثقافة المجتمع الجزائري الذي عانى من وطأة الأوبئة، والمجاعات، والفقر المدقع، ناهيك عن سياسات التنصير القسري وتدمير المعالم الدينية ومحاربة اللسان العربي، ونستعرض هذه التحولات وفق الآتي:

2–1. الاختلالات الإقتصادية:

كان المجتمع الجزائري التقليدي يعيش حالة من الاكتفاء الذاتي والتوازن بين حركتي الإنتاج والاستهلاك المعيشي، وجاءت السياسة الاستعمارية لتقطع دابر هذا الاستقرار عبر شل القدرة الإنتاجية المحلية، مما ولد أزمات غذائية ومجاعات حادة، بدت ملامحها العنيفة واضحة خلال أزمتي 1845م و1867–1868م، ودخل المجتمع بعدها في حالة من عدم التوازن الدائم المتسم بالتوترات الهيكلية وأعراض التخلف الاقتصادي المزمن، وأسهمت القوانين العقارية الجائرة وسياسات مصادرة الأراضي وعمليات الحجز العقاري العقابي في تدمير القاعدة المادية والاقتصادية للفلاح الجزائري،

[1] – نوي بن مبروك: "**القضاء القمعي الفرنسي في الجزائر في فترة الحكم العسكري 1830–1870**"، المجلية التاريخية الجزائرية، مخبر الدراسات والبحث في الثورة التحريرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، مج 08، ع03، 2024م، ص 299.

[2] – أبو القاسم سعد الله: **خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة والتحرير 1830–1962)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص 75.

فتحولت الزراعة من نشاط عائلي يؤمن القوت اليومي إلى ركام، وتقلصت ثروة الماشية نتيجة الانحسار الممنهج للمراعي الطبيعية التي غدت ملكية خاصة للمستوطنين، ولم يعد يُسمح للقطعان المحلية بالرعي إلا فوق بقايا السنابل بعد انتهاء مواسم الحصاد الكولونيالي[1]، وزاد "قانون الغابات" الطين بلة بحظر الرعي في الأراضي المشجرة، مما أصاب سكان المرتفعات والجبال –الذين يشكل الرعي عصب حياتهم– في مقتل، وأفرز هذا التدهور المركب في قطاعي الفلاحة والحيوان حالة من البطالة الجماعية ونقص التغذية، الحافز الأساسي لبروز ظاهرة الهجرة الريفية الواسعة نحو المراكز الحضرية بحثاً عن سبل العيش[2].

2-2. التحولات الإجتماعية:

منذ اللحظة التي وطأت فيها جيوش المارشال "دي بورمون" أرض الجزائر يوم الاثنين 13محرم 1246هـ/ 5 جويلية 1830م[3]، انتهجت القوات الغازية سلوكاً تدميرياً تجاوز في بربريته الأنماط التخريبية التقليدية ، إذ عمدوا إلى هدم الشواهد العمرانية وتخريب البنى التحتية القائمة[4]، واللافت هنا، أنه عند مغادرة الداي حسين للقصبة، التزم بالنزاهة التامة ولم يمسس أموال الخزينة العامة، مانعاً حاشيته من التعدي عليها تفادياً لخرق شروط الاستسلام وبند المعاهدة، الأمر الذي مكن فرنسا من وضع يدها على الكنوز المالية للجزائر كاملة دون نقصان[5].

ويمكن رصد أبرز تمظهرات التفكيك الاجتماعي في النقاط التالية:

أ- استهداف الهوية ومحاولة تفتيت المقومات الشخصية:

عملت المنظومة الفرنسية على تقويض السلم الاجتماعي التقليدي ومحو أركان الشخصية الإسلامية للجزائريين، فالنسيج المجتمعي قبيل عام 1830م، ورغم تنوعه القبلي والمحلي، كان ينصهر

---

[1] – عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الإجتماعي 1830–1960**، تر: جوزف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1983م، ص74.

[2] – عدي الهواري: المرجع نفسه، ص75.

[3] – الأغا بن عودة المزاري: **طُلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح ودر: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج2، ط1، 1990م، ص83.

[4] – حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2006م، ص172.

[5] – حمدان بن عثمان: المصدر نفسه، ص175.

داخل بوثقة حضارية وثقافية موحدة صبغتها العقيدة الإسلامية، التي منحت السكان شعوراً بالانتماء لكيان وطني وأمة واحدة، ولم يكن الطابع الإسلامي هنا مجرد طقوس دينية شعائرية ، بل شكل إطاراً حضارياً شاملاً ينظم التعليم، القضاء، والعلاقات الاجتماعية والفكرية، وقد سجلت شهادات موثقة لفرنسيين عاصروا بدايات الاحتلال أن الأمية كانت شبه منعدمة في الجزائر، وأن مستويات الثقافة والتعليم لدى الأهالي تفوقت على نظيرتها في فرنسا[1]، إذ أكد "روزي" أن الغالبية العظمى كانت تجيد القراءة والعمليات الحسابية، وهو ما شاطره فيه "والسان إيسر هازي" الذي لاحظ أن نسبة الجهل في الجزائر عام 1830م كانت أدنى بكثير مما هي عليه في الأوساط الفرنسية[2].

ويُعزى هذا الازدهار المعرفي إلى الشبكة الكثيفة للكتاتيب، والمساجد، والزوايا، والمدارس القرآنية المنتشرة في ربوع البلاد، والتي كانت تدار وتمول ذاتياً عبر نظام "الأوقاف" والمؤسسات الخيرية ونفقات الأهالي. وحقق نظام الأوقاف هذا نوعاً من الاستقلال الثقافي والمالي للمؤسسات التعليمية والقضائية[3]، ومن هنا عمد المستعمر لضرب هذا العمق الهوياتي عبر تجفيف منابع الأوقاف، وإغلاق المدارس العربية، وفرض اللسان الفرنسي في دوان الإدارة والتعليم، بغية نشر الجهل وطمس العقيدة، وتفتيت الأواصر العائلية والعشائرية، وكانت هذه الممارسات ترجمة حقيقية للمبدأ الذي صاغه "منيرفيل" (أول رئيس محكمة بالجزائر في عهد الاحتلال)، حيث لخص السياسة الفرنسية في ضرورة صهر وتذويب العنصر المسلم في بوثقة الحضارة الفرنسية الوافدة، منطلقاً من فرضية استحالة تعايش مجتمعين متناقضين في العقيدة والقيم، وأن الاندماج لا يتحقق إلا عبر آليّة "ابتلاع شعب لشعب آخر"[4].

لتنفيذ هذا التوجه، وظفت الإدارة الاستعمارية آليات متعددة:

---

[1] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، مكتبة النهضة الجزائرية، ج3، (د. ت)، ص317.

[2] – مبارك بن محمد الهلالي الميلي: مرجع سابق، ج3، ص317.

[3] – أحمد وادي: "**السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مج 01، ع 02، أفريل 2018م، ص297.

[4] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص ص193-194.

- تمزيق النسيج الاجتماعي: أفرز الاحتلال معضلة ثقافية وهوية عميقة قامت على استراتيجيات التجزئة وبث الانقسام الفكري والاجتماعي، وهي أزمة تفاقمت ملامحها بمرور السنين وامتدت تداعياتها المعقدة إلى مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال إذكاء الخلافات العرقية[1]، واستهدف المستعمر تدمير البنى الاجتماعية التقليدية المعول عليها في الحفاظ على اللحمة الوطنية، مما أحدث تصدعات هوياتية مزمنة[2].
- سياسة "فرق تسد" (إثارة الفتن العرقية): عملت السلطات الاستعمارية على إيقاد نيران الشقاق ونشر الفوضى بين القبائل، وهو ما دعا إليه بوضوح غلاة المستوطنين مثل الدكتور "بوديشون" (Bodichon) في كتابه (تأملات حول الجزائر)، وتجسدت هذه السياسة في السعي الحثيث لتقسيم المجتمع إلى ثنائية عرقية (عرب وبربر)، وتصوير العرب كغزاة وافدين والبربر كسكان أصليين لبث الفرقة، وظهر هذا التوجه جلياً في تصريح وزير الحربية المارشال "نييل "(Niel) عام 1864م حين قال: "إننا نعقد آمالاً على الجنس البربري أكثر مما نعقدها على الجنس الآخر"، وهو المسعى الذي تبناه الكاردينال لافيجري والعديد من الساسة ورجال الدين المسيحيين[3].
- كما ركزت الدراسات الأنثروبولوجية الكولونيالية على تضخيم الفوارق الإثنية لضرب مقومات الهوية الجامعة[4]، ومحاولة قطع الصلة التاريخية والروحية بين الأمازيغ (خاصة في منطقة القبائل) ولغتهم العربية ودينهم الإسلامي عبر مناورات فكرية وسياسية مكثفة، نجحت –بمرور الوقت– في صناعة طائفة ومدرسة فكرية جزائرية الأصل والمنشأ لكنها فرنسية الهوى والقناعات، تبنت طروحات جهوية وعنصرية مناهضة للعروبة والإسلام[5].

---

[1] – ينظر: حسان حامي: "**الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الأيديولوجي والتوظيف السياسي** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، مج09، ع29، جوان 2017، ص55.

[2] – ينظر: حسان حامي: مرجع سابق، ص55.

[3] – بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، دار المعرفة، الجزائر،ج1، (د. ت)، ص157.

[4] – للمزيد ينظر: الطاهر سواكري: "**سياسة الاستعمار الفرنسي في تكريس الطائفية بين سكان منطقة القبائل والمجتمع الجزائري**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، مج 01، ع04، 2014م، ص15.

[5] – براهيم معيوش: "**المحاولات الفرنسية لإحتواء سكان منطقة القبائل في المرحلة الاستعمارية**"، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، مج 05، ع 02، ديسمبر 2020م، ص15.

- **الثنائية المجالية والجغرافية:** ابتكرت المنظومة الاستعمارية فرزاً جغرافياً طبقياً ارتبط بطبيعة التضاريس، إذ حظيت السهول الخصبة والمناطق الحضرية –التي سيطر عليها الكائن الاستعماري وأعوانه من الأهالي المنتفعين– بامتيازات التعليم، الصحة، والخدمات، وفي المقابل، عُزلت البوادي والأرياف الرافضة للاحتلال في مناطق جبلية وصحراوية قاحلة، تفتقر لأدنى مقومات الحياة. هذا الفرز الطبقي والمكاني قسم المجتمع إلى فئتين: فئة مستفيدة ومهادنة للاحتلال (رغم ضيق حجمها)، وفئة ثائرة، معزولة، ومفقرة تعيش في حيز مكاني مقفر ومهمش[1].
- **التجنيس وقانون الأحوال الشخصية:** طرحت الإدارة الاستعمارية خيار "التجنيس" لشرائح محددة من الجزائريين ضمن شروط تعجيزية وضيق النطاق (مثل الخدمة العسكرية، إتقان الفرنسية، حيازة أملاك، أو العمل الإداري)، شريطة التخلي التام عن الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية، وذلك بموجب قرار "السناتوس كونسولت" الصادر في 14جويلية 1865م، ولم يلقَ هذا المشروع أي استجابة تُذكر؛ إذ لم يتجاوز عدد المتجنسين الذين ارتدوا عن هوية أسلافهم 371شخصاً بين عامي 1865 و1875م، ولم يرتفع الرقم سوى إلى 783شخصاً بحلول عام 1890م، وعاش هؤلاء كمنبوذين ومطرودين سيكولوجياً واجتماعياً من بيئتهم الأصلية[2].

ب– مصادرة الأملاك العقارية ونزع ملكية الأرض:

وجّه الاحتلال ضربة قاضية للتوازن السوسيو–اقتصادي عبر تجريد الجزائريين من أراضيهم وتفكيك الأساس القبلي الضامن للملكية المشتركة، مستعيناً بترسانة من المراسيم والقوانين الزجرية، وفي هذا السياق جاء مرسوم 22 جويلية 1834م ليحدد النطاق العقاري المستهدف، مشرعاً للاستيطان الزراعي على حساب الملاك الشرعيين بغطاء قانوني[3].

وتبع ذلك صدور مرسوم 21 جويلية 1846م الذي ألزم الأهالي بتقديم "سندات ملكية" مكتوبة لتثبيت حيازتهم للأرض ، وكانت النتيجة المباشرة هي تحويل جميع المساحات التي لا يملك أصحابها وثائق رسمية (أو تعذر عليهم إثباتها) إلى "أملاك دولة" جرى تفويتها للمستوطنين الأوروبيين، وصودرت الأراضي البور تحت ذريعة غياب المالك، واكتملت هذه الحلقة التشريعية التدميرية بصدور

[1] – ينظر: حسان حامي: مرجع سابق، ص55.

[2] – بشير بلاح: المرجع السابق، ص157.

[3] – عدي الهواري: مرجع سابق، ص60.

قانون 16 جوان 1851م، الذي ألغى الحيازة الجماعية للقبائل والعشائر، موظفاً نظرية ما يُعرف بـ "أراضي العرش" لتمكين الدولة الاستعمارية من رقبة الأرض والسيطرة المطلقة على المشاع القبلي[1].

المبحث الثاني: مسار المقاومات الشعبية (1832–1908م)

تُعرّف المقاومة الشعبية في السياق التاريخي الجزائري بأنها ذلك الحراك الكفاحي العفوي والمنظم الذي قاده الشعب بمختلف فئاته لصد التوغل الاستعماري، رغم غياب سلطة وطنية مركزية موحدة تتولى مهام التجييش العام، وهو ما أفسح المجال لبروز انتفاضات متعددة ومتزامنة جغرافياً في مختلف ربوع الوطن[2].

ويُمثّل هذا المبحث ركيزة محورية في هذه الدراسة، إذ يتيح لنا رصد وتحليل المسار التطوري للحركة المسلحة منذ بواكيرها المنظمة التي أعقبت صدمة الاحتلال عام 1830م، وصولاً إلى مشارف القرن العشرين (1832–1908م)، ويسعى البحث هنا إلى تبيان آليات تحول الفعل المقاوم من استجابات دفاعية عفوية إلى استراتيجيات عسكرية منظمة، استندت في ديمومتها على البنى الروحية للطرق الصوفية والروابط العشائرية للقبائل، ولإحاطة هذا العنصر بأبعاده التحليلية، تم تقسيم المبحث إلى محورين رئيسيين: يركز الأول على تجربة الأمير عبد القادر (1832–1847م) بوصفها تبلوراً لنموذج "الدولة المجاهدة"، بينما يستعرض الثاني جبهة المقاومة الصحراوية من خلال حركتي الشريف محمد بن عبد الله والشيخ بوعمامة (1851–1908م).

1– تجربة الأمير عبد القادر ومأسسة الفعل المقاوم (1832–1847م):

جسدت حركة الأمير عبد القادر امتداداً مرسوما وعميقاً للجذور الشعبية الثائرة ضد المنظومة الاستعمارية الفرنسية، إذ نجح عبر كاريزمته القيادية في صهر الشتات القبلي وإعادة تنظيم الصفوف عقب الفراغ السياسي الذي خلفه سقوط سلطة الداي حسين عام 1830م، مرسياً بذلك دعائم دولة ذات أبعاد مؤسساتية وإسلامية استطاعت الصمود والمناورة طيلة خمسة عشر عاماً.

---

[1] – عدي الهواري: **المرجع نفسه**، ص ص61–62.

[2] – بشرى عليوش قربوع، صورية مزيز: **"مفاهيم وقضايا حول المقاومة الجزائرية للإحتلال الفرنسي 1830–1916م"**، ملة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مج07، عدد خاص، 2023م، ص52.

1–1. أبعاد السيرورة التاريخية لمبايعة الأمير عبد القادر:

فور نجاح الحملة العسكرية الفرنسية في إحكام قبضتها على العاصمة سنة 1830م، سارعت القيادة الكولونيالية إلى توجيه فيالقها نحو الإقليمين الشرقي والغربي لتوسيع نطاق نفوذها الميداني[1]، وفيما يتعلق بالجهة الغربية للبلاد، شهد المشهد السياسي تحولاً متسارعاً عقب تخلي حسن باي (حاكم إيالة الغرب) عن السلطة في 7 جانفي 1831م واختياره المنفى الإجباري، وجاء هذا الانهيار السياسي في أعقاب سقوط ميناء المرسى الكبير استراتيجياً بيد الجيش الفرنسي في 4 جانفي 1831م[2].

ولم تمضِ أشهر قليلة حتى تمكن الجنرال "بوايي" (Boyer) في أوت 1831م من دخول مدينة وهران دون مقاومة تُذكر، نظراً لموقف باي وهران الذي آثر تسليم مفاتيح الحاضرة مقابل الحصول على صك الأمان الشخصي، وهي الحادثة التي جعلت المؤرخين الفرنسيين يصفون تلك الحملة بمجرد "نزهة عسكرية"، وقد أثارت هذه السلبية تساؤلات الباحثين، وعُزيت في المقام الأول إلى ضعف الوازع الوطني لدى الباي وافتقاره للجذور العرقية والروابط الوجدانية بالبلاد، على النقيض تماماً من الموقف الراديكالي الذي أبداه أحمد باي في قسنطينة، والذي استمسك بخيار المواجهة حتى الرمق الأخير من حياته[3].

وأمام هذا التدهور المتسارع والاضطراب الأمني، تداعى أعيان الإقليم الوهراني وعلماؤه لتدارس آليات الخروج من الأزمة، وبحثوا عن شخصية محورية قادرة على تولي مقاليد الحكم وإعلان الجهاد، لصد غائلة المحتل وإعادة الاستقرار المفقود للبلاد. ولم تقع الأنظار حينها على من تتوفر فيه شروط الإمارة والأهلية الشرعية والسياسية سوى أسرة الوجيه الروحي "محيي الدين الحسني"، الذي جمع بين شرف النسبة الطاهرة والوقار السلوكي والشجاعة الميدانية، مما جعل القبائل والعشائر تجمع على اختياره وتدعوه لتولي المنصب[4]، غير أن الشيخ محيي الدين اعتذر عن قبول الإمارة السياسية واكتفى

---

[1] – احميده عميراوي: مرجع سابق، ص164.

[2] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص108.

[3] – احميده عميراوي: مرجع سابق، ص164.

[4] – يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الدار العربية لكتاب، طبعة منقحة ومزيد فيها، تونس، 1983م، ص45.

بقبول مهام القيادة العسكرية للجهاد[1]، وحظي الشيخ باحترام فائق وطاعة مطلقة بين العروش، وتمكنت القوات الشعبية تحت إمرته من إحراز انتصارات ميدانية هامة ضد الحشود الاستعمارية[2]، وكان نجله عبد القادر يمثل رأس الحربة في تلك المعارك، حيث تجلت عبقريته العسكرية بوضوح في واقعتي "خنق النطاح"[3]، ولاسيما في الموقعة الثانية التي برهن فيها على حسن تخطيطه التكتيكي عبر تقسيم قواته إلى خمس حواضن قتالية ودفاعية وفرق كمائن باغتت العدو أثناء تقهقره، مما أسفر عن شل قوته والاستيلاء على عتاده، وارتفعت أسهم الفتى عبد القادر بعد المعركة إثر إظهاره شجاعة منقطعة النظير، جعلته في مقدمة الصفوف غير آبه بالمخاطر، لدرجة تعرض فرسه لإصابات بالغة برصاص العدو[4].

وأمام هذه الحتمية الميدانية، أدرك الشيخ محيي الدين ضرورة وجود سلطة مركزية قوية تقود المرحلة، فاقترح تقديم نجله الشاب عبد القادر لتولي منصب الإمارة، وهو المقترح الذي حظي بمباركة جماعية من العلماء والأعيان، وتمت مراسم[5] "البيعة الأولى" (بيعة الدردارة) تحت شجرة الدردارة بوادي فروحة بغريس في 13 رجب 1248هـ (الموافق 27 نوفمبر 1832م)، تلتها "البيعة العامة" بمدينة معسكر في 13 رمضان 1248هـ (الموافق 4 فيفري 1833م)، حيث لُقّب بـ "ناصر الدين"، واختار بوعي سياسي لقب "الأمير" بدلاً من "السلطان"، لتولد بذلك رسمياً "دولة الأمير عبد القادر ناصر الدين بن محيي الدين الحسني"[6].

---

[1] – محمد باشا ابن الأمير عبد القادر الجزائري (ت1331هـ): **تُحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، تح: محمد السيد عُثمان، ج1: سيرته السَّيفية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013م، ص08.

[2] – علي محمد محمد الصلابي: **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2017م، ص11.

[3] – ينظر الملحق رقم (02): صورة لمعركة خنق النطاح 1832م.

[4] – يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، مرجع سابق، ص46.

[5] – تمت البيعة الأولى في سوم 13 رجب 1248هـ الموافق لـ 28 نوفمبر 1832م تحت شجرة الدردارة الموجودة بوادي فروحة من غريس، وهي شجرة عظيمة كان أهالي غريس يجتمعون تحتها للشورى، ثم بايعه الأقارب فالوجهاء والأعيان والعلماء والأسر فبقية أفراد الشعب، أما البيعة الثانية فكانت في مدينة معسكر، حيث احتفل به في يوم مشهود عندنا عقدوا البيعة الثانية العامة في 13 رمضان 1248هـ الموافق لـ 4 فيفري 1833م، نظر: يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص ص46-48. ينظر (01): الملحق رقم: نص عقد البيعة الأولى والثانية.

[6] – محمد باشا ابن الأمير عبد القادر الجزائري: المصدر السابق، ص08.

1–2. المقاربة المؤسساتية للأمير عبد القادر في بناء الدولة:

واجه الأمير عبد القادر عند تسلمه مقاليد الحكم تركة اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد، تزامنت مع شح الموارد المالية الضرورية لتأسيس الهياكل التنظيمية، ناهيك عن بروز جيوب معارضة لإمرته في الداخل، ومع ذلك، انتهج استراتيجية قوامها التفاؤل والعمل المستمر، مركّزاً في خطاباته على أهمية وحدة الصف ونبذ النزاعات الفئوية وتغليب المصلحة العامة، معتبراً السلطة عبئاً تكليفياً لا مظهراً تشريفياً، ومنذ الأيام الأولى لحكمه، وجّه بياناً شاملاً للقبائل كافّة يحثها فيه على لم الشمل وتجاوز الخلافات الموروثة، واعتبر الأمير أن الوحدة القومية هي حجر الزاوية لأي نهضة دولية، وبذل في سبيلها جهوداً مضنية لتجاوز العقبات التي وضعتها الإدارة الاستعمارية، فضلاً عن السلبية التي أبدتها بعض الزعامات القبلية التي افتقرت للوعي السياسي الكافي لمواكبة خطورة المرحلة؛ إذ كانت أكثر العشائر قد ألفت الاستقلالية المحلية وحياة التمرد على أي سلطة مركزية[1].

واعتمد الأمير في سياسته التوحيدية على آلية الإقناع الفكري والتذكير بالواجب الشرعي للجهاد، مما أثمر عن انضمام كبرى القبائل لحركته دون إراقة دماء، بفضل بلاغته وحجته، غير أنه لم يتوانَ عن استخدام الحسم العسكري وضغط السيف ضد الحركات الانشقاقية أو القوى التي ثبت تعاونها مع المحتل لتفكيك الجبهة الداخلية، مستنداً في ذلك إلى فتاوى شرعية استصدرها من كبار علماء الحرمين والمنطقة[2].

أ– الهيكلة الإدارية والسياسية لدولة الأمير عبد القادر:

عمد الأمير عبد القادر إلى هندسة تنظيم إداري حديث اتخذ من مدينة "معسكر" عاصمة أولى له[3]، وبلغت هذه الهيكلة ذروتها عام 1839م، حيث قُسمت الدولة إلى ثماني مقاطعات كبرى (ولايات)، يُدير كل منها موظف برتبة "خليفة"، وتنقسم الولاية إلى دوائر إدارية أصغر تُعرف بـ "الأغاليك" يرأسها "آغا"، وتتفرع الأغاليك إلى قبائل يقودها "قائد"، وصولاً إلى التقسيم القاعدي للقبيلة (البطون والخلايا) التي تخضع لسلطة "الشيخ"، وضبطت الدولة ميزانيتها لتدفع مرتبات منتظمة

[1] – محمد باشا ابن الأمير عبد القادر الجزائري: المصدر السابق، ص16.

[2] – محمد باشا ابن الأمير عبد القادر الجزائري: مصدر سابق، ص16.

[3] – ينظر الملحق رقم (01): خريطة تبين مجال دولة الأمير عبد القادر، الجزائر الوسطى والغربية.

لجميع موظفيها لضمان الولاء والكفاءة؛ فكان الخليفة يتقاضى الراتب الأعلى المقدر بـ 110 دورو (نحو 550 فرنكاً) شهرياً، مضافاً إليه مخصصات عينية من الشعير لمواجهة أعباء الضيافة وإعانة المعوزين، في حين اعتمدت مداخيل الأغاوات والقياد على نظام المكافآت المستقطعة بنسبة 10% من عوائد الزكاة والضرائب المشروعة[1].

وشملت المقاطعات الأربع الأساسية في الغرب والوسط: تلمسان (بقيادة محمد البوحميدي الولهاصي)، ومعسكر (بإمرة محمد بن فريحة المهاجي ثم مصطفى بن أحمد التهامي)، ومليانة (بإمرة محمد بن علال)، والتيطري وعاصمتها المدية (بإمرة مصطفى بن محيي الدين ثم محمد البركاني). وحظيت هذه المقاطعات بمنافذ بحرية حيوية عبر موانئ رشغون وأرزيو وشرشال[2]، ومع التوسع الجغرافي للدولة شرقاً وجنوباً، استُحدثت ولايات جديدة وهي: ولاية بجاية وعاصمتها سطيف (تحت خلافة محمد بن عبد السلام المقراني ثم محمد الخروبي)، وولاية الزيبان وعاصمتها بسكرة، وولاية جبال القبائل الكبرى وعاصمتها سوق حمزة (البويرة) بقيادة أحمد بن سالم الدبيسي، وولاية الصحراء الغربية وعاصمتها الأغواط. وكانت هذه التعيينات تصدر بموجب مراسيم ديوانية رسمية يختمها الأمير بختمه الخاص[3].

ولتحقيق السيادة الشاملة، أنشأ الأمير مصانع وطنية للأسلحة والذخيرة، وشيّد خطاً دفاعياً من القلاع والحصون الاستراتيجية (مثل تاقدمت، معسكر، وسعيدة)، وشكّل مجلساً وزارياً يضم خمس وزارات أسندت رجالات الكفاءة العلمية والسياسية، كما نظّم المالية العامة وفق الأحكام الفقهية للزكاة لتغطية النفقات الحربية، واختار راية وطنية وشعاراً رسمياً للدولة هو (نصر من الله وفتح قريب)[4].

---

[1] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، (د.ت)، ص220.

[2] – ينظر: عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص109. وإسماعيل العربي: المرجع نفسه، ص220.

[3] – إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص221.

[4] – محمد باشا ابن الأمير عبد القادر الجزائري: المصدر السابق، ص17.

ب– الاستراتيجية العسكرية وتطور العقيدة القتالية:

بالموازاة مع البناء الإداري، شرع الأمير في تأسيس نوات عسكرية لجيش نظامي وطني[1]، وصاغ قوانين عسكرية مستمدة من الشريعة، وسكّ عملة وطنية باسمه، محدداً الأهداف الاستراتيجية لحركته في أربعة محاور أساسية[2]:

1) بسط الأمن الداخلي وكبح جماح الحركات الانشقاقية.
2) توحيد الطاقات القبلية تحت راية الجهاد.
3) تفعيل المقاومة العسكرية صد الوجود الفرنسي بكافة السب المتوفرة.
4) إجبار الطرف الفرنسي على الاعتراف بالسيادة الجزائرية وبإرته الشرعية للبلاد.

ونجح الأمير في فرض الأمن وملاحقة شبكات الجريمة وتأسيس جهاز قضائي مستقل، مع معاقبة القوى المحلية التي تورطت في التخابر مع المحتل[3]، وميدانياً، بدأت العمليات العسكرية الهجومية ضد المعسكرات الفرنسية في 4 فيفري 1833م، حيث كان الأمير يدير الحرب على جبهتين متزامنتين: جبهة إخضاع القبائل المتمردة وإعادة النظام، وجبهة مواجهة القوات الاستعمارية التي كانت تراهن على عدم قدرة العناصر العربية على تنظيم أنفسهم في كيان عسكري كفء[4].

وأسفرت الجولات الأولى عن حصر القوات الفرنسية داخل معاقل ساحلية ضيقة (مستغانم، أرزيو، ووهران)، مما اضطر الجنرال الفرنسي "ديميشيل" إلى توقيع اتفاقية مهادنة مع الأمير عام 1834م (معاهدة ديميشيل)، تضمنت بنوداً هامة منها: تعيين وكلاء للأمير في المدن الساحلية المحتلة، احترام الشعائر الإسلامية، تبادل الأسرى، حرية التجارة، وحظر تنقل الأوروبيين في الداخل إلا بإذن من سلطات الإمارة، غير أن المسار العسكري شهد نكسة جراء التناحر القبلي الداخلي؛ ففي 12 أفريل 1834م، وقعت مواجهة عنيفة بين قبائل بني عامر وحلفائها بقيادة مصطفى بن إسماعيل ضد قوات الأمير، انتهت بتراجع الأخير ونجاته من الموت بأعجوبة أثناء محاولته التوفيق بين الأطراف

---

[1] – للمزيد حول دور الأمير عبد القادر في تنظيم الجيش ينظر: محمد بن موسى: "**التنظيم العسكري لجيش الأمير عبد القادر 1832–1847**"، مجلة عصور، مج 20، ع02، جويلية 2021م، ص113 وما بعدها.

[2] – محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائري من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر1954**، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 1985م، ص35.

[3] – محمد الطيب العلوي: المرجع نفسه، ص36.

[4] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، مرجع سابق، ص45–46.

الرافضة للضرائب، لكن الأمير سرعان ما استعاد زمام المبادرة الميدانية في 12 جويلية 1834م بإحرازه انتصاراً حاسماً على قوات بن إسماعيل وإعادة ضبط المشهد[1].

وتطورت الكفاءة القتالية لجيش الأمير، ولاسيما سلاح الفرسان. وعند تدويل الأنباء عن تحرك القائد الفرنسي "تريزل" من وهران نحو معسكر على رأس قوة قوامها 5000 جندي مدعومين بالمدفعية الجبلية وقوافل الإمداد، وتمركزه عند نهر تليلات في 19 جوان 1835م، سارع الأمير لصد الهجوم بقوة مؤلفة من 2000 فارس و1000 من المشاة[2].

.وتمكن بفضل مناوراته الذكية من إلحاق هزيمة قاسية بالقوات الاستعمارية في معركة "سيق" (غابة حرش مولاي إسماعيل)، تلتها في اليوم الموالي الموقعة التاريخية الشهيرة "معركة المقطع"[3] شرق أرزيو، حيث سحقت قوات الأمير فيالق "تريزل" المتقهقرة وكبدتها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد[4].

ولم تمضِ أشهر حتى تكرر المشهد في معركة "وادي تافنة" سنة 1836م ضد الجنرال "بيجو"، حيث خسر الطرف الفرنسي نحو 3500 جندي، مما أثار موجة سخط عارمة في الأوساط العسكرية الفرنسية ساندت فكرة الانسحاب وتراجع أطروحة "الاحتلال الشامل"، وتزامن هذا الانتصار مع الهزيمة الشنيعة التي تذوقها الجيش الفرنسي بقيادة "كوزيل" تحت أسوار قسنطينة على يد الحاج أحمد باي زعيم بايلك الشرق ورائد مقاومتها. وأمام هذا المأزق العسكري المركب، أُجبر الجنرال "بيجو" على الرضوخ وإبرام "معاهدة التافنة" في 3 ماي 1837م[5].

وقد قَبِل الأمير الهدنة نتيجة معطيات موضوعية أبرزها شح الذخيرة والأسلحة المتطورة وميل بعض العناصر المتطوعة لعدم الانضباط، في حين أرادت باريس من هذه المعاهدة تخفيف الحصار عن مراكزها، والتفرغ لتوجيه آلتها الحربية لسحق مقاومة أحمد باي في الشرق، وإعداد فرق مدربة على حرب الجبال[6]، واستغل الأمير فترة السلم المؤقت لإعادة هيكلة دولته وتجديد خطوط الاتصال الوطنية، بينما استجمع الفرنسيون قواهم ليسقطوا قسنطينة.

---

[1] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص111.

[2] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، مرجع سابق، ص ص87-88.

[3]– ينظر الملحق رقم (03): صورة لمعركة المقطع 1835م

[4] – يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، مرجع سابق، ص56.

[5] – يحي بوعزيز: المرجع نفسه، ص ص57-58.

[6] – عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، مرجع سابق، ص113.

وأدرك الأمير أن التحركات الفرنسية العابرة للمناطق دون موافقته تمثل خرقاً صريحاً لبنود التافنة وتأذناً باستئناف الأعمال العدائية، وبعد مراسلات تحذيرية لم تجدِ نفعاً، أعلن الأمير عبد القادر في 19 نوفمبر 1839م استئناف حركته الجهادية ، وشن المجاهدون هجمات مكثفة على معسكر ووادي العلاق بالمتيجة، ممتدين بين عدة مناطق عبر المزاوجة بين أسلوب الجيش النظامي وحرب العصابات وتوجت هذه المرحلة بمعركة "سيدي إبراهيم" الشهيرة التي أبلى فيها الجزائريون بلاءً حسناً وكبدوا الضباط الفرنسيين خسائر جسيمة[1]، لتكون هذه الموقعة إحدى آخر المعارك الكبرى للأمير؛ إذ واجه بعدها استراتيجية "الأرض المحروقة" التي فرضها جيش فرنسي عرمرم، وتزامنت مع بروز خيانات داخلية وتدهور الأوضاع العامة التي أدت لاستسلام بعض قادته (مثل شقيقه مصطفى والخليفة بن سالم)، فضلاً عن الصدمة النفسية الكبيرة التي تلقاها بوفاة خليفته الشجاع البوحميدي مسموماً في المغرب[2].

ج–تداعيات الموقف السياسي للسلطان المغربي:

مع اشتداد الضغط العسكري وتطويق الخناق عليه، وجّه الأمير أسرته وبعض القبائل الموالية (كالحشم وبني عامر) نحو أراضي المغرب الأقصى، بينما تنقل هو بين بلاد القبائل والإقليم الشرقي للمغرب، آصلاً آماله بموقف داعم من السلطان المغربي عبد الرحمن. غير أن الحسابات السياسية للسلطان تحولت تحت وطأة التهديد الفرنسي، فأمر بالتضييق على الأمير ومحاصرة حركته ، بل والمطالبة باعتقاله أو طرده تنفيذاً لبنود "معاهدة لالا مغنية" المبرمة مع فرنسا في 18 مارس 1845م، ووجد الأمير نفسه في مأزق حرج بين فكي المنظومة الاستعمارية من جهة، والجيش المغربي والقبائل الموالية له (مثل قبيلة الكلعية التي هاجمت دائرته ونكلت بالمهاجرين) من جهة أخرى، مما اضطره لرد الفعل العسكري لحماية رجاله، ودخلت قواته في ثلاثة اشتباكات دامية ضد الجيش المغربي بنواحي قلعة سلون (محرم 1264هـ / ديسمبر 1847م)، أسفرت عن خسائر بشرية متبادلة، وعقب إحكام الحصار عليه، عقد الأمير مجلساً استشارياً طارئاً مع فرسانه في جنح الليل لتقرير الخطوة المقبلة[3].

---

[1] – عمار بوحوش: المرجع نفسه، ص114.

[2] – محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص46.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: **عصر الأمير عبد القادر**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، مكتبة الإسكندرية، 2000م، ص168.

ولخّصت السيرة الذاتية للأمير أبعاد هذا المنعطف الحاسم الذي تقرر فيه تعليق العمل المسلح، حيث تيقّن عقب المشورة أن خيار التفاوض مع الطرف الفرنسي يضمن حقن دماء من تبقى من عائلته والمجاهدين، لكونهم جيشاً نظامياً يحترم العهود العسكرية ويقدر كفاءة الأبطال، مقارنة بالفوضى التي سادت الأوساط القبلية والمغربية حينها، ولم يكن توقف الحركة ناتجاً عن تخاذل، بل فرضته توازنات القوة القاهرة وتكالب الصديق وتخاذل الحليف ، وهو ما وثقه نجله محمد في مؤلفه (تحفة الزائر) بقوله: "لقد استسلم الأمير لقضاء مولاه وسلم نفسه على شروط وقع عليها الفرنسيون، بعد أن وجدت فرنسا المعاضدة من أقرانه والمساعدة من جيرانه"[1].

وتضمنت شروط الاستسلام ترحيل الأمير وعائلته نحو عكا أو الإسكندرية، وتأمين الأنفس والأموال لمن رغب في البقاء من العساكر والضباط بالوطن. وتوجه الأمير عقب ذلك نحو مرسى الغزوات[2]، حيث ركب في 25 ديسمبر 1847م متن السفينة "أسمودس" (Asmodeus) متوجهاً صوب فرنسا[3]، قبل أن ينتهي به المطاف للاستقرار في دمشق عام 1856م[4]، وبذلك طويت صفحة الأمير، لتستمر الشعلة الكفاحية عبر انتفاضات شعبية متلاحقة.

وعقب هذا الاستسلام، توهم الحاكم العسكري الجنرال "بيجو" أن المقاومة قد خمدت بشكل نهائي، فشرع في فرض المنظومة العسكرية على الأقاليم المحتلة، غير أن مناطق جبال القبائل الوعرة الممتدة من متيجة إلى القل ظلت متمسكة باستقلالها، وغدت ملاذاً آمناً للمجاهدين الفارين من بطش الاحتلال لإعادة تنظيم الصفوف[5]، ومثّلت ثورة "الباشاغا المقراني" و"الشيخ الحداد" عام 1871م الامتداد الأكثر خطورة وهزاً لأركان المنظومة الاستعمارية نظراً لرقعتها الجغرافية الواسعة التي امتدت من السواحل الشمالية وبجاية إلى عمق ورقلة جنوباً[6]، مسجلة أزيد من 340 مواجهة

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: **المرجع نفسه**، ص ص 168-169.

[2] – يحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، مرجع سابق، ص 67.

[3] – شارل هنري تشرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ت)، ص .249

[4] – عمّار هلال: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)**، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص 19.

[5] – بسام العسلي: **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1990م، ص 59.

[6] – للمزيد حول الانتفاضات البعد مقاومة الأمير عبد القادر ينظر: أحمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954م**، مرجع سابق، ص68 وما بعدها.

عسكرية قادها أتباع الطريقة الرحمانية[1].

2– جبهة المقاومة الصحراوية: الشريف محمد بن عبد الله والشيخ بوعمامة (1851–1908):

شهدت الإستراتيجية الدفاعية الجزائرية أثناء محاولات التغلغل الكولونيالي في الجنوب بروز حركتين جهاديتين محورتين: قاد الأولى الشريف محمد بن عبد الله في الجنوب الشرقي، وتولى الثانية الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي، وشكّل هذا الحراك حلقة مفصلية استندت بالدرجة الأولى على المحرك العقائدي والروابط القبلية للوقوف بوجه المد الاستعماري.

2–1. المقاومة المسلحة للشريف محمد بن عبد الله (1851–1871):

تتسم السيرة التاريخية للشريف محمد بن عبد الله بنوع من الغموض نظراً لتباين الروايات المرجعية وغياب التوثيق العربي المعاصر للحركة، مما أوقع الباحثين في بعض التناقضات المنهجية[2]،

ويذكر المؤرخ يحي بوعزيز (نقلاً عن التقارير العسكرية للضابط الفرنسي ترومليي) أن الشريف ينحدر من أولاد سيدي أحمد بن يوسف بمنطقة عين تموشنت، وانتقلت عائلته نحو تلمسان حيث زاول تعليم القرآن الكريم بزاوية سيدي يعقوب التابعة لأولاد سيدي الشيخ، بينما تذهب روايات أخرى إلى أنه من الأشراف القادمين من السوس الأقصى بالمغرب، أو أنه ينتمي لعشيرة المرازيق ببلدة العوينة بنفزاوة التونسية[3]، وفي المقابل، حاولت بعض الطروحات (مثل رواية سي بوبكر) تصويره كأداة وظفتها فرنسا لإضعاف نفوذ أولاد سيدي الشيخ في المنطقة[4].

بيد أن الرواية العائلية الشفوية الموثقة عن حفيده (حساني الحسن بن محمد، مقدم القادرية بالرويسات) تفيد بأن اسمه الحقيقي هو "الطيب إبراهيم بن أحمد الشريف"[5]، ويمتد نسبه إلى جده

---

[1] – عبد الحكيم هادي، سمير مزرعي: **"ثورة 1871م في منطقة القبائل قراءات ومقاربات في الأسباب والعوامل"**، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران1، الجزائر، مج 24، ع 01، جوان 2025م، ص ص252–253.

[2] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، ج1، 2007م، ص355.

[3] – سي بوبكر: هو سي بوبكر سي حمزة ولد سيدي الشيخ، عينه الفرنسيون في باشاغا من طرف السلطات الفرنسية مكان أبيه، لعب سي بوبكر دورا بارزا في إخضاع مقاومة الشريف محمد بن عبد الله فيما بعد تميز بإخلاصه للفرنسيين. ينظر: إبراهيم مياسي: **الإحتلال الفرنسي للجزائر 1837/1934**، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص217.

[4] – يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2009م، ص101.

[5] – حساني الحسن بن محمد بن براهيم: شريط وثائقي حول المجاهد المقاومة الشريف محمد بن عبد الله سلطان ورقلة مؤسسة الدولة الجزائري الثانية، التلفزة الجزائرية القانة 8 الذاكرة، متاح على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=rdfWMZlkKmc تاريخ الاطلاع: 2026/04/25، الساعة: 12:36

العلامة محمد بن عيسى المدفون بتلمسان، ويتصل نسبه بالشيخ عبد القادر الجيلاني وصولاً إلى آل البيت، وتتفق المصادر على أنه ولد خلال القرن الثامن عشر دون تحديد دقيق لتاريخه أو معطيات عائلته الشخصية[1].

أ– المحفزات الموضوعية لاندلا ع حركة الشريف محمد بن عبد الله:

تضافرت جملة من العوامل لتهيئة البيئة الثورية بالجنوب الشرقي، أبرزها:

- الإرادة لاستعادة السيادة الوطنية والتخلص من الجبروت الإستعماري ، وتلاشي الثقة بالوعود الفرنسية عقب المجازر المرتكبة بالشمال.
- الدعم الاستراتيجي والروحي الذي قدمته الحركة السنوسية ، إذ التقى الشريف بمكة بمؤسس الطريقة الشيخ محمد بن علي السنوسي، وتأثر بأطروحاته الجهادية المناهضة للاحتلال، ووجّه السنوسي أتباعه بالجزائر لتقديم الدعم اللوجستي والبشري لإنجاح ثورته[2].
- الصدمة النفسية العنيفة التي خلفتها الفظائع والجرائم المرتكبة من قِبل الجيش الفرنسي في واحة "الزعاطشة"، والتي ولدت قناعة راسخة لدى سكان الصحراء بأن خيارهم الوحيد هو المقاومة لتفادي مصير الإبادة الجماعية[3].

ب– المراحل التاريخية للمقاومة المسلحة وسيرورتها:

خلال أدائه لمناسك الحج عام 1849م، توطدت علاقة محمد بن عبد الله بالشيخ السنوسي، وتبلور حسه النضالي لاسيما عقب ذيوع "فتوى الجهاد" المنسوبة لعلماء الحرمين كرد على مناورة الجاسوس الفرنسي (ليون روش)، حيث أكد السنوسي على حتمية استمرار الكفاح وحرمة التعايش تحت حكم النصارى، وشرع الطرفان في مراسلة القواعد الروحية بالجزائر وتونس وطرابلس لتعبئة

---

[1] – عبد القادر مرجاني: مقاومة الشريف محمد بن عبد الله (1851-1871) على ضو كِتَابُ الفرنسيون في الصحراء، **مجلة الباحث**، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، بوزريعة، الجزائر، المجلد 12، العدد 03، 2020م، ص327.

[2] – هبة الله بوغرارة: **مقاومة شريف محمد بن عبد الله في الجنوب الشرقي (1851–1871)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014م، ص59.

[3] – محمد الطيب العلوي: **مظهر المقاومة الجزائري من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1985م، ص69.

الجماهير[1]، وحظي الشريف بدعم معنوي من الأوساط العثمانية بليبيا، ليعود عبر بوابتها ويستقر بالرويسات في ورقلة التي اتخذها منطلقاً وعاصمة لحركته التي اندلعت شرارتها عام 1851م[2].

وقبيل استقراره بورقلة، قضى الشريف نحو سنة بوادي سوف (1850–1851م) وافداً من غدامس، وتواصل مع الشيخ إبراهيم بنفطة الذي زوده برسائل توصية، وجاء اختيار الشريف لحي "بني سيسين" (أحد القصور الثلاثة بورقلة) واستضافته من قِبل الوجيه عبد الله بن خالد (شيخ المخادمية) ليتوج "سلطاناً على ورقلة" من منبر مسجد سيدي عبد القادر الجيلالي. ولم يكن هذا التتويج عفوياً؛ إذ مثّل الحي الحاضن الأساسي للطريقة القادرية بالمنطقة، مما يثبت الروابط الوثيقة بين الشريف والشبكة الطرقية القادرية التي مهدت له البيئة السياسية والاجتماعية المستقرة بالرويسات، بعيداً عن الاضطرابات السياسية لقصور المدينة[3].

ويمكن حصر المسار العسكري للثورة في المحطات التالية:

مستنداً لالتفاف قبائل الشعانبة والمخادمة وبني ثور، تحرك الشريف في أكتوبر 1851م نحو تقرت على رأس قوة قوامها 100 فارس و9000 من المشاة. والتقى عند واحة تيماسين بجيش سلطان تقرت (عبد الرحمن الجلابي) المؤلف من 600 فارس و150 من المشاة، ورغم تراجع الشريف في الجولة الأولى جراء الخسائر، إلا أنه أدرك حتمية التحالف مع القوى القبلية الكبرى؛ فعقد حلفاً استراتيجياً مع قبيلة "الأرباع" بقيادة ابن ناصر بن شهرة، وانضم إليهما الخليفة حمزة (زعيم أولاد سيدي الشيخ) في مارس 1852م، مما مكن الشريف من كسر شوكة الجلابيين[4]، وفي 4 أكتوبر 1852م، قاد الشريف معركة كبرى ضد القوات الفرنسية في منطقة "الرق" (قرب غدير مزي

---

[1] – عبد القادر مرجاني: "**مقاومة الشريف محمد بن عبد الله (1851–1871) على ضوء كِتَابْ الفرنسيون في الصحراء**"، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، بوزريعة، الجزائر، مج 12، ع 03، 2020، ص329. وينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص356–357.

[2] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ج1، ص357.

[3] – لخضر عواريب: "**الطريقة القادرية في الجنوب الشرقي الجزائري ودورها في مواجهة الاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عسر والعشرين**"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 13، ع 01، جانفي 2021، ص741.

[4] – سعود دحدي: **البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية 1842–1931م**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر (أوروبا–مغرب)، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة ابن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009–2010، ص76–78.

بالأغواط)، أسفرت عن تكبيد المحتل خسائر معتبرة وغنم آلاف رؤوس الماشية والجمال، ليدخل الأغواط وسط استقبال شعبي حافل[1]. وتؤكد التقارير الفرنسية المعاصرة أن أقاليم الصحراء قاطبة كانت تعيش حالة غليان قصوى في أوائل الخمسينيات تحت التأثير المزدوج لابن ناصر بن شهرة والشريف محمد بن عبد الله[2].

ورغم سقوط الأغواط (1852م) وتقرت ووادي سوف (1854-1855م) بيد الآلة الاستعمارية، استمسك الشريف بخيار المقاومة حتى عام 1861م، إذ لجأ مؤقتاً لتونس للاستشفاء، ثم عاد لورقلة ليقود غارات مستمرة ضد المراكز الاستعمارية بالاعتماد على حواضنه من الشعانبة والأرباع وجبل عمور. وفي أكتوبر 1861م، حشدت القيادة الفرنسية حملة عسكرية كبرى ضمت فيالق من المرتزقة بقيادة الباشاغا بوبكر، والتقت القوات في معركة عنيفة بنقوسة (8 أكتوبر 1861م) انتهت بوقوع الشريف أسيراً في "قارة الحاج"، ونُقل لاحقاً إلى وهران ثم جزيرة كورسيكا، قبل أن يُعاد ل سجن عنابة عام 1863م حيث وافته المنية إثر المرض[3].

3-2. مقاومة السياسية والعسكرية للشيخ بوعمامة (1881–1908م):

يُمثّل الشيخ بوعمامة (محمد بن العربي بن الشيخ بن الحرمة) أحد أبرز رموز الكفاح بالجنوب الغربي؛ وينحدر من سلالة "أولاد الحرمة" التابعة لفرع "أولاد سيدي الشيخ الغرابة"، الذين استقروا بالتراب المغربي عقب رسم الحدود بموجب معاهدة لالا مغنية عام 1845م[4].

ولد الشيخ بقصر حمام الفوقاني بفكيك حوالي سنة 1838م، ونشأ في مغرار التحتاني بالقرب من ضريح جده إبراهيم[5]، وشهد الإقليم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر اضطرابات أمنية وغياب السلطة المركزية، وتعاظم نشاط شبكات قطع الطرق وتشدد عمال مخزن السلطان المغربي،

---

[1] – يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د.ط)، 1986، ص119-120.

[2] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص359. للمزيد حول ثورة الشريف محمد بن عبد الله، ينظر: يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق، ص121-125.

[3] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص362.

[4] – إبراهيم مياسي: "**دور ثورة الشيخ بوعمامة في التصدي الاستعماري**" مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، الجزائر، ع01، 1999م، ص103.

[5] – عبد الحميد زوزو: "**ثورة الشيخ بوعمامة 1881–1908**" ج1، (جانبها العسكري/ 1881-1883)، موفم للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2010، ص37-38.

وهي العوامل السلبية التي جعلت المنطقة تعيش فوق فوهة بركان قابلة للانفجار[1]، وينتمي بوعمامة لعائلة علمية صوفية، حيث تلقى تعليمه الروحي وحفظ القرآن على يد الشيخ محمد بن عبد الرحمن (مقدم الطريقة الشيخية)، فتشرب مبادئ التصوف والزهد والنسك، وهو ما انعكس على شخصيته الفقهية والقيادية اللاحقة[2].

أ–المقاربة التحضيرية لإعلان الكفاح:

عقب استقراره ببلدة "مغرار" جنوب عين الصفراء، أسس الشيخ بوعمامة زاويته الشهيرة بدعم من الأهالي، والتي تحولت سريعاً من مركز لتعليم القرآن وإيواء عابري السبيل والمعوزين إلى قاعدة لإدارة التعبئة الجهادية، وشيّد زاوية ثانية تحت الزرائب ببلدة أولاد عبو بدلدول، وثالثة متنقلة داخل الخيام رافقته من عام 1894م وحتى وفاته سنة 1908م[3]، وشكّلت هذه الزوايا منبراً تنظيمياً التفّت حوله القبائل بالجنوب الغربي وشرق المغرب تحت إمرة قائد جمع بين الورع الديني والحنكة العسكرية والمناورة السياسية؛ مما جعل الزاوية (بحسب أطروحة عبد الحميد زوزو) نموذجاً حياً للدور الإيجابي للمؤسسات الروحية في رفض الهيمنة الاستعمارية[4]، وبدأ الشيخ تحضيراته عبر جولات ميدانية واسعة خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام 1881م شملت قبائل الرزاينة، وحميان، والطرافي، وأولاد أحمد للتعبئة ونشر فكرة المقاومة، كما أرسل وفوداً ومبعوثين (مثل مرزوق السروري والطيب بن الجرماني) لذات الغرض نحو العشائر الشراقة وأولاد زياد[5]، ورغم رصد التقارير الفرنسية لهذه التحركات، إلا أنها استخفت بها في البداية واصفة الشيخ بـ "المرابط المجذوب أو الدراويش"، مما أتاح له استكمال الاستعدادات المادية والبشرية في سرية تامة، مراسلاً كبرى القوى القبلية (مثل الشعانبة وأولاد سيدي الشيخ الشراقة والغرابة) التي أعلنت مساندتها المطلقة لحركته[6].

---

[1] – إدريس بن خويا: **البعد الروحي لمقاومة الشيخ بوعمامة**، كتاب جماعي بعنوان: القيم الروحية والرؤية الوطنية في الطريقة الشيخية، منشورات وزارة الشؤون الدنية والأوقاف، الجزائر، 2011م، ص106

[2] – عبد الحميد زوزو: "**أضواء على ثورة بوعمامة 1881**"، مجلة الأصالة، مج 13، ع31، جانفي 1976م، ص81.

[3] – عبد القادر خليفي: "**خصائص مقاومة الشيخ بوعمامة والعوائق المحلية في وجهها**"، مجلة المرآة للدراسات المغاربية، جامعة وهران 1، مج 01، ع001، جانفي 2014م، ص134.

[4] – عبد الحميد زوزو: "**ثورة بوعمامة 1881–1908**"، مرجع سابق، ص108-109.

[5] – يحي بوعزيز: **ثورات الجزائري في القرنين التاسع عشر والعشرين**، مرجع سابق، ج1، ص293.

[6] – إدريس بن خويا: مرجع سابق، ص108.

ب– مراحل ثورة الشيخ بوعمامة:

انقسمت حركة الشيخ بوعمامة إلى مرحلتين متكاملتين:

مرت مقاومة الشيخ بوعمامة بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى (1881–1883م)– الذروة العسكرية:** اندلعت شرارة الأولى 22 أفريل 1881م، عقب مقتل ضابط فرنسي وأربعة من حراسه أثناء محاولتهم الفاشلة لاعتقال المقدم الطيب الجرماني (أحد معاوني الشيخ)، فتارت القبائل والتقى الطرفان في موقعة "موقعة مولاق" (19 ماي 1881م)، والتي انتهت بنصر ساحق لقوات بوعمامة وهزيمة منكرة للجيش الفرنسي[1]، وعقب هذا الانتصار، نفّذ الشيخ مناورة اختراق مدهشة نحو الشمال والتل، زاحفاً نحو معاقل القيادات الموالية لفرنسا في أفلو، الأغواط، البيض، وتيارت لتطويق القبائل المنشقة وإرباك خطوط العدو[2]، وعقب معركة موق التي كان لها صدى محلي ودولي، قام التي الشيخ بوعمامة باختراق مدهش زحف من خلاله في مسيره نحو التل، حيث معاقل آغاوات فرنسا في أفلو والأغواط والبيض وفرندة وتيارت والخيذر وسعيدة وحتى تخوم معسكر، من أجل غلق التل على القبائل المنشقة عنه وترهيب العدو الفرنسي[3]، ثم قفل عائداً نحو الجنوب عبر بوسمغون قاطعاً خط المشرية، عيين الصفراء، في مسيرة استغرقت 23 يوما قطع خلالها 730 كلم، دمر فيها منشآت الشركات الفرنسية وقطع خطوط التلغراف، مما ما حذا بقبائل جديدة للانضمام إليه[4]، ونفّذ مسيرة موازية في جويلية 1881م شملت الخيذر ومدريسة[5].

وجاء الرد الانتقامي الفرنسي عنيفاً عبر إحراق وتفجير قبة سيدي الشيخ ليلة 16 أوت 1881م، وتدمير قصر مغرار الفوقاني والتحتاني وزاوية ومسكن الشيخ وصادرة أملاكه[6]، غير أن الرد

---

[1] – عبد الحميد زوزو: "**ثورة بوعمامة 1881–1908**"، مرجع سابق، ص11–12.

[2] – عبد الكريم طهيري، حليلي بن شرقي: "**دور المراسلات في ثورة وعمامة (1881–1900)**، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران1، مج 22، ع 01، جوان 2023م، ص273.

[3] – عبد الكريم طهيري، حليلي بن شرقي: "**دور المراسلات في ثورة وعمامة (1881–1900)**، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران1، مج 22، ع 01، جوان 2023م، ص273.

[4] – إبراهيم مياسي: **دور ثورة الشيخ وعمامة في التصدي للتوسع الاستعماري**، مرجع سابق، ص307.

[5] – خليفي عبد القادر: **المقاومة الشعبية للشيخ بوعمامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 77–78.

[6] – المرجع نفسه: ص 81–85.

العسكري لبوعمامة جاء حاسماً في "معركة شط تيقري" (16 أفريل 1882م)، حيث تكبدت القوات الفرنسية خسائر فادحة[1]، تلتها "معركة فندي" في 24 أفريل 1882م، وأمام هذه الصلابة، لجأت باريس لسياسة الخداع والترضيات السياسية لاستمالة بعض القيادات عبر بوحفص لغواطي (اتفاق ماي 1883م) [2]، وتزامنت هذه الدسائس مع ظروف اقتصادية ومجاعة قاهرة أجبرت بعض المقاتلين على وضع السلاح، مما دفع الشيخ للجوء إلى فكيك ثم إلى بلدة دلدول بتوات في أقصى الجنوب[3].

- **المرحلة الثانية (1883–1908م) المقاربة السياسية والدبلوماسية:** طغت على هذه المرحلة ديناميكية المراسلات والمفاوضات السياسية حول ملف "الأمان" بين الشيخ بوعمامة والسلطات الفرنسية، ونجح بوعمامة عبر هذه المناورات الدبلوماسية في تعزيز نفوذه الروحي والسياسي وكسب دعم القبائل، مما شل قدرة القوات الفرنسية عن تصفية حركته رغم استعانتها ببعض القوى المحلية الموالية لها[4]، وصُنفت ثورة الشيخ بوعمامة كأطول المقاومات الشعبية زمناً وأوسعها امتداداً (1881–1908م)، إذ شملت أقاليم ثماني ولايات حالية فضلاً عن عمقها المغاربي، وتميزت بكونها التجربة الفريدة التي زاوجت بنجاح بين البندقية العسكرية والمناورة السياسية في آن واحد[5].

---

[1] – منور العربي: **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19**، دار المعرفة، لجزائر، 2006م، ص 249.

[2] – عبد الحميد زوزو: "**ثورة بوعمامة 1881–1908**"، مرجع سابق، ص313.

[3] – عبد الكريم طهيري: مرجع سابق، ص274.

[4] – إبراهيم مياسي: **ثورة الشيخ بوعمامة (1881–1908)**، مجلة حوليات، جامعة الجزائر1، مج10، ع02، 1997، ص320.

[5] – عبد الكريم طهيري: حليلي بن شرقي، "**دور المراسلات في ثورة وعمامة (1881–1900)**، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران1، مج 22، ع 01، جوان 2023م، ص268.

المبحث الثالث: دور الطرق الصوفية في المقاومة الشعبية

يُشكّل تفكيك دور الطرق الصوفية في مسار المقاومة الشعبية الجزائرية مقاربة فريدة ، تعكس آليات التفاعل بين الهياكل الاجتماعية، والمنظومات الدينية، والرأسمال الرمزي في مواجهة التغلغل الإستعماري خلال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، إذ لم يكن الفعل المقاوم مجرد رد فعل عسكري عابر، بل ارتكز على روابط متينة زاوجت بين الموروث العشائري والولاء الطرقي، مما منح المقاومة قدرة فائقة على التعبئة السريعة، وتأمين الديمومة اللوجستية والروحية لصد الجيوش الفرنسية، ويسعى هذا المبحث إلى رصد الأبعاد التنظيمية للطرق الصوفية، مع تحليل الرمزية الدينية وبنية الخطاب الجهادي الذي شكّل الطرف الحافز المحرك للثورات.

1– الجغرافيا السياسية للتصوف والآليات التعبوية للزوايا:

شهد الفضاء الجزائري نمواً مطرداً للطرق الصوفية منذ مطلع القرن السادس عشر، قبل أن تتسع رقعتها التنظيمية وتتحول إلى ظاهرة اجتماعية مهيمنة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر[1]، ولم تعد الزاوية مجرد فضاء محلي لممارسة الطقوس الروحية أو تدريس العلوم الشرعية وإيواء الفئات الهشة كالأيتام والمعوزين؛ بل تحولت مع بداية الصدمة الكولونيالية عام 1830م إلى حواضن جيوسياسية ومراكز لقيادة الأركان العسكرية والتعبئة الأيديولوجية، فقد واجهت الطرق الصوفية الاحتلال وهي في أوج حركيتها الهيكلية، مما مكّنها من تجيير الولاء الطرقي لصالح الوعاء الجهادي، ودفع الأتباع لحمل السلاح ذوداً عن الأرض والمقدسات، وقد شكلت هذه التنظيمات الروحية العصب الشرياني لمعظم الانتفاضات الشعبية التي اندلعت بين عامي 1830 و1880م، بل كانت المحرك الهيكلي لها، حيث تلاشت الخلافات البينية أمام حتمية مواجهة العدو المشترك، وتكاملت أدوار الطرق القادرية، والرحمانية، والدرقاوية، والطيبية في إدارة الصراع[2]، ونستعرض هنا ملامح هذا الدور عبر النماذج الطرقية الأكثر تأثيراً:

أ – الإستراتيجية التعبوية للطريقة الرحمانية:

تُنسب الطريقة الرحمانية إلى مؤسسها الشيخ محمد بن عبد الرحمن القشتولي الجرجري الأزهري

---

[1] – فيلالي مختار الطاهر: **نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرها في الجزائر خلال العهد العثماني**، دار الفن الغرافيكي للطباعة والنشر، باتنة، (د.ت)، ص34.

[2] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 192م، ص397.

(1720–1794م)، المنحدر من جبال جرجرة، ورغم وفاته في أواخر القرن الثامن عشر، إلا أن طريقته شهدت تمدداً تنظيمياً مذهلاً تجاوز حيزها الجغرافي الأول في بلاد القبائل والعاصمة، ليمتد نحو حواضر الشرق الجزائري وعمق منطقة الزيبان الصحراوية[1].

وانخرطت الهياكل التنظيمية للرحمانية بشكل عام في حركات المقاومة الشعبية، إذ أثبتت الوقائع التاريخية أن فروع الطريقة شكلت المدد البشري واللوجستي الأساسي لانتفاضة "الزعاطشة" الشهيرة، حيث تجند أقطابها في المعركة، وفي مقدمتهم الشيخ بن خليفة (أولاد جلال)، والشيخ الصادق بن الحاج (الأوراس)، والشيخ عبد الحفيظ (الخنقة). ولم يقتصر دورها على جبهات الجنوب، بل قادت الطريقة رحى المقاومة في بلاد القبائل (1850–1857م)؛ إذ تؤكد القراءات التاريخية أن الشيخ عمر (مقدم الرحمانية بالمنطقة) كان الموجه الروحي والمحرك الأساسي الذي أمن الدعم اللامحدود للمقاومة الباسلة "لالة فاطمة نسومر" لمواصلة الكفاح عقب استشهاد الشريف بوبغلة[2]، وجاءت ذروة الانخراط الطرقي في دعم ثورة الباشاغا المقراني عام 1871م، حيث أعلن الشيخ الحداد (مقدم الطريقة) الجهاد العام، مما جعل بنى الطريقة هدفاً لسياسات الانتقام، والمصادرة، والنفي الشرس التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية عقب تراجع حدة الثورة[3].

ب – الفاعلية العسكرية للطريقة القادرية ومأسسة الدولة:

تستمد الطريقة القادرية مشروعيتها التاريخية من مؤسسها الشيخ عبد القادر الجيلاني ، وقد سجلت الطريقة حضورها في القارة الإفريقية منذ القرن الخامس عشر عبر بوابتها المغربية، حيث أرسى الشيخ المختار الكبير زاويتها الأم في "مزارات"، مرتكزة على التكوين الفقهي والدعوة الإرشادية، وتميزت القادرية في الوجدان الجزائري بارتباطها البنيوي بالفكرة الوطنية ، إذ سارعت لإعلان الكفاح المسلح منذ الأسابيع الأولى للاحتلال، وكان الشيخ محيي الدين الحسني (والد الأمير عبد القادر) أحد أبرز مشايخها الذين تولوا رعاية الزاوية القادرية بالغريس عقب وفاة الحاج مصطفى الغريسي، قبل أن تؤول المشيخة والقيادة السياسية لنجله الأمير عبد القادر، الذي استند إلى شبكة الولاء القادري

[1] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، مرجع سابق، ص397.

[2] – أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، ص369.

[3] – أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص57.

لتأمين الدعم الشعبي لحركته[1]. إن القراءة العامة لمقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847م) تُظهر بوضوح أنها مثلت المحاولة الأولى في التاريخ الحديث لمأسسة العمل العسكري وربطه بالشرعية الروحية والتصوف، لاسيما بعد أن أدرك الأمير الأبعاد العقائدية و الاجتماعية للهجمة الفرنسية، ووظفت القادرية نفوذها الرمزي والمادي في صهر الهويات القبلية الضيقة داخل بوتقة الوحدة الوطنية وإذكاء روح التضحية[2]، حيث ارتدى الشاب عبد القادر خوذة القيادة والجهاد وهو في مقتبل العمر (اثنين وعشرين ربيعاً) [3]، مستنداً إلى الإرث القادري ليقود واحدة من أعظم المقاومات المسلحة في القرن التاسع عشر.

ج – المد اللوجستي للطريقة السنوسية:

تأسست الطريقة السنوسية على يد الشيخ محمد بن علي السنوسي الخطابي الحسني الإدريسي (1787-1855م)، المولود بمستغانم، والذي تلقى تكوينه العلمي العالي في حواضر فاس[4]، وانتقلت مشيخة الطريقة لاحقاً إلى حفيده أحمد الشريف بن محمد الشريف. وتبنت السنوسية موقفاً راديكالياً صارماً يرفض المهادنة أو التعايش مع المنظومة الاستعمارية النصرانية. وتجسد هذا الموقف المبدئي في التنسيق اللوجستي والعسكري عالي المستوى مع ثورة الشريف محمد بن عبد الله (المعروف في الأرشيف الفرنسي بشريف ورقلة)، حيث عملت الزوايا السنوسية المنتشرة في عمق الصحراء وليبيا على حشد المقاتلين، وتأمين قوافل السلاح، وضمان خطوط الإمداد للشريف في معاركه التاريخية ضد القوات الفرنسية[5].

2– الرمزية الدينية والخطاب الجهادي:

شكّلت الرمزية الدينية والخطاب الديني المستند إلى فكرة "الجهاد" الركيزة البنيوية التي قامت عليها المقاومة الشعبية، إذ نجح هذا الخطاب في تحويل العمل الدفاعي من مجرد حمية قبلية إلى واجب شرعي عيني أو كفائي، مما أسهم في تذويب الخلافات الفئوية وتأمين الصمود. وكان الخطاب أداة

---

[1] – يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1980م، ص16.

[2] – فيلالي مختار الطاهر: مرجع سابق، ص39.

[3] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، مرجع سابق، ص173.

[4] – سامح عاطف الزين: **الصوفية في نظر الإسلام، دراسة وتحليل**، دار الكتاب المصري، بيروت، ط3، 1985م، ص562.

[5] – أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص399.

مشحونة بالدلالات، تفنن في صياغتها القادة الروحيون –كالشيخ بوعمامة– الذي وظّف الإرث الصوفي لشحن الوجدان القبلي بالطاقة الإيمانية اللازمة لمواجهة الآلة العسكرية الفرنسية. واعتمدت المقاومة على آلية استصدار الفتاوى، وإلقاء الخطب المنبرية داخل الزوايا، لتحويل واقع الظلم الاستعماري إلى محفز للتحرر والانعتاق، مما حافظ على الهوية الإسلامية للبلاد أمام سياسات المسخ الثقافي، واستند الشيخ بوعمامة في إستراتيجيته التعبوية إلى خطاب روحي متوازن، يستمد مرجعيته من النص القرآني والسنّة النبوية وفق الطريقة الشيخية، محاولاً تجاوز الصراعات والهزات البينية التي كانت تقع أحياناً بين بعض الطرق الصوفية. ولذلك، تميز الخطاب الإيماني البوعمامي بأنه لم يوجه لأتباع مريديه فحسب، بل خاطب الوجدان الجمعي لكل الصوفية بالمنطقة، نائياً بحركته عن مظاهر الدروشة والشعوذة التي أصابت بعض الفروع، ومتشدداً في نقد المنكرات والانحرافات السلوكية، ومتبنياً استراتيجية "تأليف القلوب" لتوحيد الجبهة الداخلية[1].

وقد أكسب هذا الطرح المتميز الشيخ بوعمامة كاريزما استثنائية ونفوذاً مطلقاً داخل الحواضن القبلية منذ استقراره ببلدة مغرار التحتاني في منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر، حيث ركز جهوده الإرشادية لربط العشائر بالطريقة الشيخية، واهباً إياها طابعاً ثورياً إصلاحياً يرفض الأوضاع المزرية الناتجة عن الأحقاد المحلية، والفرقة العائلية، والضغائن، واعتمد بوعمامة على هذا الخطاب القائم على الإصلاح الاجتماعي كآلية لتغيير الذهنيات وإخضاع القوى المحلية لسلطته الروحية والسياسية[2].

ونجح الشيخ بوعمامة في نقل القبائل من مربع النزاعات المحلية الضيقة إلى فضاء الجهاد المنظم ضد الاحتلال الفرنسي، مستغلاً كفاءتها القتالية وسلاح فرسانها وتوجيهه نحو معسكرات العدو، حيث ركّز في خطاباته على شحن النفوس بيقين النصر، وتذكير الأتباع بالمبررات الشرعية والموضوعية للكفاح، وعلى رأسها الفساد العقائدي والاجتماعي الذي جلبه المستعمر، واستباحته للمحرمات، وسياسته الممنهجة في التضييق على أرزاق الناس ومصادرة أراضيهم[3].

---

[1] – محمد الأمين بلغيث: "**الشيخ بوعمامة القائد المتصوف**"، مجلة أصول الدين الصراط، ع02، 2000م ص186.

[2] – عبد القادر خليفي: **الطريقة الشيخية**، دار الأديب لنشر والتوزيع، وهران، 2006م، ص83.

[3] – رشيد بكاي: **سلطة الخطاب الصوفي في الجزائر، أدوار التنظيمات الصوفية خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر من المقاومات الشعبة المسلحة إلى المقاومة السياسية والثقافية، دراسة تحليلية نقدية(1832–1954)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013/2012، ص257.

ولإيصال هذه الأفكار التحررية، نوّع الشيخ بوعمامة من وسائطه الاتصالية والتعبيرية لتشمل كافّة الشرائح المؤهلة للانخراط في الفعل المقاوم، فبينما اعتمد على "المواعظ والدروس الشفوية" كخطاب دعوي مباشر لشحن المريدين والمقاتلين، وظّف وسيلتين وثيقيتين بالغتي الأهمية في الفقه السياسي والثوري، تمثلان الأثر التاريخي المكتوب لفكره وهما: الرسائل الدبلوماسية الموجهة للقادة والقبائل، والوصية الروحية التي صاغت معالم الهوية الثورية للأجيال اللاحقة[1].

[1] رشيد بكاي: **سلطة الخطاب الصوفي في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 258 .

خلاصة الفصل:

تأسيساً على القراءات التاريخية والتحليلات المقدمة في هذا الفصل، نخلص إلى جملة من الاستنتاجات المحورية:

- تُثبت الجذور التاريخية للمقاومة الشعبية الجزائرية (1832-1908م) وجود حالة صمود شعبي ومستدام أمام التوغل الاستعماري، إذ انطلقت الشرارة الأولى من سياق إجتماعي معقد تميز بتفكك سلطة الإيالة العثمانية وانهيار المنظومة الإدارية السابقة، ورغم أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضها المحتل ساهمت في تشتيت بعض القبائل وإضعاف دور الزوايا مادياً، إلا أنها تحولت إلى محفزات لابتكار آليات تعبئة شعبية جديدة استندت إلى الهوية الإسلامية والروابط العشائرية الراسخة.
- لَعِب التنظيم القبلي والروابط العشائرية دوراً محورياً في نقل الفعل الدفاعي من سياق ردود الفعل العفوية إلى إستراتيجية "المقاومة الشعبية المنظمة"، حيث تم استغلال التركيبة العقائدية للعشيرة لحشد المقاتلين وتعبئة الطاقات بسرعة فائقة، وتكاملت هذه المنظومة من خلال مجالس الأعيان وقادة الطرق الصوفية الذين صاغوا عقيدة قتالية ترتكز على مبادئ الشرف والدفاع عن الحرمات والأرض، مما سمح بصهر الشتات القبلي في جبهة وطنية موحدة تجاوزت الخلافات المحلية وضمنت استمرارية المواجهة أمام التفوق العسكري المادي للاستعمار.
- ساهمت الطرق الصوفية بمختلف فروعها الهيكلية (كالرحمانية، والقادرية، والسنوسية، والدرقاوية) في صياغة الأبعاد الروحية والتنظيمية للمقاومة ، حيث تحولت زواياها الممتدة عبر ربوع الوطن إلى معاقل للتحضير اللوجستي، ومراكز لتجنيد المتطوعين وتدريبهم، كما نجحت هذه المؤسسات الروحية في تذويب الفوارق العرقية والطبقية بين مكونات المجتمع الجزائري تحت راية الجهاد ، غامرة القواعد الشعبية بوعي ديني وقومي مشترك واجه سياسات المسخ والفرنسة.
- يُظهر المسار التطوري للمقاومة الجزائرية و تحولاتها تكاملاً وظيفياً هائلاً ، بدأ بمرحلة الأمير عبد القادر (1832-1847م) الذي وضع اللبنات الأولى لمأسسة "الدولة المجاهدة" مستنداً للشرعية القادرية والخطاب الصوفي، مروراً بانتفاضة الزيبان وبلاد القبائل التي توجت بثورة المقراني والشيخ الحداد (1871م) بزعامة الطريقة الرحمانية، وصولاً إلى جبهة المقاومة الصحراوية بالجنوب الشرقي مع الشريف محمد بن عبد الله (1851-1871م)، والتي اختتمت بنموذج الشيخ بوعمامة

(1881–1908م) في الجنوب الغربي، الذي استطاع عبر طريقته شحن القبائل بالإيمان وتحويل مأساة الظلم الفرنسي إلى مشروع تحرري جماعي متكامل.

إن التطور الهيكلي للمقاومة الشعبية الجزائرية كان الثمرة الطبيعية للتلاحم الشعبي بين الروابط القبلية، والشبكات الطرقية، والرمزية الدينية ، وهي العناصر التي شكلت مجتمعة حائط الصد المنيع الذي حوّل الغزو الفرنسي إلى "حرب شعب" شاملة، وأسهمت في صياغة ملامح الهوية الوطنية المقاومة.

الفصل الثاني: مظاهر تمدد المقاومة الجزائرية في البلاد المغاربية

- المبحث الأول: الامتداد نحو المغرب الأقصى.
- المبحث الثاني: امتداد المقاومة الجزائرية نحو تونس
- المبحث الثالث: امتداد المقاومة الجزائرية نحو ليبيا

شهدت المقاومة الشعبية الجزائرية ضد المشروع الكولونيالي الفرنسي (1830-1962م) تمدداً إقليمياً وازناً نحو الحواضر المغاربية، مستندة إلى شبكات معقدة من الأواصر القبلية، والروابط الروحية الصوفية، والتفاعلات السياسية المتبادلة التي شكلت في مجموعها منظومة تضامن حضاري متكاملة ولم يكن هذا الامتداد مجرد انعكاس للوحدة الجغرافية، بل كان تجسيداً لوحدة المصير التاريخي للمنطقة المغاربية في مجابهة الإمبريالية الأوروبية، حيث نجح قادة المقاومة، وفي طليعتهم الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة، في تحويل الفضاء الجغرافي للمغرب الأقصى وتونس وليبيا إلى عمق استراتيجي وقاعدة خلفية مستقرين، بالاعتماد على الحواضن التنظيمية للزوايا الصوفية والتحالفات العشائرية العابرة للحدود، وساهمت هذه الديناميكية الإقليمية في صهر الوعي الوحدوي وبناء الهويات الوطنية المغاربية المشتركة، فضلاً عن دورها البنيوي في إطالة أمد الكفاح المسلح وضمان ديمومته، وهو ما سنعمل على رصده وتفكيكه من خلال المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: الامتداد نحو المغرب الأقصى

يُمثّل الامتداد العسكري والسياسي للمقاومة الجزائرية نحو جغرافيا المغرب الأقصى أحد أبرز المظاهر الحيوية لتجاوز الكفاح المسلح للحدود الإقليمية ، إذ تحولت التخوم السياسية بين الجزائر والمغرب -خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر- إلى شريان لوجستي وأيديولوجي مغذٍّ للثورات الشعبية ضد الآلة العسكرية الفرنسية، ويعكس هذا المبحث طبيعة التفاعل الجدلي والتاريخي المعقد بين الفضاءين، مدفوعاً بوحدة النسيج الاجتماعي والقرابات العائلية الممتدة عبر الحدود، إلى جانب الدور التعبوي للطرق الصوفية التي تولت نقل النماذج الجهادية من الداخل الجزائري إلى العمق المغربي، وقد أثبتت حوادث بارزة، مثل لجوء الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة إلى الأراضي المغربية، تهافت وهشاشة الحدود الاصطناعية التي حاول المستعمر فرضها أمام صلابة الوحدة الحضارية للمنطقة، وهي التطورات التي أدت إلى اندلاع مواجهات مسلحة كبرى غيرت الخارطة السياسية، وفي مقدمتها معركة إيسلي التاريخية عام 1844م، كما أسهم هذا التداخل في بلورة وعي وطني مشترك، تحول بموجبه

موقف السلطة المركزية (المخزن) من الحذر والترقب إلى الدعم والاحتضان المشروطين بالرغم من حجم الضغوط والتهديدات الكولونيالية، مما يبرز التمايز الواضح بين الحراك الشعبي المؤيد والخط السياسي الرسمي، وذلك وفق المحاور التحليلية الآتية:

1- لجوء الأمير عبد القادر وإشكالية الدعم المخزني:

لم تكن مقاربة سلطان المغرب تجاه مشروع الأمير عبد القادر الرامي لتأسيس دولة إسلامية في الجزائر منطلقة من مجرد روابط العقيدة والتعاطف الروحي فحسب، بل خضعت كذلك لتقديرات سياسية برغماتية تتعلق بحماية أمن مملكته الخاصة والذود عن سيادتها الترابية، ورغم ذلك، فقد حظي الأمير بمكانة رمزية بالغة وتقدير رفيع من لدُن السلطان المغربي[1]، الذي أظهر إعجاباً كبيراً بكاريزما الأمير بوصفه رئيساً لحركة الجهاد في الفترات التي حقق فيها انتصارات عسكرية مظفرة ضد الجيوش الفرنسية، وتوازى هذا التقدير الرسمي مع حراك شعبي مغربي عارم تملكه الشغف لرؤية قرار ملكي حاسم يعلن انخراط المغرب الشامل في القضية المشتركة، لرفد حركة الأمير عبد القادر بمدد بشري وعسكري حاسم[2].

ويمكن من خلال التتبع التاريخي لواقع العلاقات الجزائرية-المغربية، وتفكيك طبيعة الأواصر التي ربطت الأمير عبد القادر بالسلطان المغربي المولاي عبد الرحمن بن هشام بين عامي 1832 و1847م، تقسيم هذه العلاقة الجدلية إلى مرحلتين[3]:

1-1. مرحلة التوافق والتعاون والاستراتيجي (1832-1843):

تميزت هذه الفترة بنوع من التناغم والانسجام المتبادل، القائم على تأييد حركة الجهاد في الجزائر والتقدير المتبادل بين القائدين، فعندما تمت مبايعة الأمير عبد القادر، كان يمارس مهامه كقائد لسيادة

---

[1] - شارل هنري شرشل: **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، ماي 1974م، ص221-222.

[2] - شارل هنري شرشل: المصدر الساب=ق، ص222.

[3] - عز الدين بن سيفي: **العلاقات الجزائرية المغربية (1330-1246هـ/1830-1912م)**، أطروحة دكتوراه ل م د في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018م، ص100-117.

دولة مستقلة يحمل ألقاباً سيادية (أمير المؤمنين، وسلطان الجزائر)، إلا أنه حرص على مجاراة سلطان فاس عبد الرحمن بن هشام تفادياً لأي صدام بروتوكولي، فكان يرتدي الكساء (القفطان) المهدى إليه من السلطان في المحافل الرسمية، ويُدعى للسلطان المغربي في خطب الجمعة، مع الاكتفاء بإغفال اسمه من سك العملة النقدية، وتطورت خطوط الاتصال بين الطرفين عبر مراسلات سياسية متبادلة وتفاهمات تجارية مستمرة، وهي الديناميكية التي أثارت هواجس الإدارة الفرنسية؛ إذ عكست التقارير المفصلة للجنرال "ديميشيل" الموجهة إلى وزير الحربية الفرنسي في جانفي 1834م خطورة هذا التحالف الجيوسياسي وقدرته على تعزيز الحاضنة الشعبية للأمير، ورغم حزمة التهديدات الفرنسية، حافظت العلاقات بين الأمير والمخزن على متانتها واستمراريتها[1].

وتجسد هذا التوافق في حجم الإمدادات والمساعدات اللوجستية التي قدمها السلطان عبد الرحمن لحركة الأمير، حيث أمده عام 1833م بحوالي 100 بندقية ومثلها من السيوف مصحوبة بالذخائر، كما أرسل إلى حاضرة معسكر 100 بندقية عربية وألف رطل من البارود، وفي عام 1837م، شملت المساعدات أقمشة حريرية وأسلحة متنوعة، وفي 28 أكتوبر 1838م، تسلّم الأمير عبر الحاج الطاهر 400 بندقية إنجليزية مجهزة بمحاربها، و200 مسدس، و300 سيف حجر النار، وصولاً إلى تسلم دفعة من المدفعية الثقيلة قوامها 4 مدافع أرسلت عبر الحاج طالب بن جلول، إلى جانب حزمات أخرى من الدعم المادي[2].

وتزامنت هذه الإمدادات مع تبادل مستمر للبعثات الدبلوماسية في المناسبات الدينية والانتصارات العسكرية، ولعل من أبرزها بعثة "هدية العيد" عام 1836م التي أرسلها الأمير إلى السلطان، فحسُن استقبال وفادتها، كما أتبعها الأمير ببعثة أخرى توطيداً لأواصر المودة، حيث جهّز

---

[1] – فريدة قاسي: **الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832–1847)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة، 1999/1998م، ص320.

[2] – لمزيد ينظر: عبد القادر سلاماني، **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة 1832–1847**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران السانية، 2009/2008م، ص30-31.

هدية ذات قيمة اعتبارية ومادية كبرى واختار السيد "ابن عبد الله السقاط" لإيصالها إلى السلطان عبد الرحمن بن هشام تمتيناً لروابط التحالف الإقليمي[1]، مما يؤكد تواصلهما السياسي المستمر خلال هذه الفترة.

وعادت هذه العلاقات بالنفع المشترك على كلا الطرفين، فبالنسبة للمقاومة الجزائرية، تحولت الحواضر والموانئ المغربية إلى أسواق استراتيجية لتأمين السلاح والعتاد الحربي المستورد من جبل طارق، والذي كان يمر عبر التخوم الحدودية بتسهيلات من السلطات المغربية أو عبر منافذها البحرية، كما أصبحت مدينة طنجة مركزاً رئيساً للاتصالات الدبلوماسية السرية التي كان يعقدها الأمير مع قناصل الدول الأجنبية، بما فيهم القنصل الفرنسي نفسه[2].

أما بالنسبة للمغرب الأقصى، فقد كان استقرار الأمن في الربوع الجزائرية شرطاً حيوياً لازدهار تجارة الحواضر الشرقية والمناطق المتاخمة لنهر ملوية؛ إذ كانت القوافل التجارية المارة عبر التراب الجزائري بين فاس وإفريقيا الغربية تتعرض في العهد العثماني لعمليات السلب والنهب نتيجة الاضطراب الأمني وهجمات القبائل المتمردة وقطاع الطرق، وبسبب ذلك، كان المخزن يضطر لإرسال فصائل عسكرية كاملة لتأمين القوافل، وعقب قيام دولة الأمير، لم تكتفِ المقاومة بتأمين هذه المسالك بل حررت التجارة البينية من كافة القيود الضريبية والمكوس التي كان يفرضها الأتراك سابقاً[3]، علاوة على ذلك، وجد السلطان عبد الرحمن في قوة الأمير ورعايته الروحية أداة فعالة لإخضاع القبائل الحدودية المعروفة بنزوعها نحو التمرد والاضطراب ، باختصار، كان الدعم المغربي في هذه المرحلة قائماً على تلازم المصلحة المشتركة والروابط الأخوية، متخذاً أبعاداً مادية ومعنوية شاملة[4].

[1] – عز الدين بن سيفي: مرجع سابق، ص112.

[2] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، مرجع سابق، ص267.

[3] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، مرجع سابق، ص268.

[4] – عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص118.

إلا أن هذا الوضع المستقر، الذي شكل فيه الكفاح الجزائري خط دفاع متقدم لحماية الخاصرة الشرقية للمغرب الأقصى، سيعرف تعقيدات دراماتيكية وتداخلات سياسية بالغة الحساسية بمجرد تعرض البنية العسكرية للمقاومة لانتكاسات ميدانية[1]، وهو ما سيتم تفكيكه في العنصر الموالي.

1-2. مرحلة التوتر وتصادم الاستراتيجيات (1843-1847):

واجه السلطان المغربي خلال هذه الفترة ضغوطاً دبلوماسية شرسة وتهديدات عسكرية مباشرة بالتدخل من قبل تكتل دولي يضم فرنسا، وإسبانيا، والدول الإسكندنافية (الدنمارك والسويد)، لإجباره على فك الارتباط بالمقاومة الجزائرية، وفي المقابل وجد المخزن صعوبة بالغة في كبح جماح الحراك الشعبي الداخلي المنادي بإعلان الجهاد العام لمساندة الجزائريين، لاسيما وأن المقاومة كانت تواجه حرب إبادة فرنسية شاملة في غرب وجنوب عمالة وهران، وفقدت معظم حواضرها وثكناتها الثابتة، وباتت ترى أن الدعم الدبلوماسي والمساعدات المتقطعة لم تعد تفي بمتطلبات الميدان، وأن الضرورة تقتضي تدخلاً عسكرياً مغربياً مباشراً لحماية الحدود الشرقية بالتحالف مع الأمير[2].

وتُعد الفترة المحصورة بين نوفمبر 1839م وديسمبر 1847م حاسمة في مسار الأمير عبد القادر؛ فعقب نقض سلطات الاحتلال لمعاهدة التافنة أواخر عام 1839م، ركزت الجيوش الفرنسية ثقلها العسكري ضده، وتمكنت من قضم عاصمته معسكر وأغلب حواضر الغرب الجزائري (تلمسان، سعيدة، وتاكدمت)، مما دفع الأمير إلى الاعتماد على استراتيجية العاصمة المتنقلة المعروفة بـ "الزمالة" في أقصى الجنوب، وفي 16 ماي 1843م، تعرضت "الزمالة" لهجوم مباغت في معركة "عين طاقين" بجبال عمور أثناء غياب الأمير الميداني، وشكلت الحادثة ضربة هيكلية لقواته؛ مما اضطره للجوء مع من تبقى من عائلته وأتباعه العسكريين إلى عمق أراضي المغرب الأقصى، متخذاً من منطقة "عين زورة" في جبال الريف القريبة من سواحل المتوسط مستقراً له، بهدف تحقيق ثلاث غايات استراتيجية:

أولاً: استنهاض الحاضنة الشعبية المغربية للحصول على دعم بشري ومادي مباشر للجهاد.

---

[1] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص268.

[2] – إسماعيل العربي: المرجع نفسه، ص269.

ثانياً: إعادة بث الطمأنينة في نفوس الأتباع وضمان ولاء المؤيدين لاستمرار الكفاح.

ثالثاً: تأمين نواة عائلته وأجهزته الإدارية داخل معسكره الجديد تمهيداً لشن غارات داخل الجزائر[1].

بيد أن السلطان المغربي عجز عن تقديم الدعم العسكري المأمول نظراً للاضطرابات الداخلية التي كانت تعصف ببلاده، والمتمثلة في تمرد الفصائل العسكرية وعصيان بعض القبائل، واكتفى المخزن بفتح الحدود الجغرافية، حيث وجه السلطان رسالة للأمير يعتذر فيها قائلاً: "إننا نتمنى الحضور بأنفسنا في غمار المسلمين، ومباشرة القتال بأيدينا بين صفوف المسلمين، لكن ما نحن فيه من قمع العتاة وكف البغاة جهاد، بل أفضل من جهاد النصارى حسبما نص على ذلك إمامنا مالك –رحمه الله– ونية المرء خير من عمله والسلام"[2].

ورغم نجاح الأمير عبد القادر في تطويع القبائل المغربية المتمردة على المخزن وإعادتها لبيت الطاعة والسيادة اليرلمانية للسلطان، إلا أن الأخير ظل متمسكاً بموقفه الحذر[3].

وأمام هذا الإصرار على الحياد، حاول الأمير وضع السلطة السياسية في المغرب أمام الأمر الواقع، مستنداً إلى تقارير مستشاريه التي تؤكد تطلع الجماهير المغربية للانخراط في المعركة، وفي هذا السياق، يشير المؤرخ العسكري "أوسكوت" –الذي عاين المناورات الفرنسية والوضع الداخلي المغربي– قريباً من ذلك بالقول: "...والصحف الفرنسية في الوقت الحاضر تعزو النية إلى الحكومة الفرنسية بأن تقوم بحملة بحرية لقصف طنجة والصويرة (موجادور) لخيانة السلطان ودعمه للأمير عبد القادر"[4].

وتعكس شهادة سكوت، كخبير عسكري زار الأرياف والقبائل المغربية، حجم الالتفاف الشعبي حول راية الأمير ورغبتهم في الجهاد؛ وهي المعطيات التي دفعت الأمير للعمل على إقحام المغرب في

---

[1] – الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية: **الجديد في علاقات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية**، تر وتق، وتع: يحي بوعزيز، ميكيل دو ايبالزا، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1892م، ص17.

[2] – خيرة العيدي: **موقف المغرب الأقصى من مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري(1248–1264هـ/1832–1847م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2017/2016م، ص44.

[3] – الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية: المرجع السابق، ص17.

[4] – الكلونيل سكوت: **مذكرات الكلونيل اوسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841**، تر وتع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص17.

ساحة الصراع لنيل شرف الدفاع عن المنطقة، مستغلاً السخط الشعبي على السياسة المحايدة للمخزن[1]. ولما تبين للأمير إصرار السلطان على مواقفه، عمد في مرحلة لاحقة إلى تطبيق تكتيك حربي يهدف إلى نقل المعركة إلى التخوم المغربية (التي لم تكن مرسومة بوضوح)، ولهذه الغاية، توغل عسكرياً داخل الجزائر وصولاً إلى ضواحي سيدي بلعباس، حيث هاجم قبيلة "بني سليمان" المتواطئة مع الاحتلال وغنم مقدراتها، ثم انسحب مجدداً نحو الأراضي المغربية ، متوقعاً أن تلاحقه الجيوش الفرنسية وتخترق الحدود انتقاماً لأتباعها، مما يضع المغاربة في مواجهة عسكرية مباشرة مع العدوان. غير أن قيادة الاحتلال تريثت في الرد لاعتبارات داخلية ودولية ، فعلى الصعيد المحلي، خشيت الإدارة الفرنسية أن يؤدي الصدام مع المولاي عبد الرحمن إلى إشعال ثورة شاملة وجديدة في الداخل الجزائري الذي تطلب إخضاعه أكثر من 14 عاماً، كما تجنبت باريس إعطاء مبرر للتدخل البريطاني، إذ كان رئيس الوزراء الإنجليزي (اللورد أبردين) يراقب الوضع بقلق، بل إن تقارير دبلوماسية روجت لفرضية رغبة لندن في دعم الأمير كبديل للسلطان عبد الرحمن على العرش في حال انهيار حكمه[2].

2- معركة إيسلي (1844) ونتائجها الحدودية

اندلعت معركة إيسلي الشهيرة في منطقة "الجرف الأخضر" المتاخمة لمدينة وجدة الحدودية[3]، نتيجة استمرار الدعم الشعبي للأمير عبد القادر واتخاذه من الأراضي المغربية منطلقاً لشن هجماته ، الأمر الذي دفع قيادة العسكرية الفرنسية إلى حشد فيلق عسكري ضخم لغلق الحزام الحدودي ونظراً لعدم وضوح خط الحدود، عسكر الجيشان في منطقة محل نزاع تُدعى "لالة مغنية" (المنسوبة لامرأة مرابطة عُرفت بورعها ويضم المكان ضريحها)، وأقدمت قوات الاحتلال بقيادة "لاموريسيير وبيدو" على انتهاك حرمة الضريح بوحشية ، مما أثار غضب الشارع المغربي وأجبر السلطان المتردد على الاختيار بين مواجهة طوفان السخط الشعبي أو الرد العسكري لحفظ هيبة الدين والسيادة[4].

---

[1] – عز الدين سيفي: مرجع سابق، ص53.

[2] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص270-271.

[3] -Abdelkader Boutaleb : ***l'Emir Abdelkader et la formation de la nation Algérienne;*** pp171-172

[4] – شارل هنري شرشل: مصر سابق، ص222-223.

غير أن الهزيمة العسكرية السريعة أصابت السلطان بذعر شديد، فامتثل للشروط الفرنسية ووقع معاهدة صلح مهينة في سبتمبر من نفس العام، اعترف بموجبها بالأمير عبد القادر كعنصر "خارج عن القانون"، متعهداً بطرده أو اعتقاله وتسليمه، وأثار هذا الموقف استياءً عميقاً في الأوساط المغربية، حيث زحفت قبائل جبال الريف نحو الأمير وعرضت عليه مبايعته سلطاناً عليها، غير أنه رفض العرض مؤكداً أنه دخل المغرب مستجيراً وطالباً للمدد وليس لشق عصا الطاعة أو التمرد[1].

وفي هذا السياق يشير المؤرخ "شارل هنري تشرشل" إلى حالة الغليان الشعبي ضد العجز والضعف الجبان للمخزن، وتطلع الجماعات للاستنجاد بالأمير، حيث تلقى الأمير رسائل من رجالات الدولة، وقادة عسكريين ومدنيين، وأقطاب الحركة التجارية، يعربون فيها عن قلقهم من انهيار الدولة ويناشدونه التدخل لإنقاذ العرش وتولي زمام الأمور[2].

وأمام هذا المنعطف الخطير والموقف الرسمي المشين، غادر الأمير جبال الريف عائداً إلى الجزائر لمواصلة العمل المسلح في جنوب عمالة وهران، وخلال هذه الأثناء تواصلت باريس مع المخزن الذي تملص من المسؤولية بدعوى أن بلاد الريف تمردت على سلطته وباتت خاضعة فعلياً للأمير، وبناءً عليه أصدر المارشال "بيجو" أوامره للجنرالين "بيدو" و"لاموريسيير" بالزحف نحو الشريط الحدودي؛ حيث عسكرا في قرية "لالة مغنية" في ماي 1844م وانتهكا الحرمات، مما دفع عامل وجدة المغربي "محمد بن القناوي" للتدخل عسكرياً، غير أن القوات الفرنسية سحقته وغنمت ذخائره، والتحق بيجو بالميدان في جوان من العام نفسه محتلاً مدينة وجدة، بالتزامن مع قيام الأسطول البحري الفرنسي بقصف مدفعي عنيف استهدف مينائي طنجة[3] والصويرة[4].[5]

---

[1] – الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية: المرجع السابق، ص 18.

[2] – للمزيد حول رأي الأمير عبد القادر من طلبات تولي السلطة في المغرب ينظر: شارل هنري شرشل، مصر سابق، ص 225.

[3] – ينظر الملحق رقم (04): قصف القوات الفرنسية لميناء طنجة

[4] – ينظر الملحق رقم (05): قصف القوات الفرنسية لمدينة الصويرة

[5] – الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية: المرجع السابق، ص 18.

وتلاقى الجيشان في 14 أوت 1844م في مواجهة طاحنة استمرت يوماً كاملاً، وانتهت بـ انكسار وهزيمة منكرة للجيش المغربي[1]، وقدّر بيجو خسائر الجانب المغربي بحوالي 800 قتيل وما بين 1500 و2000 جريح ، في حين سجلت التقارير الرسمية الفرنسية خسائر طفيفة بلغت 4 ضباط قتلى و10 جرحى، و27 جندياً قتيلاً و87 جريحاً، وهي أرقام يرى المؤرخون أنها خضعت لتضخيم بيجو المعهود لغايات البروباغندا السياسية والعسكرية[2]، وشكلت نتائج معركة إيسلي ضربة قاصمة لمشروع الأمير، إذ رفع المغرب يده تماماً عن حمايته وإمداده بالعتاد تحت وطأة التهديد الحربي، لتبدأ بذلك فصول النهاية لدولته[3].

ومع مطلع عام 1845م، اقتنع السلطان المغربي بضرورة إنهاء الصدام مع فرنسا، وانحصر جهده في فك الارتباط الإجتماعي بين قبائل شرق المغرب والأمير عبد القادر، متبعاً قنوات دبلوماسية عبر إرسال شقيق الأمير "مصطفى بن محيي الدين" لإقناعه بوقف العمليات دون جدوى، قبل أن يوجه رسائل صارمة للقبائل بوجوب حظر احتضان الأمير، وتحول الأمير في نظر السلطة المغربية إلى ضيف غير مرغوب فيه، وتجسد ذلك في إقدام المخزن على سجن أحد أقارب الأمير المدعو "بوزيان ولد الشاوي" (ابن خليفة محافظة تازة) في جزيرة موكادور، كعقوبة له على حسن وفادته واستقباله للأمير[4].

تداعيات والنتائج الجيوسياسية لمعركة إيسلي (1844م):

أفضت الهزيمة العسكرية للمخزن إلى إذعانه المطلق للإملاءات الاستعمارية الفرنسية، وهو ما تُرجم عملياً في توقيع اتفاقيتين أساسيتين:

---

[1] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص280.

[2] – عز الدين بن سيفي: مرجع سابق، ص124.

[3] – خولة شابي، شهرة شابي: **العلاقات الخارجية لدولة الأمير عبد القادر 1832–1847م**، مذكرة ماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2023/2022، ص46.

[4] – مصطفى حجازي: "**أوضاع الأمير عبد القادر على الحدود الجزائرية المغربية من خلال تقرير القنصلية الفرنسية بطنجة 1843–1845**"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 09، ع 01، جوان 2018م، ص80.

أ- معاهد طنجة (10 سبتمبر 1844م):

أمام خطر انهيار العرش، لم يجد السلطان خياراً سوى الاستسلام ، حيث فوض نائبه وعامله على طنجة "بوسلهام بن علي" لتوقيع بنود الصلح المقترحة من باريس، ومثّل الوفد الفرنسي الدوق "غلوسبر" (سفير فرنسا بمدريد)، والدكتور "وارنييه"، والقنصل "دي نيون" ، بينما مثّل الجانب المغربي بوسلهام بن علي والفقيه بوسلام، وتضمنت الاتفاقية ثمانية شروط رئيسة، تكمن خطورتها في البنود (الثالث، الرابع، والخامس) ، حيث نص البند الثالث على التزام السلطان بحظر تقديم أي مدد لأي ثائر أو عدو لفرنسا، بينما قضى البند الرابع بوضع الأمير عبد القادر خارجاً عن القانون في كلا البلدين وملاحقته عسكرياً في الترابين الجزائري والمغربي[1].

كما اشترط ذات البند أنه في حال وقوع الأمير في قبضة الجيش الفرنسي يُعامل باحترام ومروءة، أما إذا اعتقله السلطان فيلتزم بسجنه في إحدى حواضر الساحل الغربي للمملكة حتى يتفق الطرفان على الإجراءات الكفيلة بمنعه من حمل السلاح مجدداً لضمان عدم إفساد العلاقات البينية، وتضمن الشرط الخامس تثبيت الحدود الجغرافية بين المغرب والجزائر بناءً على الخارطة التي كانت معتمدة في العهد العثماني[2].

ب- معاهدة لالَّة مغنية (18 مارس 1845م):

تظل الخلفيات المباشرة لتوقيع هذه المعاهدة بعد مرور ستة أشهر فقط على اتفاقية طنجة محل قراءات متعددة، إلا أن الراجح يكمن في رغبة الطرف الفرنسي في إزالة الغموض الذي شاب نصوص المعاهدة الأولى؛ لاسيما وأن المارشال "بيجو" -الذي عارض عدم إشراكه في صياغة معاهدة طنجة- ضغط على البرلمان الفرنسي لإعادة مراجعة المسألة الحدودية وضبطها في اتفاقية خاصة مستقلة[3].

---

[1] - عز الدين بن سيفي: مرجع سابق، ص125.

[2] - المرجع نفسه: ص125.

[3] - محمد مصيطفى: **العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير عبد القادر (1832-1847)**، مذكرة ماستر في التاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة غرداية، 2018/2017م، ص70.

وجدير بالذكر أنه إبان سقوط السلطة المركزية في الجزائر عقب الغزو، حاول المغرب استغلال الفراغ الإداري ، فتجاوزت قواته خط ملوية وصولاً إلى تلمسان، قبل أن تتراجع تحت وطأة الضغط العسكري الفرنسي متخذة من "وادي تافنة" خطاً حدودياً بدلاً من ملوية، وبموجب هذا التغيير الجغرافي، أُلحقت حواضر تاريخية مثل وجدة وغريس بالحوز المغربي بعد أن كانت تاريخياً ضمن الفضاء الجزائري[1].

وفي خطوة برغماتية، أقدمت سلطات الاحتلال الفرنسي على التنازل رسمياً عن هذه الأجزاء الترابية لصالح المخزن المغربي، في عملية مقايضة سياسية واضحة تهدف إلى شراء مواقف السلطان وضمان انخراطه في حصار الأمير عبد القادر ومنعه من استخدام المنافذ المغربية، وجاءت اتفاقية "لالة مغنية"، لتكريس هذا الواقع المقتطع وترسيم الحدود وتثبيتها[2]، وحملت اسم مكان التفاوض بقرية "لالة مغنية" في 18 مارس 1845م[3].

ومن خلال هاتين الاتفاقيتين، نجحت السياسة الإستعمارية في تطبيق استراتيجية "فرق تسد"، عبر زرع الشقاق والفتنة المسلحة بين السلطان والأمير، وصياغة مشكل حدودي مصطنع ومعقد بين البلدين ظلت آثاره ممتدة ومؤثرة، وتلقى الأمير نبأ المعاهدتين بحزن بالغ وخيبة أمل؛ إذ وضعت حداً لخططه الاستراتيجية الهادفة لدمج المقاومتين الجزائرية والمغربية في فصيل موحد لطرد المحتل[4].

3- لجوء الشيخ بوعمامة وجهاده المغاربي:

أعاد التاريخ نفسه مع منطلقات ثورة الشيخ بوعمامة، الذي لجأ بدوره إلى منطقة "فجيج" بالمغرب الأقصى عام 1883م عقب اشتداد التضييق العسكري عليه داخل الجزائر، الأمر الذي أثار حفيظة القيادة الفرنسية التي طالبت المخزن بطرده، وتحول بوعمامة إلى عنصر غير مرغوب فيه رسمياً،

---

[1] – قادة دين: "**الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ**"، مجلة عصور الجديدة، مخبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران1، مج 07، ع 27، صيف-خريف (أكتوبر) 2017-2018م، ص214.

[2] – للمزيد ينظر: قادة دين، المرجع نفسه، ص214.

[3] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، المرجع السابق، ص282.

[4] – عز الدين بن سيفي: مرجع سابق، ص130.

حيث راسل السلطان أعيان وسكان "فجيج" يأمرهم بقطع قنوات التعاون معه، مما أثر سلباً على قوته المادية، وتحت وطأة الحصار المزدوج المضروب عليه من الفرنسيين والمخزن، وتقدمه في السن، طلب الأمان من السلطات الفرنسية فاستقر بضواحي وجدة حتى وفاته عام 1908م[1].

وكانت استراتيجية بوعمامة تقتضي إظهار الولاء السياسي للسلطة المغربية لتفادي الملاحقة الفرنسية داخل الأراضي المغربية، وهو ما وضح في رسالته الموجهة للحاكم العام الفرنسي بالجزائر بتاريخ 17 جانفي 1896م والتي جاء فيها: "... نحن أناس مساكين لا نحب فتنة ولا نقدر عليها إننا في طاعة سيدنا السلطان مولاي عبد العزيز نصره الله..."، حيث سعى عبر هذا التكتيك الدبلوماسي المناور إلى ثني الفرنسيين عن ملاحقته، مستغلاً القوانين الدولية التي تحظر على فرنسا تتبع رعايا مغاربة فوق تراب مملكهم[2].

وحاول الشيخ بوعمامة بناء تحالف عسكري مع ثورة الروقي "بوحمارة" المتمرد في المغرب الأقصى، إلا أن التنسيق لم يكلل بالنجاح، وفي المقابل شهدت هذه الفترة انضمام "الأمير عبد المالك الجزائري" (حفيد الأمير عبد القادر) إلى جبهة بوعمامة في منطقة فجيج، وفي هذا السياق يذكر المؤرخ "محمد الحسن الحجوي": "فظهر له أن يذهب عند أبي عمامة الذي كان إذاك قرب فقيق لعله يمده بجيش يعمل به عملا يكون له به ذكر تاريخي فذهب إليه وأقام عنده"، وقد لخص المؤرخ "عبد الوهاب بن منصور" خلفيات ودوافع انخراط الأمير عبد المالك بالقول: "فأوعزت فرنسا في هذا الوقت بالذات إلى عميلها عبد المالك بن محيي الدين... وأحد المغامرين الكبار، والجواسيس الدوليين المشهورين، بالدخول إلى المغرب لينفخ في نار الفتنة ويزيدها اتقاداً، فجاء إلى مليلية... ومنها دخل إلى ناحية وجدة، فبقي يتجول فيها باحثاً عن الأرض الصالحة لبذر بذور فتنته وفساده... إلى أن اهتدى إلى المنطقة التي يصول فيها بوعمامة ويجول، وهي منطقة الظهرة، فالتحق به فيها، وحاول أن

[1] – محمد السعيد قاصري: **الأمير عبد المالك الجزائري وثورته في المغرب الأقصى 1914–1924**، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران1، ع 22–23، جويلية–ديسمبر 2014م، ص311.

[2] – عز الدين بن سيفي: مرجع سابق، ص178.

ينشئ من أنصاره ومريدي زاويته جيشاً نظامياً يتولى هو قيادته ويقتطع به الأراضي الواقعة بين الحدود الجزائرية المفروضة وبين نهر ملوية من مملكة المغرب منشئاً فيها إمارة مستقلة في الظاهر موالية لفرنسا في الباطن[1]".

وعقب جملة من الترتيبات العسكرية، انقلب الأمير عبد المالك على التوجيهات وقام بإعلان الكفاح المسلح ضد فرنسا فوق الأراضي المغربية بين عامي 1914 و1924م، محققاً سلسلة من الانتصارات حتى استشهاده في ميدان المعركة، وبمجرد نجاح فرنسا في تصفية الجيوب الشعبية المسلحة في الجزائر، سهل عليها فرض معاهدة الحماية على المغرب الأقصى عام 1912م[2].

وجدير بالذكر أن المخزن مارس سياسة تضييقية صارمة ضد الشيخ بوعمامة لتهدئة الجانب الفرنسي؛ حيث وجه رسائل لساكنة التخوم الحدودية تحذر من التعامل معه وتطالب بطرده بدعوى سعيه لإشعال الفتن وتأسيس إمارة مستقلة[3]، وجاء هذا الموقف الرسمي بالرغم من الروابط الروحية والتاريخية القديمة التي تجمع قبيلة الشيخ بوعمامة (أولاد سيدي الشيخ) بسلاطين فاس؛ إذ كان جد العائلة "سيدي الشيخ" أحد أبرز علماء عصره وحظي بمكانة رفيعة لدى السلطان "المنصور الذهبي" الذي قربه وأكرمه، وتطورت هذه العلاقات التاريخية إلى حد المصاهرة، حيث تزوج السلطان عبد الرحمن بن هشام بالسيدة "الياقوت" شقيقة السي حمزة[4].

ولم تشفع سياسة التنازلات والملاحقة التي اعتمدها السلاطين ضد المقاومين الجزائريين في حماية مملكتهم من الأطماع الاستعمارية، حيث دارت الدوائر عليهم لتصدق الحكمة العربية المأثورة: "أُكلتُ

[1] – محمد السعيد قاصري: مرجع سابق، ص311.

[2] –سلوى لهلالي: "**مظاهر الدعم المغربي للمقاومة الشعبية الجزائرية 1832–1924 دراسة في الجانب الاجتماعي والعسكري**"، المجلة التاريخية الجزائري، مخبر الدراسات والبحث في الثورة التحريرية، جامعة المسيلة، مج 05، ع01، 2021م، ص442.

[3] –سلوى لهلالي، عبد القادر خليفي: "**خصائص مقاومة الشيخ بوعمامة والعوائق المحلية في وجهها**"، مرجع سابق، ص148.

[4] – عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص164.

يوم أُكل الثور الأبيض"[1] ، إذ أقدمت الجيوش الفرنسية على اجتياح المغرب وفرض الحماية عنوة في 30 مارس 1912م، متممة بسط سيادتها الاستعمارية الكاملة على الأقطار المغاربية الثلاثة بشمال إفريقيا، ومحققة أطماعها التي رأت في الجزائر بوابتها الكبرى، ومصدقة المخاوف والتحذيرات المتكررة التي وجهها قادة المقاومة الجزائرية لسلاطين المغرب وبايات تونس[2].

لقد شكل المغرب الأقصى، وحواضره الشرقية المتاخمة للحدود، عمقاً استراتيجياً وقاعدة خلفية للمقاومة الجزائرية منذ الوهلة الأولى للاحتلال، وكان الأمير عبد القادر أكثر القادة إدراكاً للأهمية الحيوية لهذا الفضاء لاسيما بعد سقوط زمالته عام 1843م، حيث اتخذه مقراً لإعادة تجميع وتنظيم صفوف فرسانه، غير أن المعطيات السياسية انقلبت رأساً على عقب بمجرد دخول القوات الفرنسية التخوم المغربية وما تلاها من انكسار في معاهدة طنجة، التي حوّلت السلطان عبد الرحمن بموجب بندها الرابع من حليف للمقاومة إلى طرف ملاحق لها[3]، وعملت الإدارة الاستعمارية منذ بسط نفوذها على تفكيك الروابط الاجتماعية والدينية والثقافية المشتركة بين الشعوب المغاربية، وتحديداً بين الجزائريين والمغاربة، وتجسد هذا المخطط الاستعماري في مظهرين خطيرين:

الأول: الترسيم القسري للحدود وافتعال النزاعات الترابية.

الثاني: الفصل العائلي والقبلي الممنهج بين الأسر وأصولها السوسيولوجية؛ كما جرى مع فرعي قبيلة أولاد سيدي الشيخ (الغرابة والشراقة)، وقبيلة حميان (الجنبة والشافعة) [4].

واستهدفت هذه السياسات إذكاء النعرات والنزاعات البينية لضمان إحداث شرخ دائم في بنية النظام القبلي المغاربي المتماسك، وتحويل التلاحم إلى عداء مستحكم عبر إثارة الخلافات حول ملكية الأراضي؛ لإدراك المستعمر اليقين بأن القبائل ترتبط بالأرض ارتباطاً وجودياً.

---

[1] – أكلت يوم أكل الثور الأبيض مقولة عربية، وقيل بل هي مقولة يونانية، تنسب إلى القصص الشعبي دلالتها أن ما طال غيرك لو سكت عنه ، لو لم تأخذ حذرك منه قد يطولك أنت أيضاً ، فيكون مصيرك مصير غيرك. https://ar.islamway.net/article/96804/

[2] – عز الدين بن سيفي: مرجع سابق، ص190.

[3] – عز الدين بن سيفي: مرجع سابق، ص190.

[4] – المرجع نفسه: ص191.

المبحث الثاني: امتداد المقاومة الجزائرية نحو تونس

يُمثّل امتداد تأثير الثورة الشعبية الجزائرية نحو الإيالة التونسية بعداً محورياً في تفكيك آليات الكفاح المسلح خارج البيئة الوطنية ، إذ لم تنحصر أبعاد الفعل المقاوم في حدود جبهات المواجهة العسكرية المباشرة مع الاحتلال، بل تمددت عبر شبكات معقدة من الأواصر القبلية والتفاعلات الإجتماعية التي ربطت الشرق الجزائري بالجنوب التونسي، وساهمت هذه الأواصر في تحويل التخوم والحدود السياسية الرسمية إلى مجالات حيوية للتواصل، والتكافل والتكامل بين العشائر والمجتمعات المحلية، ويسعى هذا المبحث إلى رصد وتفكيك آليات انتقال التأثيرات الميدانية، والسياسية، والثقافية عبر هذه الحدود، مرتكزاً على أربعة محاور أساسية ومتكاملة: أولاً: رصد بنية الصلات القبلية والامتداد العشائري بين الشرق الجزائري والجنوب التونسي باعتبارها قنوات لتمرير الدعم اللوجستي وتنسيق المواقف الميدانية ، ثانياً: تتبع حركة لجوء الشريف محمد بن عبد الله إلى الأراضي التونسية وتفكيك تفاعلاتها الرسمية والشعبية ، ثالثاً: قياس الأثر ا للمقاومات الشعبية (المقراني، الصبايحية، والكبلوتي) على الأقاليم التونسية المجاورة وقدرتها على استقطاب العشائر وتفجير الاحتجاجات ، رابعاً: قراءة الاستجابة العسكرية والسياسية للإدارة الفرنسية عقب فرض نظام الحماية (1881م)، من خلال صياغة تكتيكات أمنية مشتركة تهدف إلى تأمين الحزام الحدودي وتفكيك شبكات الإسناد الثوري.

1- الأواصر القبلية والانصهار العشائري بين الشرق الجزائري والجنوب التونسي:

ارتبطت المجموعات العشائرية والقبلية في الشرق الجزائري بشبكات قرابة، ومصاهرة، وتداخل سوسيولوجي عميق مع مجتمعات الجنوب التونسي، وهو ما تواترت على إثباته القراءات الأكاديمية الرصينة ، وفي طليعتها أطروحة الدكتور "عثماني الجباري" التي فككت العلاقات بين حاضرة وادي سوف والجريد التونسي، مبرزة "ارتباط سكان وادي سوف بعلاقات قرابة ومصاهرة بأهل الجريد التونسي منذ زمن بعيد، تداخلت العائلات وجمع بينها أواصر المحبة والإخاء"[1]، وأمام هذا التداخل العضوي، حاولت الإدارة الاستعمارية فرض الرقابة العسكرية على خط الحدود الشرقية للجزائر بعد

[1] - عثماني الجباري: "**العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين واحتي وادي سوف الجزائري والجريد التونسي 1854-1914م (دراسة أرشيفية)**"، **مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية**، مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس، المدية، مج 03، ع 01، جانفي 2022م، ص10.

أن استشعرت خطورته الاستراتيجية على الوجود الفرنسي بالمنطقة ، حيث سارعت منذ عام 1843م إلى صياغة مسح جغرافي وطبوغرافي شامل للصحراء الجزائرية. ونظراً لتعذر تحقيق عزل مادي للمنطقة، وصف الحاكم العام الفرنسي الحاكم الجنرال "رندون "(Randon) وضعية الشعبين بحالة "الانصهار التام"، مؤكداً غياب تمايز حدودي حقيقي بين الفضاءين، ومعتبراً أن الترسيم الاستعماري لم يكن في الواقع سوى "وهم حدود لا حدود حقيقية" لكون البلاد –حسب قراءته– مفتوحة من كافة جهاتها، فضلاً عن تحرك السكان وارتحالهم الدائم بين مواطنهم التاريخية بنوع من اللامبالاة بالحدود السياسية المفروضة، وعليه شكلت الربوع التونسية عامة، وإقليم بلاد الجريد خاصة، عمقاً اجتماعياً حيوياً بامتياز لساكنة وادي سوف ، إذ تعود جذور الهجرات البشرية المنظمة والاستقرار البيني بين الإقليمين إلى القرن الثامن عشر الميلادي[1]، ولعبت البنى العائلية الكبرى دوراً محورياً في تنشيط حركة التنقل السكاني، حيث استقرت في منطقة سوف عائلات وجماعات عديدة تنحدر من أصول وتفرعات تونسية، نذكر منها: أهل الزبدة (الزبيدي)، أولاد التليلي، أولاد جديدي، وأولاد العمودي. وفي المقابل، سجلت حركة الهجرة المعاكسة انتقال قبائل جزائرية كاملة من سوف للاستقرار في الجريد التونسي، كحال قبيلة "الهبائلة" في القرن الثاني عشر الهجري. ومما ساهم في تذويب الحدود وتعزيز وشائج المصاهرة والتحالف بين قبائل سوف والجنوب التونسي: القرب الجغرافي، التماثل البيئي والمناخي، الامتداد المسافي الشاسع، والتطابق الثقافي والعادات والتقاليد المرتبطة بنمط المسكن، والملبس، والغذاء. فضلاً عن ذلك ، برز التقارب اللغوي واللهجاتي الذي جعل التمييز بين منطوق ساكنة "نفطة" و"توزر" التونسيتين وساكنة "الوادي" و"الدبيلة" الجزائريتين أمراً بالغ الصعوبة عند التحاور. وتوجت هذه العوامل بوحدة المرجعية الروحية والدينية القائمة على المذهب السني المالكي، مما صهر المجتمعين في بوتقة وحدة حضارية مشتركة عابرة للمجالات[2].

ولم تنحصر مفاعيل المصاهرة والتحالفات العشائرية في الأبعاد الاجتماعية فحسب ، بل تحولت إلى أداة لتقوية الكتل السياسية والعسكرية لمجابهة التحديات ، ويتجلى ذلك في التكتل الحربي الذي قادته قبيلة "الدوايدية" التونسية مع المجموعات القبيلة الصحراوية في منطقة تقرت لتقديم الدعم العسكري لـ "علي التونسي" في حراكه ضد عمه "حسين بن علي". وضمن هذا السياق التداخلي،

[1] – أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، ج5، 2007م، ص09.

[2] – عثماني الجباري: مرجع سابق، ص11.

أشار المؤرخ الفرنسي "مارسي "(Mercier) إلى أن قبائل: النمامشة، الحنانشة، الحراكتة، وأولاد سيدي يحي بن طالب، تلتقي أنساباً وجذوراً مع قبيلتي نفزاوة وهوارة التونسيتين ، في حين أكد المؤرخ "شارل فيرو" أن هذه المجموعات العشائرية كانت تشكل رفقة قبائل جزائرية وتونسية أخرى حلفاً استراتيجياً واحداً عُرف بـ "حلف الحنانشة الكبير"[1].

واستبان التلاحم العضوي بين الشعبين بشكل جلي إبان المحنة الكولونيالية واشتداد وطأة الاحتلال، ومثّل التآزر والالتحام العسكري بين مجتمع سوف والجنوب التونسي نموذجاً دالاً على سقوط الرهانات الاستعمارية ، حيث انخرطت نخب سوفية في مسار الثورة التونسية، وفي مقدمتهم القائد "الجيلاني بن عمر" و"الطالب العربي قمودي". وبالمقابل، انضمت أعداد غفيرة من المقاتلين التونسيين في الجنوب إلى صفوف جيش التحرير الجزائري تحت قيادة الطالب العربي قمودي، ومنهم القادة البارزون: الطاهر لسود، علي الهمامي، وعبد الله البوعمراني. وشهد الجنوب التونسي تشكيل الفصيل العسكري الأقوى لجيش تحرير المغرب العربي بإمرة الطالب العربي قمودي، حيث اندمج المقاتلون الجزائريون والتونسيون في خندق مواجهة واحد، مسنودين بحاضنة شعبية تونسية تولت عمليات التموين والإسناد الكامل[2].

وساهمت الهجرات العائلية المتبادلة في تحقيق تمازج ديموغرافي عميق بين شعوب البلدين، لاسيما من خلال مصاهرة العائلات التونسية لبطون قبائل وادي سوف ، كحال "أولاد أحمد" و"سيدي محمد الجديدي القيرواني" (تونسي الأصل)، الذي اندمج في قبيلة "عميرة" السوفية بعد مصاهرتهم. علاوة على الانتشار الجغرافي المشترك لقبائل وعشائر عابرة للتخوم مثل: أولاد يعقوب، أولاد مؤمن، أولاد رضوان، بني سليم، وشتاتة. وفي هذا الصدد، تخلص الباحثة "كوثر العايب" في دراستها للعلاقات الجزائرية–التونسية إلى أن هذه الشبكة القبلية شكلت نسيجاً إجتماعيا متكاملاً

[1] – زبيدة كحلي، لزعر كنزة، لزعر كنزة: **العلاقات الجزائرية التونسية والمغربية من القرن 17 إلى القرن 19م (1671–1848م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017–2018م، ص95–96.

[2] – محمد العيد قدع: **الروابط الاجتماعية والثقافية بين إقليمي واد سوف والجنوب التونسي (1891–1962م)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في التاريخ، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2020/2019م، ص89.

مزج بين خيوط الترابط ليثمر تقارباً مصيرياً وثيق الصلة[1]، وتوازى هذا الامتداد القبلي مع الدور الطليعي للطرق الصوفية في صياغة الروابط الروحية العابرة للتخوم، إذ احتلت الزوايا مكانة هامة في توجيه الأحداث السياسية، والاقتصادية، والثقافية، وفي توطيد العلاقات البينية بين الشرق الجزائري والغرب التونسي، وبرزت في هذا السياق طرق صوفية فاعلة كالقادرية، الرحمانية، الطيبية، التجانية، والزيانية، وتحديداً في حواضر: عين البيضاء، طولقة، تماسين، نفطة، والكاف ، حيث حظيت "الطريقة الرحمانية" بانتشار وتأثير روحي واسع في كلا الإقليمين[2]، ومثلت هذه الطرق صمام أمان لتعزيز الاتجاه الوحدوي المغاربي، مستندة إلى إرث متبادل يعود إلى ما قبل القرن الثامن عشر، وتجسد في حركة الزيارات المتبادلة والمصاهرات بين الشيوخ والمقدمين، نظراً لوحدة المنطلقات العقدية والهموم الحضارية المشتركة[3]. ولم يقتصر دور الزوايا والطرق الصوفية على التعبئة الروحية والثقافية، بل تحولت مبانيها جغرافياً إلى حواضر ومراكز قيادية خلفية لإيواء ودعم المقاومين، وفي هذا الإطار، برزت "زاوية نفطة الرحمانية (العزوزية) [4] كأحد أهم القواعد الاستراتيجية الحاضنة للثوار، حيث لفتت إليها الأنظار كملاذ آمن لجأ إليه: سلطان تقرت السابق سلمان جلال، وإبراهيم بن عبد الله (مقدم القادرية بورقلة)، ومحمد العشابي البسكري (الذي استقر بنفزاوة)، ومحمد بن أحمد الصغير (ابن الخليفة السابق للأمير عبد القادر بالزيبان)، ومحمد بوعلاق (رئيس أولاد يعقوب الثائرين التونسيين)، فضلاً عن الشيخ الميزوني (مقدم زاوية الكاف) الذي وضع كاتب زاوية نفطة الخاص تحت تصرف محيي الدين

[1] – زبيدة كحلي، لزعر كنزة: مرجع سابق، ص95-95.

[2] – صورية حصام: **العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013/2012م، ص129.

[3] – زبيدة كحلي: مرجع سابق، ص95.

[4] – مصطفى بن عزوز: ولد بالبرج قرب طولقة بالزاب، وهو ابن مؤسسة الطريقة العزوزية محمد بن عزوز، وهي فرع من الرحمانية، وقد هاجر إلى تونس أثناء احتلال فرنسا لبسكرة، واستقر في نفطة حيث أسس بها زاويته المذكورة، وكانت له مكانة دينية وسياسية لدى السُّلطات التونسية، وقد فتح زاويته لمقاومين الجزائريين. انظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، ج4، 1998م، ص146-153.

لتحرير النداءات والرسائل الجهادية، إلى جانب احتضان أولاد البطل الشعانبي السوفي بوطيب بن عمران[1].

2- لجوء الشريف محمد بن عبد الله إلى تونس (1854-1858م):

شكل لجوء الشريف محمد بن عبد الله إلى الأراضي التونسية مرحلة هامة من مراحل العمل المقاوم العابر للمجالات الوطنية، حيث امتدت فترة إقامته بالجنوب التونسي من عام 1854م إلى غاية 1858م، اتخذ خلالها من تلك الربوع قاعدة خلفية لإعادة تنظيم قواته، وحشد المتطوعين، واستئناف النشاط الميداني. وتثبت التقارير الاستخباراتية الكولونيالية الفرنسية حجم هذه التحضيرات؛ حيث أفاد قائد قسمة باتنة العسكري في تقريره المؤرخ في 16 فيفري 1855م والموجه للسلطات العسكرية بمقاطعة قسنطينة، بأن الشريف محمد بن عبد الله والزعيم سلمان يشنون حملة استقطاب واسعة للأنصار في أوساط بدو الصحراء بجنوب نفزاوة، وأن الشريف يقود اتصالات دبلوماسية مكثفة مع قائد قابس بهدف تأمين مستقر آمن لقواته في تلك الجهة. ويستدل من المعطيات أن قائد قابس وافق على الطلب شريطة كف الشريف عن التحريض السياسي والمسلح داخل القبائل التونسية ، تفادياً لإحراج السلطة التونسية التي كانت تواجه ضغوطاً وتهديدات فرنسية متصاعدة جراء الغارات والهجمات الخاطفة التي كان يشنها المقاومون عبر الشريط الحدودي، وسجلت التقارير الفرنسية لاحقاً انفصال الشريف محمد بن عبد الله عن بعض أعوانه وتخييمه في جبل مطماطة، بالتزامن مع تعرض صفوة فرسانه لآثار وباء اجتاح المنطقة، ومن بين الضحايا صهره ومستشاره البارز محمد بن داود، وفي ذات السياق، تفيد التقارير بأن السيد "محمد بن علي السنوسي" وجه ثلاثة مبعوثين من جبل درنة إلى الشريف محمد بن عبد الله لحثه على التنسيق والاتصال بمؤسس الحركة السنوسية لمجابهة التوسع الفرنسي في الصحراء الكبرى؛ بينما سعت الدسائس والتحريضات الفرنسية المضادة إلى دفع أتباعه من الحرازلية وأولاد أم العقون للانفصال عنه[2].

---

[1] - علي غنايزية: "**المقاومة الشعبية بوادي سوف وأثرها على العلاقات مع الجنوب التونسي 1854-1882**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي، مج 04، ع 02، ديسمبر 2013م، ص15.

[2] - قرنابي عيساوية: **المقاومة في الجنوب ثورة الشريف محمد ابن عبد الله (2852-2861) أنموذجا**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014/2013م، ص53-54.

وحفزت هذه التقارير الاستخباراتية المتواترة حول تحركات الثوار قيادة جيش الاحتلال الفرنسي على مواصلة عمليات الزحف العسكري لفرض الأمن ومحاصرة خطر المقاومة القادم من الجنوب التونسي، وفي هذا الإطار، شرع المهندسون العسكريون الفرنسيون ابتداءً من عام 1857م في رسم الخرائط الأولية للشريط الحدودي لتحديد مواقع تمركز الثوار، وقطع خطوط التموين البشري والمادي الممتدة بين ساكنة المنطقتين، ووضع حد فاصل لعمليات التواصل والعمل المشترك، غير أن هذه المخططات الهندسية واجهت عقبات ميدانية حالت دون تنفيذها الكامل آنذاك[1].

وعلى الرغم من أن العلاقات البينية الشعبية اتسمت بالتآزر، إلا أن العلاقات الرسمية الجزائرية–التونسية تعرضت للتأزم والضغط بفعل التحرشات الدبلوماسية الفرنسية، ويتجلى ذلك في المراسلات الرسمية المتبادلة بين باي تونس وقنصل فرنسا، والتي عكست الموقف الحذر للسلطة السياسية التونسية تجاه نشاط الشريف محمد بن عبد الله[2]، ومن هذه الوثائق، نجد رسالة المشير أحمد باشا[3] باي تونس إلى القنصل الفرنسي ردّاً على احتجاجات باريس، حيث أكد له علمه بأمر: "الرجل الشريف الذي قدم من المغرب وأنه طلب من أمير لوائه أحمد زروق بطرده وعدم قبوله في عمالتنا"[4].

وهي الأوامر التي صبت في اتجاه محاصرة الحركة وإخراج الشريف من الإيالة، وفي رسالة أخرى موجهة لذات القنصل، كتب الباي موضحاً: "...أما بعد فإن رجلاً من تلمسان اسمه الشريف محمد بن عبد الله، قدم إلى أطراف بلادنا من ناحية الجريد وأمرنا بطرده وإبعاده وعدم قبوله"، وأعقب ذلك بإبلاغ القنصل بعزمه على استخدام القوة العسكرية لإخراج الشريف من إيالته تفادياً للتصعيد. وكانت الاستراتيجية الفرنسية تهدف من وراء هذه الضغوط السياسية إلى عزل الشريف محمد بن عبد الله عن حاضنته المسلحة، ومصادرة قدرته على تجميع الأنصار من تونس، كجزء من مخطط فرنسي

---

[1] – قرنابي عيساوية: المرجع نفسه، ص54.

[2] – سارة بوغوط، شيماء مساهل: **مقاومة الشريف محمد بن عبد الله في الجنوب الشرقي (1851–1871)**، مذكرة ماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2023/2022م، ص36.

[3] – أحمد باشا أو أحمد باي بن مصطفى: تولى الحكم على تونس ما يقارب من عشرين سنة منذ انتصابه على العرش 1937م. ينظر: أحمد الطرملي، **رسالة المناعي إلى المشير الأول أحمد باي في الشكوى من أحمد ابن أبي الضياف وسائر أعدائه**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970م، ص17.

[4] – يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص128–129.

أوسع يستهدف تطويق تونس عسكرياً واقتصادياً من الناحية الجنوبية الشرقية، مستغلاً في ذلك التبادلات العضوية والعلاقات الاجتماعية الممتدة بين الجريد التونسي ووادي سوف[1].

3- أثر المقاومة الشعبية الجزائرية على العلاقات مع تونس:

بالرغم من حزمة التدابير والمخططات الأمنية التي صاغها الاحتلال الفرنسي لتجفيف منابع العمل المسلح، إلا أن جذوة الكفاح الشعبي شهدت تصاعداً ملحوظاً في الفضاء الجغرافي الممتد من عين صالح، ورقلة، تقرت، ووادي سوف بتبسة ونقرين شرقاً، وصولاً إلى بلاد الجريد ونفطة بتونس، حيث حظي الثوار بدعم شعبي أولي لافت، وساهمت الخصائص الطبوغرافية والمناخية لوادي سوف -المتمثلة في الامتدادات الرملية الشاسعة وقساوة الطقس- في توفير عزل عسكري مؤقت للمنطقة، مما حولها إلى ملاذ آمن تلجأ إليه فلول المقاومة عقب المعارك لاسترجاع الأنفاس، وتحديث الخطط التكتيكية، وإعادة تنظيم الصفوف، وتضافر هذا المعطى الطبيعي مع الارتباط العضوي والقرب الشديد لبلاد الجريد التونسية من الحدود، لتجد وحدات المقاومة مستقراً أمناً في "نفطة" و"بلاد نفزاوة" التي تقطنها فروع من قبائل المرازيق، أولاد يعقوب، وسكان قبلي؛ حيث لجأ إليها الشريف محمد بن عبد الله[2]، وقادة المقاومة المقرانية، وفصائل الصبايحية[3]، ومحمد الكبلوتي.

وعقب انكسار الهيكل العسكري لثورة المقراني أمام القوات الفرنسية في الجزائر، تحول التوجه الميداني نحو تجديد العمل المقاوم انطلاقاً من الأراضي التونسية؛ حيث قاد الزعيم "بن ناصر بن شهرة"

---

[1] - رضوان شافو: **مقاومة منطقة تقرت وجوارها للاستعمار الفرنسي (1852-1975م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007/2006م، ص36.

[2] - علي غنايزية: مرجع سابق ، ص15.

[3] - الصبايحية: فرق تتألف من المتطوعين الجزائريين الذين يُطلق عليهم اسم الحركة، استحدثها الفرنسيون في القرن 19م لتساعدهم على فرض سيطرتهم على البلاد ويبدوا أنهم قلدوا في ذلك نظام (الشواش) الذي كان سائدا في عهد الأتراك، واهتموا بتنظيمها وتطويرها خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية ويتكلف الصبايحية بحراسة المناطق التي يسكنونها، ومراقبة السكان من الناحية السياسية تحت إشراف الضباط الفرنسيين، ويطلق على الثكنات التي يتمركزون بها اسم الزمالات، ومعظمهم متزوجون ويتقاضون مرتبات شهرية ويعملون في أراضيهم الخاصة. ينظر: يحي بوعزيز، "مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية والكبلوتي في منطقة الحدود الشرقية عام 1871م"، مجلة الأصالة، ع 60-61، 1 أغسطس 1978م، ص157.

مع مطلع عام 1872م حركة لجوء جماعية ضمت حوالي 504 عائلة من رؤساء البيوت والخيام الجزائريين للاستقرار في تونس، وأثبتت تجربة المقاومة المقرانية صلابة الأواصر البينية بين الجزائريين والتونسيين؛ فرغم التضييق والحصار الذي مارسته السلطات التونسية بضغط من باريس، إلا أن تعاقب القيادات الثورية ضمنت استمرار المناوشات العسكرية انطلاقاً من العمق التونسي، مما دفع قيادة الاحتلال لإدراك حقيقة مفادها أن ديمومة هذه المقاومة وقوتها تكمن في الحاضنة اللوجستية التي تؤمنها لها تونس[1]، وفي ذات السياق الزمني، شهدت المنطقة انتفاضة عسكرية لفصائل "الصبايحية [18]"الذين رفضوا الامتثال للأوامر الصادرة من باريس بنقلهم للمشاركة في الحرب الفرنسية–البروسية؛ حيث تمرد 135 مجنداً بأسلحتهم وعتادهم الحربي متوجهين إلى مزرعة "عمي موسى" (على بعد 4 كلم من ثكنتهم) يومي 22 و23 جانفي 1871م، ليلحق بهم في اليوم الموالي 102 مجنداً آخرين، وتوالت الانضمامات حتى شكلوا فيلقاً يناهز ألفي مقاتل انخرط فيه كافة الغاضبين من الإجراءات الفرنسية، إلى جانب مجاميع من أهالي الحنانشة بزعامة أحمد الصالح بن زرقي والفضيل بن رزق، قبل أن يلتحق بهم القائد محمد الكبلوتي[2] من تونس، وشهد الإقليم الحدود تصاعداً حاداً في العمليات العسكرية نجح خلالها المنتفضون في تصفية عدد من المعمرين وجنود الاحتلال ، وتجسد ذلك في "معركة عين سنور" التاريخية المقامة في 30 جانفي 1871م، والتي أسفرت عن مقتل حوالي 15 عنصراً من القوات الفرنسية[3].

[1] فارس العيد: "**أثر مقاومة المقرانيين وانتفاضة الصباحية والكلبوتي في فرض الحماية الفرنسية على تونس**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ع 18، 2017م، ص40.

[2] ينحدر محمد الكبلوتي بن الطاهر الرزقي من عائلة الحنانشة التي كانت إحدى العائلات الكبرى في شرق جبال الأوراس بمقاطعة قسنطينة، وقد برزت على المسرح السياسي منذ القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من خلال سيطرتها على وزارة وكتابة قبيلة الحنانشة، وكان زعيمها هو الرزقي بن منصور الذي كانت تربطه علاقة صداقة قوية بالحاج أحمد باقي (1826–1848م) آخر بايات قسنطينة. لمزيد ينظر: روابحي العياشي، "**مقاومة محمد الكبلوتي في الشرق الجزائري (1868–1884م)**"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعة ابن خلدون، تيارت، مج 06، ع02، جوان 2023م، ص355.

[3] فارس العيد: مرجع سابق، ص40.

أما القائد "محمد الكبلوتي" الذي أعلن ثورته الشعبية رسمياً عام 1868م في ربوع سوق أهراس والتخوم الشرقية)، فقد اتخذ من تونس قاعدة لإعادة التخطيط والتموين عقب التضييق العسكري الفرنسي عليه ، حيث وجد دعماً مادياً ومساندة معنوية من القبائل التونسية، ولاسيما قبيلة "بني شنوف" إحدى الفروع السوسيولوجية لقبيلة الحنانشة الجزائرية الممتدة عبر الحدود)، والتي أمدته بالخيل، والعتاد الحربي، والأسلحة، مما مكنه من شن هجمات مباغتة وخاطفة زعزعت تمركزات جيش الاحتلال[1]، وتطور هذا التضامن إلى انخراط جزائري مباشر في الدفاع عن الأراضي التونسية إبان بدء العمليات العسكرية الفرنسية لاجتياح تونس في أفريل 1881م؛ حيث سجلت جبهات جزيرة طبرقة، جبال خمير، وشتاقة، الفراشيش، وبني ماز مشاركة واسعة للمقاومين الجزائريين إلى جانب إخوانهم التونسيين لصد الغزو الكولونيالي. وبرز النخب والجزائريون المقيمون في تونس كأطراف فاعلة في قيادة جبهات المقاومة، ويُعد الشيخ "محمد السنوسي" في هذا السياق من أبرز الوجوه القيادية للعمل المقاوم التونسي مواكبةً لبدايات التوسع الفرنسي[2].

4- السياسة الأمنية الفرنسية المشتركة عقب فرض الحماية (1881):

واجهت الإيالة التونسية منذ عام 1816م حزمة من التهديدات العسكرية الأوروبية المتواصلة تحت غطاء محاربة القرصنة البحرية في حوض المتوسط، وساهمت الصراعات والأزمات الهيكلية الداخلية في إضعاف البنية السياسية للمخزن التونسي وإجبار البايات على الإذعان للإملاءات الغربية، وتسارعت الأطماع التوسعية الفرنسية لضم تونس بهدف تأمين خطوطها الاستراتيجية في شمال إفريقيا وحماية خاصرة مستعمرتها في الجزائر؛ ليتوج هذا المسار باجتياح عسكري عام 1881م أسفر عن إخضاع تونس لنظام "الحماية" بموجب معاهدة باردو[3].

---

[1] للمزيد ينظر: روابحي العياشي، المرجع نفسه ، ص355.

[2] فارس العيد: مرجع سابق، ص43.

[3] – عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م، ص67.

وعلى الرغم من توقيع الاتفاقية واعتقاد سلطات الاحتلال بتمام السيطرة على المقدرات التونسية، إلا أن القراءة الفرنسية جانبت الصواب؛ إذ اندلعت ثورات شعبية عارمة في الأوساط القبليّة التونسية رافضة لصك الحماية ومنددة بإذعان الباي، وتلقت المقاومة التونسية شحنات معنوية وتعبوية قوية جراء اندلا ع مقاومة الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي الجزائري، وتمركز الفصائل العسكرية العثمانية في إيالة طرابلس المجاورة، مما أسهم في صياغة مشهد مقاوم موحد عابر للحدود الرسمية المصطنعة[1].

المبحث الثالث: امتداد المقاومة الجزائرية نحو الفضاء الليبي

تجاوزت مفاعيل المقاومة الشعبية الجزائرية حدود النطاق الإقليمي لتتصل بالفضاء الجغرافي لليبيا ، وذلك بفضل الشبكات المعقدة والروابط الوثيقة التي نسجها قادة الكفاح المسلح، وفي طليعتهم الشريف محمد بن عبد الله والشيخ بوعمامة، مع الحركة السنوسية .وشكلت هذه العلاقات الروحية جسراً متيناً للتنسيق العسكري واللوجستي، إذ وجد الثوار الجزائريون في المراكز والمحافل السنوسية حاضنة دينية وعمقا استراتيجيا عزز قدراتهم الصمودية في وجه التمدد الكولونيالي الفرنسي، وبناءً على هذه الرؤية الإيمانية المشتركة، انخرط الشعب الليبي تحت مظلة القيادة السنوسية في إسناد الحركات المسلحة الجزائرية وتزويدها بالسلاح، والذخيرة، والمؤن، الأمر الذي كفل استمرارية العمل الميداني بالرغم من سياسات الحصار المضروبة على النطاق الصحراوي، ولم يكن هذا التمدد الإقليمي والتشابك الجبهوي ليمر دون إثارة توجس القوى الإمبريالية؛ إذ سارعت إيطاليا –مواكبة لإرهاصات مشروعها التوسعي في ليبيا وقبل التوقيع الرسمي للاحتلال عام 1911م– إلى محاولة قطع شريان الإمداد الحيوية وتجفيف منابع نفوذ السنوسية، لإدراكها المبكر أن هذا التضامن العابر للتخوم يمثل كابوساً استراتيجياً يهدد طموحاتها الاستعمارية في شمال إفريقيا، وسنفصل فيه وفق المحاور التالية:

1– الأواصر العقدية والعسكرية بين الشريف محمد بن عبد الله والحركة السنوسية:

شكلت الحركة السنوسية الرافعة الهيكلية والمحرك الأساس لعدد من الانتفاضات العسكرية في الجنوب الجزائري، لاسيما ثورة الشريف محمد بن عبد الله وانتفاضة الشيخ آمود بن مختار في بلاد

[1] – عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، ص70.

التوارق؛ حيث تنامى النشاط السنوسي في فترات تاريخية متزامنة مع تراجع الفاعلية المادية والفكرية لبعض الطرق الصوفية التقليدية كالقادرية، والرحمانية، والدرقاوية، ويعزى هذا "العياء" البنيوي إلى نجاح سلطات الاحتلال الفرنسي في تجفيف المنظومة المالية لتلك الزوايا من خلال الاستيلاء القسري على الأوقاف، والتي كانت تمثل المورد المالي الأساس لتمويل التعليم، وتدبير الشؤون الدينية، والأنشطة الاجتماعية[1].

وتعود جذور الصلة بين الشريف محمد بن عبد الله والسنوسية إلى أربعينيات القرن التاسع عشر ، حيث التقى الشريف في مكة بمؤسس الحركة الشيخ "محمد بن علي السنوسي"، الذي دعمه مادياً ومعنوياً وحثه على العودة إلى الجزائر لتفجير المقاومة، كما أصدر الشيخ السنوسي نداءات لأتباعه في الجزائر بوجوب الالتفاف حول الشريف ومساندة حراكه المسلح[2].

ومع تفاقم الأوضاع الأمنية في الجنوب الشرقي الجزائري، وجد الشريف محمد بن عبد الله في حاضرة ورقلة بيئة استراتيجية مواتية، حيث جرى تنصيبه سلطاناً عليها عام 1851م بناءً على تزكية "لالة الزهراء" وبفضل الوساطة الروحية المباشرة للشيخ السنوسي، وبذلك غدا الشريف محمد بن عبد الله الممثل الوحيد والذراع القيادي للسنوسيين في مناطق الجنوب الشرقي، حيث تولى السنوسيون هندسة مساراته، وضبط توقيت عمليات المقاومة، وتمهيد الطرق اللوجستية لقواته[3].

وعقب عودة الشيخ محمد بن علي السنوسي إلى طرابلس، ركّز جهوده على مأسسة دعم حركة الجهاد الجزائري عبر إمدادها بالأموال، والعتاد، والمجاهدين، موفداً لتلك المهمة أبرز تلاميذه النجباء، ومنهم: محمد بن الشفيع، وعمر الفضيل (المعروف بأبي حواء)، والشيخ أبو خريص الكزة. وتواترت الشهادات الكولونيالية على إثبات هذا التشابك العسكري؛ حيث نقل المؤرخ "محمد الطيب الأشهب" عن الضابط الفرنسي "دروفربيه" قوله» :إن السنوسية هي المسؤولة عن جميع أعمال المقاومة التي قامت ضد فرنسا في الجزائر، وأنها السبب وراء الثورات المختلفة كثورة محمد بن عبد الله

---

[1] – سعود دحدي: **البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842–1931)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر (أوروبا–المغرب)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009م، ص73.

[2] – هبة الله بوغرارة: مرجع سابق، ص59.

[3] –Zaher Abdi, **Cheikh Lakehal:** ***Cherif Mohamed Ben Abdallah the Leader of Sanusi Movement in Algeria: His Life and Jihad***, Journal of Human and Society Sciences, Vo 14, N° 03, 2025, P.P.1077-1087.

في تلمسان والصحراء (1848-1861م)، وعصيان محمد بن تكوك في الظهرة عام 1881م، "وفي ذات السياق، أكد المؤرخ الليبي "عبد القادر بن علي" (الذي عاصر محمد الشريف السنوسي لعدة عقود) على الانخراط الميداني المباشر للإخوان السنوسيين في جبهات القتال الجزائرية، لدرجة أن بعضهم قضى حياته كاملة في ميادين الجهاد بالجزائر حتى أكل من ثمار شجر غرس نواه بيده في معسكرات الرباط[1].

2- التماهي الروحي بين حركة الشيخ بوعمامة والسنوسيين:

جسدت الطريقة السنوسية -والتي اصطلح بعض المؤرخين على تسميتها بالطريقة الإيمانية نظراً لإيمانها المطلق بحتمية الكفاح المسلح- سنداً قوياً وتماهت مع "الطريقة البوعمامية"، إذ تأثر الشيخ بوعمامة بالمنهج الحركي للسنوسية التي تغلغلت في الفضاءات الصحراوية المشتركة بين الجزائر وليبيا، وهي ذات المجالات الجغرافية التي تنتشر فيها قبيلة "أولاد سيدي الشيخ". وتميز هذا التحالف برفضه للأطروحات المهادنة التي تبنتها بعض الطرق الصوفية الأخرى التي اعتبرت الاحتلال "بلاءً سماوياً يوجب الصبر"، ليحمل بوعمامة لواء الجهاد انطلاقاً من وازع ديني حركي اعتبره الرافعة الوحيدة لتغيير الواقع المفروض في الجنوب الوهراني، مجهضاً بذلك محاولات الإدارة الاستعمارية لاستمالة شيوخ الزوايا وتوظيفهم لتهدئة المنطقة[2].

3- الدعم المادي والعسكري الليبي لمقاومة الطوارق (1899-1916م):

تمثل المقاومة الشعبية التي قادها الطوارق في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين إحدى المحطات الاستراتيجية البارزة في تاريخ الجنوب الشرقي للصحراء الجزائرية؛ حيث انخرطت فيها معظم عشائر التوارق تحت قيادة زعاماتها التاريخية، متميزة بخصائص عديدة :

---

[1] - علي محمد محمد الصلابي: **الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا**، ج1، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، مكتبة التابعين، القاهرة، ط1، 2001م، ص47-48.

[2] - خديجة مختاري، فطيمة مسلم: **الحركة السنوسية ودورها في المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي بالصحراء (1851-1916م)**، مذكر ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة لابن خلدون، تيارت، ط1، 2018/2017م، ص50.

- **البُعد الدولي والنزاع الإقليمي:** اكتسبت المقاومة بعداً دولياً نظراً لكون النطاق الصحراوي المستهدف كان يقع في قلب التنافس الإمبريالي بين بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، والدولة العثمانية (التي كانت تبسط سيادتها الاسمية على إقليمي طرابلس وبرقة وتعتبر الجزء الشرقي للصحراء الجزائرية امتداداً لنفوذها)، وضمن هذا التجاذب، برزت قضية "واحة جانت" كعنوان ديبلوماسي بارز في العلاقات التركية-الفرنسية، حيث تمسك القادة المحليون -أمثال "أهتيغال" و"الشيخ آمود بن مختار"- بالمطالب السيادية العثمانية في مواجهة الأطماع الفرنسية.
- **الدور المحوري للطريقة السنوسية:** شكّلت الزوايا السنوسية شريان الحياة الخلفي للمقاومة عبر إمدادها المتواصل بالمؤن والعتاد الحربي، وهو ما أكدته بدقة التقارير العسكرية والمذكرات الاستكشافية الأوروبية، وحسب هذه الوثائق، لعبت زاوية السنوسية في "جانت" دوراً مركزياً في التعبئة والتحريض ضد الوجود الأجنبي عبر شبكة مبعوثيها. ويفسر هذا التحالف الوثيق بالقرب الجغرافي من التخوم الليبية، وتأثر الطوارق بأصداء الحرب الإيطالية-الليبية منذ عام 1911م وانخراطهم فيها، فضلاً عن تغلغل أفكار الجامعة الإسلامية عبر حركة القوافل التجارية والحجيج[1].
- **الحاضنة الشعبية والكتلة القبلية:** حظيت المقاومة بتعبئة عامة من كبرى قبائل الطوارق، حيث شاركت فيها قبيلة "كلا غلا" (التي ينتمي إليها الثائر أهتيغال)، وقبيلة "إيمانان" (حاضنة الشيخ آمود)، بالإضافة إلى قبائل "كلا طايتوك"، "إيفوغاس نهقار"، "تدجاح ملات"، "إرقاناتن"، و"إيهضاتارن"، وشكلت هذه الكتلة العشائرية قوة رادعة استعصى على الجيوش الفرنسية كسرها أو إخمادها بيسر[2].

أ- مسار مقاومة الشيخ آمود بن مختار ومعارك جانت وإيسين:

[1] - الغالي غربي: "**ملامح من مقاومة الطوارق للتوسع الفرنسي في الصحراء الفرنسي في الصحراء الجزائرية**"، مجلة الرؤية، ع 01، جانفي فيفري 1996م، ص100.

[2] - الغالي غربي: المرجع السابق، ص99.

تتبدى معالم الدعم السنوسي لمقاومة الطوارق في معارك جانت المستمرة (1909-1916م) ، فبعد إطباق الفرنسيين لسيطرتهم على منطقة الهقار، حاولت الأرتال العسكرية التغلغل صوب واحة جانت كخطوة أولى[1] بدأت إرهاصاتها الأمنية الاستكشافية[2]، إلا أن خطوط الدفاع التي قادها أهل التاسيلي بقيادة الشيخ آمود بن مختار أحبطت المسعى الاستعماري. وجاء ذلك نتيجة للرفض المطلق الذي أبداه الشيخ آمود لمعاهدة الصلح والمهادنة التي وقعها "موسى آغ أمستان" مع فرنسا في 21 جانفي 1904م، حيث أعلن آمود استمرار الجهاد قاطعاً عهده الشهير:

"لن أضع يدي في يد الكفار لأنني أقسمت بالله ألا أنظر إليهم إلا بالقتال"[3].

وأمام هذا الصمود، جردت القوات الفرنسية حملة عسكرية ضخمة مدعومة بالعتاد الثقيل عام 1909م، مما اضطر الشيخ آمود ومقاتليه للانسحاب المؤقت نحو قمم جبال الطاسيلي الوعرة وممراتها الضيقة[4]، لينتقل بعدها إلى الأراضي الليبية منخرطاً في قتال جبهوي مشترك إلى جانب المجاهدين السنوسيين ضد الغزو الإيطالي في واحة الكفرة[5].

وبحلول عام 1911م، عاد الشيخ آمود -مسنوداً بتعزيزات لوجستية وبشرية من الطريقة السنوسية- ليفرض حصاراً عسكرياً محكماً على القوات الفرنسية في واحة جانت، من خلال "معركة إيسولان "التاريخية التي انهارت فيها الدفاعات الفرنسية أمام عزيمة الثوار، مما أجبر الحامية الفرنسية على الفرار بعد تكبدها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد. وفي عام 1912م، انحاز الشيخ آمود تكتيكياً نحو حاضرة غات داخل التراب الليبي متخذاً منها مركزاً لإدارة العمليات[6].

---

[1] – عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد وأنجاد: المتحف الوطني للمجاهد، ط2، الجزائر، 2009م، ص103.

[2] – محمد سعيد القشاط: عرب الصحراء الكبرى الطوارق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط4، 2008م، ص249.

[3] – عبد السلام بوشارب: مرجع سابق، ص104.

[4] – إبراهيم العيد بشي: "**دور سكان الجنوب الشرقي الجزائري في مقاومة الاستعمار الفرنسي**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباحح، ورقلة، ع 11، جوان 2013م، ص311.

[5] – الغالي غربي: المرجع السابق، ص110.

[6] – إبراهيم العيد بشي: مرجع سابق، ص35.

وفي عام 1913م، قاد الجنرال الفرنسي "لابيير "(Lapierre) حملة انتقامية لاستعادة واحة جانت، ونظراً لعدم وجود الشيخ آمود بها، صبت القوات العسكرية جام غضبها وتعسفها على قبائل الطاسيلي؛ وحين بلغت الأنباء الشيخ آمود في مستقره، زحف بقواته مهاجماً الأرتال الفرنسية ليشتبك معها في "معركة إيسين"، محققاً انتصاراً ساحقاً أرغم الفرنسيين على الارتداد نحو منطقة الهقار مجرورين بأذيال الهزيمة. ورداً على ذلك، حاولت الإدارة الفرنسية عام 1914م تنصيب "آغ أمستان" سلطاناً على الهقار وتعيين "بيلو" قائداً على تيديكلت لتمرير مناورات تفاوضية مع الشيخ آمود؛ حيث انعقد لقاء في منطقة "تين أعيلان" قرب جانت، غير أن الرفض القاطع للشيخ آمود للتفاوض أدى إلى توتر حاد في علاقاته مع موسى آغ أمستان[1].

ب- حملة عام 1916م واقتحام حصن جانت:

توج التنسيق العسكري بين الحركة السنوسية والشيخ آمود والأمنوكال بوبكر عام 1916م بوضع خطة استراتيجية شاملة قضت بتعبئة وحشد القبائل المتمردة وتزويدها بأسلحة حديثة وذخائر غُشيت وغُنمت من الجيش الإيطالي المهزوم في المعارك الليبية. وأوكلت القيادة الميدانية المشتركة للشيخ آمود من قِبل القياديين السنوسيين "عبد السلام التهوني" و"سي العابد السنوسي". وتوجهت الحملة الجهادية صوب مدينة جانت، وفي 14 مارس من نفس العام، رصدت التقارير الفرنسية وصول أزيد من 400 مجاهد[2]، حيث ضربوا حصاراً مطبقاً على الواحة استمر ثمانية عشر يوماً (بدءاً من 6 مارس). ووجه عبد السلام التهوني رسالة إنذار للضابط الفرنسي يحثه فيها على الاستسلام؛ وأمام رفض الأخير، نفذ الثوار اقتحاماً ناجحاً لأسوار "حصن جانت "في 24 مارس[3]، مطهرين الواحة من الحامية الاستعمارية. وتم تتويج هذا المسار بطرد القوات الفرنسية وأسر القائد "لابيير"[4] رفقة 440

[1] – محمد هقاري: "**دور سكان منطقة أزجر والهقار في المقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 24، جوان 2016م، ص31.

[2] – محمد هقاري: مرجع سابق، ص31.

[3] – عمارة عموره، نبيل دوادة: الجزائر بوابة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص297.

[4] – أحميدة عمراوي، سليم زاوية: **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844–1916)**، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص54.

من جنوده في معارك مستمرة حُسمت نتائجها الاستراتيجية في 02 ديسمبر 1916م، ليستقر السلطان آمود في جانت بينما عاد التهوني إلى غات[1].

وعلى إثر هذه الهزيمة النكراء، سارعت القيادة العسكرية الفرنسية إلى تبني استراتيجية بديلة ارتكزت على المحاور التالية:

ومعه حوالي 440 فرنسي. وقد تم هذا الانتصار في 02 ديسمبر 1916م، حيث بقي السلطان آمود في جانت وعاد عبد السلام إلى غات[2]، وعلى إثر هذا الانتصار اتبع الفرنسيون الاستراتيجية التالية[3]:

- إعادة إمداد وهيكلة الجيش عبر تزويده بأحدث العتاد، وتشكيل فرق خاصة من الصبايحية والقناصة الصحراويين.
- ربط الحاميات العسكرية والمراكز الحدودية المتناثرة بشبكة اتصالات برقية سريعة لتفادي العزل الميداني.
- ممارسة سياسات الترغيب والترهيب لدفع الأهالي للانخراط في الجيش الفرنسي ومواجهة المد السنوسي المتنامي.

وفي محاولة أخيرة لكبح الثورة، استقدمت فرنسا شخصيات ذات نفوذ روحي واجتماعي من ورقلة، وعين صالح، المنيعة، الوادي، وتقرت للتوسط لدى الطوارق؛ عارضةً صلحاً يتضمن إلقاء السلاح مقابل اعتراف باريس الرسمي بتبعية منطقتي الهقار والطاسيلي للشيخ آمود وتعيينه سلطاناً مطلقاً على قبائل الطوارق، غير أن الشيخ آمود رفض العروض الاستعمارية، مخبراً أحد أعوانه بعبارته التاريخية: "ارجع مع هذا القوم إلى جانت فلا تخشى أن فرنسا إذا رأتك فتحصلك قائداً لكي تكون رحمة إلى هذا الشعب، أما أنا فلا يمكن لي أن أصافح فرنسا ولا أن أتفاوض معها، والصلح لا يكون إلا بالبندقية"[4].

---

[1] – محمد سعيد القشاط: الصحراء تشتعل 1899-1931، دار الملتقى، ط1، الجزائر، سبتمبر 1998م، ص85

[2] – محمد سعيد القشاط: الصحراء تشتعل 1899-1931، دار الملتقى، ط1، الجزائر، سبتمبر 1998م، ص85

[3] – أحميدة عمراوي: مرجع سابق، ص54.

[4] – إبراهيم العيد بشي: مرجع سابق، ص35.

واختار الشيخ آمود طريق المنفى والرباط المستمر حتى وافته المنية في منطقة "الغريفة" بالأراضي الليبية عام 1928م[1].

4- رد الفعل الإيطالي مع بداية التوسع (قبل 1911م)

شكلت الجغرافيا الليبية مطمعاً استراتيجياً حيوياً لإيطاليا التي اعتبرتها المجال الجيوسياسي الطبيعي والأقرب لبناء مجدها التوسعي، لاسيما بعد انفراد فرنسا باحتلال الجزائر (1830م) وتونس (1881م)، وتزامن هذا التوجه الاستعماري الإيطالي (قبل الإعلان الرسمي للحرب عام 1911م) مع تصاعد امتداد المقاومة الشعبية الجزائرية نحو العمق الليبي عبر بوابات السنوسية؛ الأمر الذي دفع روما لإدراك خطورة تشكل "كتلة مقاومة مغاربية عابرة للتخوم "تهدد مصالحها الجيواستراتيجية المستقبلية. ومن هنا جاءت ردود الأفعال الإيطالية المبكرة عبر تحركات عسكرية ودبلوماسية مكثفة استهدفت محاصرة السنوسية، والسيطرة على التمركزات الساحلية، ومحاولة قطع خطوط الإمداد اللوجستي الممتدة نحو الثوار الجزائريين[2].

وعلى الرغم من طموحاتها، واجهت إيطاليا معوقات داخلية وأزمات اقتصادية وهيكلية بنيوية أخرت لسنوات مشروعها لاجتياح ليبيا، بيد أن تطلعها لتقاسم "الكعكة الاستعمارية" في الشمال الإفريقي مع القوى الكبرى ظل ثابتاً في أدبياتها السياسية، ولتأمين هذا المسعى، انخرطت روما في تسويات ودبلوماسية سرية أسفرت عن توقيع "اتفاقية تفاهم استعماري بين إيطاليا وفرنسا" (14 ديسمبر 1900م)، تعهد بموجبها الطرفان بعدم التعارض في المصالح الإقليمية عبر سياسة تقسيم النفوذ (تطلق يد فرنسا في المغرب الأقصى مقابل انفراد إيطاليا بليبيا)، وعززت الحكومة الإيطالية هذا

[1] – أحميدة عمراوي: مرجع سابق، ص55.

[2] – نسرين نعمان البيومي عويضة: **دوافع وخطوات الاحتلال الإيطالي لليبيا**، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمياط، مصر، 2015م، ص683.

المسار بتوقيع اتفاقية سياسية شاملة في أول نوفمبر 1902م لتأكيد التفاهمات السابقة وتصفية كافة نقاط الخلاف العالقة حول مجالات النفوذ في حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

خلاصة الفصل:

تسمح القراءة التاريخية والتحليلية لمظاهر وأبعاد تمدد المقاومة الشعبية الجزائرية في الفضاءات المغاربية الثلاثة (المغرب الأقصى، تونس، وليبيا) بصياغة حزمة من النتائج والاستخلاصات المركزية:

- نجحت المقاومة الجزائرية بالرغم من كون الجزائر الطليعة الجغرافية التي رزحت تحت وطأة الاحتلال الاستيطاني المبكر في شمال إفريقيا في تحويل أراضي دول الجوار إلى مجالات خلفية، وحواضن لوجستية، وقواعد عسكرية متقدمة لإعادة التموقع وإدارة جبهات القتال، وهو ما تجسد في حركات اللجوء المنظمة التي قادتها الرموز التاريخية (الأمير عبد القادر، الشيخ بوعمامة، الشريف محمد بن عبد الله، الناصر بن شهرة، الكبلوتي، والشيخ آمود بن مختار) مستفيدين من الدعم البشري والمادي المتبادل.
- كشف هذا التمدد الإقليمي عن زيف الحدود السياسية المصطنعة التي حاولت القوى الإمبريالية فرضها لتفريق وحدة المنطقة ، حيث تحركت المقاومة مسنودة بشبكات تضامن ثقافية وقبلية

[1] – الحواس غربي: "**مقدمات الاحتلال الايطالي لليبيا 1811م (بناء التحالفات الدولية)**" ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع 12، 2017م، ص202.

متجذرة (شبكات المصاهرة والأحلاف القبلية الحدودية كتلك التي ربطت الشرق الجزائري بالجنوب التونسي) ، وساهم هذا الترابط في صياغة وجدان وهوية وطنية مغاربية مشتركة في مجابهة الغزو الكولونيالي الأوروبي.

- ثلاثية الأبعاد الجيوسياسية للامتداد:

1. في المغرب الأقصى: اتخذ الامتداد طابعاً رسمياً وشعبياً عبر لجوء الأمير عبد القادر والشيخ بوعمامة، والاعتماد على الغطاء الديني والمالي الذي وفرته الزوايا الصوفية.
2. في تونس: برز التلاحم العشائري والمصاهرة كقناة لتوفير الملاذات الآمنة والتموين الحربي المستدام لفصائل المقراني والصبايحية والكبلوتي، وصولاً للانخراط الجزائري في صد حملة عام 1881م.
3. في ليبيا: تمثلت الذروة في التحالف العسكري والروحي العضوي مع الطريقة السنوسية، التي أمدت المقاومة (ولاسيما ثورة الطوارق بقيادة الشيخ آمود) بالعتاد والسلاح الحديث المستخلص من المعارك الإيطالية، مشكلين جبهة موحدة أسفرت عن سقوط حصن جانت التاريخي وأسر حاميته.

- تمثلت المرتكزات الأساسية التي كفلت نجاح تمدد المقاومة وإطالة أمدها في دور الطرق الصوفية والزوايا (كالرحمانية والسنوسية (التي شكلت الإطار التنظيمي والأيديولوجي الجامع العابر للمجالات السياسية، بالإضافة إلى العامل الجغرافي لخطوط التخوم والصحراء، مما سمح بتدفق السلاح والمؤن وتحدي الحصار العسكري المضروب من قِبل قوى الاحتلال.

الفصل الثالث:

إنعكاسات و نتائج الامتداد المغاربي والتحول من المقاومة المسلحة إلى الوعي الوطني

- المبحث الأول: الإجراءات الاستعمارية لكبح التمدد.
- المبحث الثاني: البعد الاجتماعي والفكري للوعي الجهادي المغاربي المشترك.
- المبحث الثالث : الانتقال من المقاومة الشعبية إلى النضال السياسي .

شهد الفضاء المغاربي (الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، وليبيا) منذ مطلع القرن التاسع عشر سلسلة من التحولات التاريخية العميقة، والتي ارتبطت سياقياً بمواجهة التمدد الإستعماري الأوروبي، وفي محاولاتها لإحكام قبضتها الاستعمارية، عمدت القوى الإمبريالية إلى تبني إجراءات قمعية وسياسات إقصائية صارمة استهدفت كبح الامتداد الإقليمي للمقاومة الشعبية ، غير أن هذه الإجراءات أسفرت –على النقيض من مراميها– عن تنامي وعي جماعي مغاربي عابر للحدود .فقد أسهمت خطوط التماس المشتركة في نقل الخبرات النضالية والأطر الفكرية للرموز المقاومة من جيل إلى آخر، مفرزةً ذاكرة تاريخية ونضالية موحدة ترفض الاعتراف بالحدود السياسية الهيكلية المصطنعة التي فرضتها الترتيبات الاستعمارية البينية.

المبحث الأول: الإجراءات الاستعمارية لكبح التمدد المغاربي

أدركت القوى الاستعمارية، وفي مقدمتها الإدارة الفرنسية، منذ بدايات تغلغلها العسكري في الأقطار المغاربية أن الحركات المسلحة والشعبية لم تكن مجرد ردود أفعال عابرة، بل كانت تعبيراً عن وحدة تاريخية، جغرافية، واجتماعية متجذرة تربط مجتمعات هذا الفضاء، وقصد تقويض هذا الامتداد والحد من ديناميكيته، لجأت الجيوش الكولونيالية إلى مأسسة جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تفكيك شبكات التضامن القبلي، وبتر الروابط الطبيعية بين العشائر، مما يضمن إضعاف قدرتها على التنسيق والتموين المتبادل، ويمكن تفكيك هذه الإجراءات وفق المحاور التالية:

1– إعادة رسم الحدود وتفتيت الفضاءات المغاربية المشتركة:

شكلت هندسة الفراغات الحدودية وإعادة رسم الخرائط الطبوغرافية الفاصلة بين الجزائر وجيرانها (المغرب الأقصى وتونس) الآلية الأساسية التي اعتمدها المستعمر الفرنسي لضرب العمق الاستراتيجي للمقاومات الشعبية وتطويق مجالاتها الحركية.

1–1. إعادة رسم الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى:

سعت فرنسا لإحكام سيطرتها العسكرية على جبهات المقاومة في الغرب الجزائري عبر تجفيف منابع الإسناد القادمة من المغرب الأقصى؛ فبعد توقيع "معاهدة طنجة "في سبتمبر 1844م لتحييد الدعم اللوجستي والمادي الذي حظي به الأمير عبد القادر، وإلزام السلطة المخزنية بإعلان عداوتها له، تحركت الآلة الدبلوماسية والعسكرية الفرنسية لترسيم الحدود السياسية عبر توقيع "معاهدة لالة مغنية " 18)مارس 1845م) [1]، واعتمدت اللجان الفرنسية المكلفة بالترسيم على استشارات تقنية لموظفين قدامى في الإدارة العثمانية السابقة بالجزائر، وفي طليعتهم "حميدة الصقال" (حاكم تلمسان الأسبق)، و"مصطفى بن إسماعيل" (قائد الزمالة) [2]، كما استندت اللجان إلى المعلومات الوصفية والشهادات الشفوية لأعيان الكراغلة وشيوخ القبائل الجزائرية المتاخمة للخط الحدودي المزعوم[3].

وتدعيماً للمرجعية القانونية والطبوغرافية الفرنسية، تم الاعتماد على الوثائق والأرشيفات العثمانية التي حازها الجنرال "دي لاري"، بالإضافة إلى الخريطتين اللتين رسمهما الرائد "مارتمبري"، حيث أعدت الأولى باللغة الفرنسية، بينما صاغ المترجم "ليون روش" النسخة الثانية بالفرنسية مدوناً عليها أسماء القبائل، التضاريس، والمجالات الرعوية، وتوجه "روش" إلى وجدة حاملاً معه قواعد التفاوض ومواد المعاهدة المستندة أساساً إلى مشروع الجنرال "لامورسيير"، ليتصل بالمفاوضين المغربيين القاضي "الطالب بن حميدة" (قاضي وجدة) و"سيدي أحمد السيلاوي" (مندوب السلطان الخاص)، واللذين قبلا بمشروع المعاهدة بعد أربعة أيام من المداولات والضغط الدبلوماسي[4].

أفرزت معاهدة لالة مغنية وضعاً استثنائياً ومعقداً على طول الشريط الحدودي، استمرت مفاعيله الجيوسياسية والأمنية طيلة الفترة الممتدة من 1845م إلى غاية 1864م، بل وتمددت آثارها إلى غاية

---

[1] – محمد الشيخ برابح: "التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجا)"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع27، جوان 2017م، ص03.

[2] – جلول المكي: **مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب وأثرها على العلاقات بين البلدين 631 إلى 1263هـ/1243–1847م**، رسالة ماجستير، في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 1992–1993م، ص146.

[3] – محمد الشيخ برابح: مرجع سابق، ص03.

[4] – جلول المكي: مرجع سابق، ص146–147.

عام 1881م[1]، فقد تولت المعاهدة خط الترسيم الشمالي مع ترك المناطق الجنوبية دون معالم ثابتة، محددةً قسراً مصير القبائل الواقعة على هذا الخط، وفي مقدمتهم قبيلة "أولاد سيدي الشيخ "التي كانت قد أعلنت ولاءها المطلق للأمير عبد القادر[2]، وبحكم التداخل السوسيولوجي والتوزع الجغرافي لبطون أولاد سيدي الشيخ (الغرابة والشراقة) على طرفي التخوم، تحولت المنطقة الحدودية بأكملها إلى مجال حيوي لنشاطهم المسلح، رافضين الاعتراف بالسيادة الفرنسية أو بالوصاية المخزنية على أراضيهم الرعوية والروحية؛ حيث استمرت القبائل الجزائرية (التي ألحقت بالتراب المغربي بموجب الاتفاقية) في تجاوز خط الحدود المتفق عليه بحثاً عن الكلأ والمراعي، ضاربةً بالتقنين الاستعماري عرض الحائط[3].

واستهدفت فرنسا عبر البندين الرابع والخامس من المعاهدة تقسيم كتلة أولاد سيدي الشيخ واستغلال مكامن الصراع التقليدي بين بطونها حول الزعامة والشيخة؛ فبناءً على إقرار مغربية "أولاد سيدي الشيخ الغرابة"[4] وانحيازهم الجغرافي للتراب المغربي[5]، سارعت السلطة المخزنية إلى تعيين "الشيخ بن الطيب" خليفة للسلطان في الجنوب الشرقي المغربي عام 1849م[6]، وفي المقابل، خضع فرع "أولاد سيدي الشيخ الشراقة" للسلطة الفرنسية على مضض، حيث قامت الإدارة الكولونيالية بتعيين "حمزة بن بوبكر" خليفة لأولاد سيدي الشيخ على الجنوب الجزائري، ممتداً بنفوذه الإداري من البيض غرباً إلى واحات ورقلة شرقاً[7]، واستحدثت فرنسا هذا اللقب الاستعماري للاستفراد بفرع الشراقة

[1] – قادة الدين: مرجع سابق، ص215.

[2] – إبراهيم مياسي: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص138.

[3] – قادة الدين: مرجع سابق، ص215-216.

[4] – محمد ابن الطيب البوشيخي: **أولاد سيدي الشيخ الغرابة والشراقة التصوف والجهاد والسياسة**، مطبعة أطلاب، وجدة، المملكة المغربية، ط3، 2013م، ص241.

[5] – إبراهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912م**، المتحف الوطني للمجاهد، (د.ط)، الجزائر، 1996م، ص29.

[6] – محمد بن الطيب البوشيخي:بمرجع سابق، ص265.

[7] – إبراهيم مياسي: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص138.

وفصله نهائياً عن الغرابة[1]، بغية تحويل الصراع من طابعه القبلي الداخلي إلى نزاع وطني[2] وتوظيفهم كأداة أمنية للتوسع في الجنوب الغربي الجزائري[3].

أما فرع الغرابة، فقد تعرض لعملية إضعاف مادي ممنهج جراء تهجيره القسري من أراضيه ومجالاته الرعوية التقليدية، وعزله عن مريدي "الزاوية الغربية" التي كانت تشكل عصب دعمه المالي والروحي، مقتطعاً بذلك من قاعدته القبلية الكبرى المتمركزة في (حميان، الطرافي، العبور، القصور، والواحات)، وفي الوقت الذي ثبتت فيه المعاهدة التبعية القانونية للغرابة نحو المغرب، حظرت بنودها على المخزن تقديم أي مساعدة مادية أو عسكرية لهم لاسترجاع أراضيهم المنهوبة، بل ألزمته بتجريد حركتهم من الفاعلية، وملاحقة زعمائها في شرقي المغرب، مع منح الجيوش الفرنسية حق الملاحقة الأمنية والعسكرية للمقاومين داخل العمق المغربي تفعيلاً لمقررات طنجة ولالة مغنية[4].

ولم تتوقف المعاناة البنيوية للقبائل المتاخمة للحدود عند الاعتداءات العسكرية الفرنسية المتكررة، بل تعدتها إلى السياسات المالية المرهقة التي فرضتها السلطة المخزنية عبر التقنين الجمركي ورسوم المرور، الأمر الذي أدى إلى تراكم الأزمات وتصادم المصالح الحيوية للقبائل التي كانت تتمركز في أراضٍ جماعية مشتركة، وتحملت قبائل "بني زناسن "العبء الأكبر في تمويل واستمرار المقاومة ضد الفرنسيين، مما دفعها إلى فرض مساهمات مالية قسرية على سكان المدن والقرى المحيطة بها، وفي هذا السياق، هاجم القائد "صميمون" مدينة وجدة في الأعوام 1853م، 1854م، و1855م، فرض خلالها غرامة مالية باهظة بلغت 20 ألف فرنك، مما دفع ببعض أعيان المدينة إلى طلب الحماية الفرنسية للتخلص من وطأة الضغوط القبلية[5]، وتعمقت هذه الصراعات البينية بفعل التكتلات العشائرية؛ ففي أوت 1856م، انهزمت بطون قبيلتي "أولاد المنكار" و"أولاد الغزي" أمام قبيلة "بني

---

[1] – ‘براهيم مياسي: **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري**، مرجع سابق، ص29.

[2] – محمد بن الطيب البوشيخي: مرجع سابق، ص266.

[3] – إبراهيم مياسي: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص138.

[4] – محمد ابن الطيب البوشيخي: ص265-266.

[5] – إسماعيل العلوي: مرجع سابق، ص155-156.

منكوش"، مما اضطرها للجوء المؤقت والإقامة وسط قبيلة "اسميردة" داخل التراب الجزائري، وهو ما فجّر أزمة دبلوماسية وتوتراً حاداً بين الإدارة الفرنسية والسلطة المخزنية، وفي سياق متصل من عام 1854م، امتنعت 14 خيمة من قبيلة "بني بورسعيد" عن أداء الضرائب للسلطات الفرنسية ملتجئةً إلى ضواحي وجدة، بينما استخدم عامل وجدة "قدور" القوة العسكرية المفرطة في جانفي 1855م لجمع الضرائب والجبايات ضد قبائل "أنكاد"[1].

1-2. إعادة رسم الحدود وتطويق الفضاء الجزائري التونسي:

عقب إحكام سيطرتها العسكرية على الإقليم الجزائري، وجهت فرنسا طموحاتها التوسعية نحو الشرق (الإيالة التونسية). وبناءً على تخطيط مسبق من الضباط والمسؤولين الفرنسيين، وقع اشتباك عسكري مفتوح بين الجيوش الفرنسية والقبائل التونسية في 30 و31 مارس 1881م، وهو ما اتخذته باريس ذريعة مباشرة للتدخل العسكري بذريعة "معاقبة المعتدين وتأمين الحدود الحيوية للجزائر". وتوج هذا المسار بفرض "معاهدة باردو "في 12 ماي 1881م، والتي أطبقت بموجبها الحماية الفرنسية على تونس[2].

وعلى الأثر، شرعت الإدارة الفرنسية في ترسيم الحدود المشتركة ، حيث ظهرت أولى المصورات الطبوغرافية الخرائطية عام 1882م ممتدة من نواحي طبرقة إلى ما وراء شط الجريد. وخلال الفترة (1883-1885م)، تم إنجاز مجموعة خرائط تفصيلية مشتركة أشرف على وضعها الملازم الأول "لابي" (نائب رئيس المكتب العربي بسوق أهراس) والملازم "باسكي" (ضابط الاستعلامات بعين الدراهم في تونس)، وصادق عليها الحاكم العام بالجزائر وباي تونس ، وأثمر هذا التنسيق الطبوغرافي عن توقيع أول محضر رسمي لتحديد الحدود بين السلطات الفرنسية بالجزائر ونظيرتها الحاكمة في تونس، وذلك بسب تصاعد النزاعات والصدامات المستمرة بين القبائل التونسية والجزائرية حول المسالك الرعوية ، وقصد وضع معالم تنهي هذه النزاعات، عقدت السلطات الاستعمارية اجتماعاً

[1] – إسماعيل العلوي: مرجع سابق، ص157.

[2] – حسن حسني عبد الوهاب: **خلاصة تاريخ تونس**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001م، ص171.

تنظيماً في 21 أفريل 1893م، تلاه اجتماع آخر بعد ثلاث سنوات (1896م) لوضع معالم حدودية حجرية ثابتة تفصل بين العشائر المتنازعة[1].

ومباشرة بعد سقوط تونس تحت الحماية الفرنسية عام 1881م، انفجرت ثورة شعبية عارمة في شرق البلاد وجنوبها في جوان 1881م، تمددت سريعاً من القيروان إلى صفاقس، وتمكن من خلالها الثوار من فرض سيطرتهم المطلقة على الإقليم الجنوبي ومنافذه الساحلية، وجاء الرد العسكري الفرنسي عنيفاً عبر قصف مدفعي مركز شنه الأسطول البحري على مدينتي صفاقس وقابس، بالتزامن مع تحريك ثلاثة طوابير عسكرية اتخذت من سوسة منطلقاً لوجستياً للزحف نحو الجنوب وإخماد المقاومة وإخضاع الإقليم للحكم العسكري المباشر. وفي سياق هذا الطوق الأمني، انتدبت السلطات الاستعمارية الضابط "ديبورتر "(Deporter) إلى منطقة وادي سوف بالجنوب الشرقي الجزائري، حيث تولى تأسيس النواة الأولى لـ "المكتب العربي" بالمنطقة، واختار "واحة الدبيلة" القريبة من التخوم التونسية لتكون المركز الهيكلي الأول للاستقرار العسكري الفرنسي بوادي سوف، مدعمة ببرج حراسة ثابت استمرت وظائفه الأمنية حتى عام 1887م بالرغم من تقليص حاميته. وجدير بالذكر أن الإدارة الكولونيالية بدأت عملية تمركز عسكري مكثف في "مدينة الوادي" (عاصمة الإقليم) منذ عام 1882م، لضمان تطويق المقاومة الشعبية ومراقبتها، وربط قنوات التنسيق الأمني بين الحاكم العام بالجزائر وسلطات الحماية الفرنسية في تونس[2].

إن التواجد العسكري الفرنسي في الفضاءات الجنوبية المتاخمة للحدود التونسية (وادي سوف نموذجاً) كان يهدف بوضوح إلى صياغة مخطط استعماري متكامل ، ففي أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر، سعى الحاكم العام الجنرال "راندون" إلى ضبط الحدود الشرقية للمنطقة، وتمت صياغة خريطة طبوغرافية لعام 1857م، غير أن المعالم النهائية للعرق الشرقي الكبير بقيت مرنة

[1] – إدريس رائسي: **القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الاجارة والاغارة**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016م، ص126.

[2] – علي غنايزية: مرجع سابق، ص15.

وخاضعة للتعديل المستمر، لاسيما في الفترة ما بين 1867م و1870م حيث ظلت خطوط التماس مبهمة وغير واضحة بين سوف وجنوب شط الجريد، ومع نهاية السبعينات، ركزت الاستراتيجية الفرنسية على تصفية آخر جيوب المقاومة المسلحة بالجنوب، وتهيئة البنية التحتية لتأمين الوجود الفرنسي قريباً من الحدود التونسية، باعتبار منطقة سوف الموقع الأكثر استراتيجية لتأمين ظهر القوات الكولونيالية العاملة في شمال تونس ووسطها[1].

وقصد استكمال عملية التهدئة الشاملة وضبط أمن الحدود، صدرت تعليمات عسكرية صارمة تقضي بوقف كافة التجاوزات والاعتداءات المسلحة المتبادلة بين القبائل الحدودية للبلدين، ولهذا الغرض، تم تنصيب "لجنة مشتركة للفصل في النزاعات الحدودية" عام 1898م، وتوجت أعمالها بمصادقة المقيم العام الفرنسي بتونس "ستيفان بيشون" على محضر الجلسة النهائي في 20 سبتمبر 1901م، ليوقعه الحاكم العام بالجزائر "ريغوال جوزيف" في 01 ديسمبر 1901م، وبموجب هذا الاتفاق، شهد الشريط الحدودي هدوءاً مؤقتاً وتوقفاً للصراعات القبلية؛ غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً؛ إذ سرعان ما تجددت النزاعات الجيوسياسية لاحقاً جراء مطالبة السلطات الفرنسية بالجزائر بضم مساحات أرضية واسعة في أقصى الجنوب، مما فجر صراعاً حاداً وتنافساً محموماً بين "الحكومة العامة بالجزائر" و"سلطات الحماية بتونس" نتيجة تضارب وتداخل مصالحهما الاقتصادية والعسكرية في تلك الفضاءات الصحراوية المتقدمة[2].

2- إنشاء المراكز العسكرية والتحكم في الفضاء الصحراوي:

أولت السلطات الاستعمارية الفرنسية الصحراء الجزائرية اهتماماً استراتيجياً خاصاً، بدأ عبر إرسال البعثات الاستكشافية والمسحية المبكرة (الاستطلاعية) لتحديد مقدراتها البشرية، الجغرافية، والطبيعية، وتعاظم هذا الاهتمام تدريجياً عقب نجاح الاحتلال في بسط سيطرته العسكرية على الإقليم الشمالي طوال الفترة (1830-1850م) بعد إخماد سلسلة الانتفاضات الشعبية. وتوجهت الأنظار

[1] - علي غنايزية: مرجع سابق، ص15.

[2] - محمد الشيخ برابح: مرجع سابق، ص27.

نحو النطاق الجنوبي لما يمتلكه من مؤهلات استراتيجية واقتصادية بالغة الأهمية ، ولشرعنة هذا التوسع، أصدر البرلمان الفرنسي عام 1844م قانوناً تشريعياً يقضي بمد منطقة الاحتلال العسكري نحو الجنوب، وإنشاء شبكة من "المراكز العسكرية المحصنة "في المواقع الاستراتيجية الرئيسة التي تمثل البوابات والمنافذ الأساسية للصحراء الجزائرية، وأنيطت بهذه المراكز مهام مراقبة الأوضاع الأمنية، التحكم في مسارات القوافل التجارية، والتصدي العسكري المباشر لمقاومات سكان الصحراء، وبناءً على هذه الخطة الهيكلية، حيث أقر البرلمان الفرنسي سنة 1844م قانونا يقضي بمد منطقة الاحتلال نحو الجنوب وإنشاء مراكز عسكرية خاصة في المناطق الاستراتيجية الرئيسة والتي تعد بوابات أساسية للصحراء الجزائرية تقوم بمراقبة الأوضاع وتتحكم في مرور القوافل التجارية وتسمح لهم بالتصدي لمقاومة سكان الصحراء، وعليه فقد تم احتلال بسكرة عام 1944م، الأغواط عام 1852م وغرداية عام 1853م، وتقدمت القوات الفرنسية باحتلال عين صالح يوم 18 جانفي 1900م بعد مقاومة شديد من طرف السكان، ومنطقة قورارة يوم 31 ماي 1900م، وسيطرة على إقليم توات بتنظيم حملة عسكرية يوم 10 فيفري 1901م، وتواصل الاحتلال الفرنسي لمنطقة الساورة وقلعة بني عباس وذلك أواخر عام 1904م[1]، ومع حلول منتصف القرن العشرين، تبلورت الصحراء الجزائرية في العقيدة العسكرية الكولونيالية كمنطقة استراتيجية فائقة الأهمية لفرنسا، مدفوعة ببعدين أساسيين:

- البُعد العسكري :اعتبِرت الصحراء حلقة الوصل والجسر الجغرافي الرابط بين مستعمرات فرنسا في شمال إفريقيا وممتلكاتها في إفريقيا الغربية والمدارية (إفريقيا السوداء)، فضلاً عن إدراك هيئة الأركان الفرنسية بأن القفار الصحراوية المترامية تمثل البيئة المثالية لإقامة القواعد العسكرية المغلقة، وميادين التجارب البالستية والنووية المتقدمة.
- البُعد الاقتصادي: ارتبط بالتكالب على الثروات المعدنية الطاقوية والنفطية الهائلة التي تكتنزها باطن الأرض في الصحراء ، الأمر الذي دفع بالقوات الفرنسية إلى تكثيف وجودها الهيكلي عبر

[1] – نبيل لزعر:"**الإجراءات الاستعمارية لفرنسة الصحراء الجزائرية وفصلها عن الوحدة الوطنية (1956–1962)**"، مجلة عصور الجديدة، مخبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران1، مج 15، ع 01، ماي 2025م، ص404-405.

تسيير أرتال عسكرية إضافية، وتوسيع المنشآت والقواعد العسكرية القائمة لحماية مراكز التنقيب، بالتزامن مع فرض إجراءات أمنية قاسية وتدابير مراقبة صارمة استهدفت عزل السكان الصحراويين، شل تحركاتهم الرعوية، وإجهاض أي محاولة لإشعال المقاومة المسلحة أو الارتباط بالعمق الوطني والمغاربي[1].

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي والفكري للوعي والجهاد المغاربي المشترك

إذا كانت الإجراءات والأدوات العسكرية الاستعمارية التي وظفتها القوى الإمبريالية قد استهدفت، بالدرجة الأولى، تفكيك الروابط الجغرافية وبتر التفاعلات السياسية الطبيعية بين الأقطار المغاربية، فإن هذه الديناميكية القمعية أسفرت –على النقيض من مقاصدها– عن هندسة فضاء تفاعلي جديد ، حيث ساهمت في تعزيز البعد الاجتماعي وتعميق المرتكزات الفكرية للمقاومة داخل الكتل المغاربية، لقد أدركت المجموعات البشرية في هذا المجال الحركي أن مواجهة الظاهرة الاستعمارية لا يمكن أن تقتصر على أدوات المواجهة العسكرية المسلحة وحدها؛ بل تتطلب بالضرورة بناء وعي جماعي مهيكل فكرياً، وقادر على تجاوز خطوط الترسيم الحدودية المصطنعة. ومن رحم هذه التجربة التاريخية المريرة، بدأ الوعي المغاربي يتنامى بصفته تعبيراً عن "حتمية تاريخية" وصيرورة نضالية مشتركة.

1– تنامي الوعي الجماعي المغاربي:

شكل التحدي الاستعماري الأوروبي المتعدد (الفرنسي، الإسباني، والإيطالي)، الذي أوقع بلدان المغرب العربي تحت نير الهيمنة المباشرة والحماية القسرية، متغيراً تاريخياً طارئاً ساهم بفعالية في تسريع كتل التضامن العضوي بين أهالي المنطقة وتثبيت عرى تماسكهم ثقافي. وعبر هذا المنعطف، دخل الفضاء المغاربي مرحلة تاريخية جديدة أملتها "حتمية الجهاد والنضال المشترك"، والتي فرضتها طبيعة الصدمة الاستعمارية والتحولات الهيكلية الإقليمية والدولية الناتجة عنها ، وهو ما أتاح مناخاً ملائماً لتنامي الوعي الجماعي وصياغة مفاهيم الانتماء المشترك.

ويمكن تفكيك صيرورة هذا الوعي عبر مرحلتين تاريخيتين متمايزتين :

[1] – نبيل لزعر: المرجع نفسه، ص420.

- مرحلة ردود الأفعال العفوية (النصف الأول من القرن 19م – مطلع القرن 20م): اتسمت وحدة الكفاح المغاربي في هذه المرحلة بكونها رد فعل ميكانيكي وعفوي ضد آليات القهر والتعسف البنيوي التي مارستها الجيوش الاستعمارية؛ إذ تحركت القبائل والزوايا بدافع التضامن الديني والقبلي لمواجهة التمدد الإمبريالي دون وجود أطر تنظيمية عابرة للأقاليم.
- مرحلة الوعي المؤسساتي المنظم (ما بعد الحرب العالمية الأولى): انتقل العمل المغاربي المشترك من أطواره العفوية ليصبح طموحاً مهيكلاً وأكثر تنظيماً ، حيث تبلور في شكل تنظيمات حركية، وأحزاب سياسية، وجمعيات إصلاحية شملت مختلف الهيئات والشرائح الاجتماعية المغاربية. وقد ركزت هذه المنظومات الناشئة على إعادة الاعتبار للهوية العربية الإسلامية بوصفها جدار الصد المرجعي الأول، معلنةً رفضها المطلق للانضواء تحت مظلة "الاتحاد الفرنسي" أو الذوبان في الهياكل السياسية والمواطنية التي حاول المستعمر فرضها لتكريس التبعية[1].

2- تطور فكرة النضال المغاربي المشترك:

تستند فكرة النضال الوحدوي المغاربي إلى حزمة من المقومات الحضارية والتاريخية البنيوية التي جعلت من هذا الفضاء وحدة متكاملة لا تقبل التجزئة ، إذ يمثل التاريخ المشترك "الضمير الحي للأمة"، والمختبر الذي لا يمكن فهم الحاضر أو استشراف آفاق المستقبل الكفاحي دون العودة إلى منطلقاته الجذور المعرفية، ومن أبرز الخصائص الجيوسياسية المميّزة للمغرب العربي، أن أقطاره عاصرت تجارب وتحديات تاريخية متطابقة ومتزامنة على مر العصور والأزمنة ، مما يؤكد أن مصير هذه الأقطار كان –ولا يزال– واحداً، وتثبت الاستقراءات التاريخية أنه كلما خضع جزء جرافي من هذا الفضاء لسيطرة قوى أجنبية، تداعت بقية الأجزاء للخضوع أو التأثر المباشر بالتهديد نفسه؛ فالمنطقة في نظر التكتلات الإمبريالية المتعاقبة مثلت كتلة استراتيجية واحدة وجغرافيا متصلة دون أي تمييز إداري أو

[1] – للمزيد حول تنامي الوعي الجماعي المغاربي ينظر: بلقاسم بولغيتي: **لجنة تحرير المغرب العربي وإسهامها في وحدة الكفاح المغاربي 1948–1956م/1366–1375هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، الجامعة الإفريقية –أحمد دراية– أدرار، نوقشت بتاريخ 06 جوان 2012م، ص08.

سلالي بين أقاليمها، ويتجلى هذا الترابط العضوي بدءاً من العهود الكلاسيكية القديمة مع الفينيقيين، الرومان، الوندال، والبيزنطيين ، فعلى سبيل المثال، عندما أحكم الرومان قبضتهم العسكرية على "قرطاجة"، فرضوا تلقائياً سلطانهم السياسي والعسكري على كافة المجالات المغاربية المجاورة لها[1].

وتكشف الوقائع والأحداث التاريخية مدى مساهمة هذا التاريخ المشترك في صياغة الوعي بالوحدة المغاربية، ويستدل على ذلك بوقوف المجتمعات المغاربية صفاً واحداً في مختلف المناطق ضد الغزوات الأجنبية، وتدفق المتطوعين والمجاهدين من الأقاليم التي لم تتأثر مباشرة بالغزو لإسناد الجبهات المشتعلة[2]، إن هذه المنطقة تمتلك عناصر تاريخية وثقافية تجعل منها بنية موحدة متكاملة، بحيث يصعب فصل دراسة أي قطر منها عن سياق جيرانه؛ لأن أي متغير أمني أو سياسي يحدث في رقعة مغاربية معينة يلقي بظلاله -إيجاباً أو سلباً- على بقية المنظومة الإقليمية[3].

وفي العصر الحديث والمعاصر، ساهمت الظاهرة الاستعمارية في تسريع وتيرة هذا التماسك الاجتماعي ، إذ فرضت على الشعوب خيار الوحدة والجهاد المشترك. ويمثل الجهاد المسلح خلال فترة التوسع الاستعماري بالغرب الإسلامي الدليل الأبرز على نضج الوعي الوحدوي لدى المغاربة؛ وتكشف تجربة الأمير عبد القادر الجزائري (1808-1883م) إبان مرحلة المقاومة الشعبية عن تفطن مبكر لضرورة التنسيق الإستراتيجي والتعاون مع الجوار المغاربي، حيث خاض مواجهاته ضد الجيوش الفرنسية في الغرب الجزائري مستنداً إلى دعم مادي ولوجستي وقبلي مقدر من المغرب الأقصى في مراحل المقاومة الأولى، بالتزامن مع محاولاته الحثيثة لربط قنوات اتصال دبلوماسية وسياسية مع بايات تونس بالرغم من التحفظات ومواقف المعارضة الرسمية التي أبدوها. وعلى المنوال نفسه، تحرك خليفته القائد الحسن بن عزوز في منطقة الزيبان (بسكرة وما جاورها)، ساعياً لربط اتصالات تنسيقية

[1] – ناصر الدين سعيدوني: **أساسيات منهجية التاريخ**، دار القصبة، الجزائر، 2000م، ص57-58.

[2] – محمود علي عامر، محمد خير فارس: **تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، ليبيا)**، ج1، مديرية الكتب الجامعية، جامعة دمشق (د.ت)، ص13.

[3] – محمد الصالح مرمول: **قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية (تونس – الجزائر – المغرب)**، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013م، ص25.

مع باي تونس للتأكيد على حتمية التضامن والوحدة بين الأقطار المغاربية للدفاع عن حوزتها ، وهي معطيات تثبت أن شعوب المغرب العربي خاضت كفاحاً موحداً ضد عدو استراتيجي مشترك تمثل في الآلة الكولونيالية الفرنسية[1].

أسفر تمدد الظاهرة الاستعمارية الأوروبية في الفضاء المغاربي عن صدمة حضارية كبرى فقدت بموجبها الشعوب سيادتها السياسية وحريتها الوطنية ، فبعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م، فرضت حمايتها على تونس سنة 1881م، لتتقاسم لاحقاً مع إسبانيا فرض الحماية المزدوجة على المغرب الأقصى سنة 1912م، وترافقت هذه الهيمنة العسكرية مع مأسسة سياسات قمعية وتشريعات استثنائية استهدفت سلب الحقوق الوطنية، ومصادرة الأراضي الجماعية، ونهب الثروات الاقتصادية ، بل إن المنظومة الاستعمارية اصطدمت بالمجتمعات المغاربية عبر مشروع إقصائي وتفكيكي استهدف محو الهوية الوطنية والمغاربية من خلال آليات الإبادة الجسدية، التقتيل الجماعي، النفي والتهجير القسري، فضلاً عن زرع الكيانات الاستيطانية الكولونيالية والعمل الممنهج على تغييب مقومات الشخصية المحلية عبر محاربة اللغة العربية والمساس بقيم الدين الإسلامي والتقاليد الاجتماعية المتوارثة[2].

أمام هذا التهديد الوجودي الشامل، ألزمت المجتمعات المغاربية نفسها بخوض معركة الدفاع عن الذات، معتمدة على استراتيجيات وأساليب نضالية متنوعة بدأت بالمقاومات الشعبية المسلحة في محاولة لاسترجاع الحقوق المغاربية المنتزعة وحماية بيضتها الحضارية، ومع مطلع القرن العشرين، وتحديداً بعد الحرب العالمية الأولى، تطلعت المجتمعات والنخب المغاربية –كغيرها من الشعوب المستضعفة– إلى آفاق النهضة والتحرر الوطني ، حيث ارتبط وعي النخب السياسية والإصلاحية الناشئة بفكرة "الأمة" المغاربية والجامعة الإسلامية، وهي فكرة حركتها عقيدة التوحيد المرسخة دينياً وقومياً،

[1] – محمد بلقاسم: **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910–1954م**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص32

[2] – محمد الميلي: **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، دار الكلمة للنشر، ط1، 1981م، ص23.

وتشكلت كفعل ممانعة وطنية وقومية عابرة للحدود ضد السياسات الفرنسية والإسبانية الهادفة إلى طمس البنى الثقافية والروحية لكيان المغرب العربي[1].

المبحث الثالث: الانتقال من المقاومة الشعبية إلى النضال السياسي

شهدت نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في الفضاء المغاربي (الجزائر، تونس، وليبيا) أفولاً تدريجياً لزخم المقاومات الشعبية المسلحة تحت وطأة الآلة العسكرية الكولونيالية وسياسة الأرض المحروقة ، غير أن هذا التراجع الميداني لم يكن إيذاناً بنهاية الفعل الممانع ، بل شكّل "انعطافة استراتيجية" ومرحلة مخاض تاريخي نحو صياغة أطر نضالية جديدة أكثر تنظيماً وعقلانية. ومع مطلع القرن العشرين (تحديداً في الفترة الممتدة بين 1908م و1912م)، برزت الحركات الوطنية المغاربية كوارث شرعي للإرث النضالي الأخلاقي للمقاومة الشعبية، حيث عملت على تحويله من صيغته الاندفاعية المسلحة إلى مشروع سياسي وفكري ممهج يسعى للتحرر ، وبناء هوية مغاربية جامعة قادرة على تفكيك المنظومة الاستعمارية.

1- تراجع الكفاح المسلح نهاية القرن 19م والتحول نحو المأسسة السياسية:

أفضت قراءة المشهد النضالي المغاربي مع نهاية القرن التاسع عشر إلى قناعة تاريخية لدى الطليعة الوطنية، مفادها أن عدم تحقيق المقاومات الشعبية لهدفها الأسمى -وهو الانعتاق والاستقلال الكامل- راجع بالأساس إلى الاختلال الفادح في موازين القوى المادية والعسكرية، والافتقار إلى التنسيق العملياتي العابر للأقاليم، وأمام هذه الحتمية، لجأ الوطنيون المغاربة إلى عقلنة الفعل النضالي عبر تبني أسلوب "الكفاح السياسي السلمي" ، وتجلى ذلك في ظهور تشكيلات مؤسساتية متنوعة (أحزاب، جمعيات، ونوادٍ ثقافية) اتخذت من القوانين والتشريعات الاستعمارية نفسها ميداناً للمطالبة بحقوق الشعوب المغاربية المغتصبة، ولم يكن هذا المسار الدبلوماسي والسياسي تراجعاً عن مبدأ

[1] - محمد علي داهش: **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م، ص07.

المواجهة ، بل كان مرحلة "تعبئة أيديولوجية" وتثوير صامت للكتل البشرية ، وبالرغم من أن الفكر القومي –بصيغته النظرية الوافدة– قد نشأ في بيئة مشرقية تأثرت ببعض الطروحات الغربية الهادفة لتقويض الخلافة العثمانية في بداياته الأولى، إلا أن النخب المغاربية أعادت توظيف آليات النضال القومي والسياسي لتوحيد جهود الوطنيين. ولم تمنع الظروف الخاصة بكل قطر –والتي فرضت أحياناً خطابات مرحلية لا تطالب بالاستقلال المباشر بل بالإصلاح والمساواة– من بقاء البعد الوحدوي المغاربي كعمق استراتيجي ، حيث تم تعريف العمل الوحدوي باعتباره صيرورة نضالية مستمرة ترفع كفاءة الأمة وتخرجها من ركودها الحضاري. وفي هذا السياق، يبرز البُعد التثويري للنضال في فكر ميشيل عفلق حين قال: "خذوا العرب بدون نضال ترونهم بين الشعوب المتخلفة، وخذوهم في حالة النضال تجدهم في مستوى أرقى الأمم"[1].

وتعميقاً لشروط هذا التحرر ، ذهب المفكر الجزائري "مالك بن نبي" إلى تفكيك الأسباب الذاتية للهزيمة، مؤكداً أن الاستقلال السياسي يبقى شكلياً ما لم يسبقه تحرر فكري ونفسي من رواسب الضعف الداخلي أو ما أسماه بـ "القابلية للاستعمار"، حيث يقرر: "إن التحرر لا يتم إلا إذا تخلصنا مما يستغله الاستعمار في أنفسنا من استعداد لخدمته، ومن حيث لا ندري أو لا نشعر، ومادام له سلطة خفية على توجيه الطاقة الاجتماعية عندنا وتبديدها وتشتيتها في رجاء لنيل الاستقلال، فلا أمل في الحرية مهما كانت الأوضاع السياسية"، ويلتقي هذا الطرح مع المأثور الإصلاحي المغاربي: "أخرجوا المستعمر من أنفسكم يخرج من أرضكم"[2].

تأسست هذه الرؤية على إدراك عميق بأن وحدة أقطار المغرب العربي ليست شعاراً أيديولوجياً عابراً أو نظرية فرضتها ظروف طارئة، بل هي "حتمية تاريخية وروحيّة" أملتها الأرض الواحدة، والعقيدة المشتركة، والروابط المتجذرة منذ الأزل، فضلاً عن كونها ضرورة اقتصادية واجتماعية ملحة. فالشعوب القاطنة في (المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا) تمثل في الجوهر إثنية وحضارة موحدة انصهرت

[1] – مصطفى نويصر: ميشل عفلق والثورة الجزائرية، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، 1993م، ص93

[2] – مالك بن نبي: شروط النهضة، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1986م، 145-155.

فيها سلالات العرب، والبربر، والأفارقة، والمنحدرين من التلاقحات المتوسطية عبر القرون، لتبلور مفهوماً متميزاً لـ "العروبة المغربية "المعتزة بكيانها الحضاري وإيمانها الروحي[1].

ورداً على الأطروحات الاستشراقية والكولونيالية التي حاولت تصوير الهجرات العربية (كقوافل بني هلال) كعناصر همجية ومخربة للمدنية، أعادت النخب المغاربية قراءة الأحداث ، مبرزةً أن هذه القوافل ساهمت في تعميق التعريب وترسيخ لغة البيان والآداب، مستكملةً النور الحضاري الذي حملته كتائب الفتح الإسلامي الأول من الشرق[2]، ودعمت هذه الوحدة أواصر القرابة، والمصاهرة، ووحدة العادات، والتقاليد، والمصير المشترك في السراء والضراء ، مما جعل من البُعد الوحدوي حقيقة موضوعية تجاوزت الدعاية المرحلية، لتتحول على أيدي النخب الوطنية إلى جبهة عريضة لمواجهة الكولونيالية.

وقد تجلت هذه اليقظة في تدوين المذكرات، ورفع الدفاتر والمطالب السياسية التي أحرجت القوى الاستعمارية فبينما طالبت النخب في تونس والمغرب الأقصى بضرورة وفاء فرنسا بعقود الحماية والالتزام بمقتضياتها القانونية كخطوة مرحلية للمطالبة بالسيادة، اتخذ النضال في الجزائر مساراً راديكالياً مغايراً نظراً للطبيعة الاستيطانية والاندماجية للاحتلال الفرنسي، واختلاف التوجهات الأيديولوجية لزعماء الحركة الوطنية الجزائرية بين دعاة المساواة، والإصلاح، والاستقلال التام[3].

2- إرهاصات نشأة الحركات الوطنية (1908-1912):

تميزت المقاومات الشعبية الجزائرية طوال القرن التاسع عشر بإنحصارها الجغرافي واعتمادها على تحالفات عشائرية وقبلية محدودة، مما مكن القوات الفرنسية من استخدام استراتيجية "التطويق الجغرافي المعزول" وإخماد تلك الانتفاضات تباعاً. ومع مطلع القرن العشرين، حدثت قفزة نوعية في أساليب المواجهة من خلال بروز "النخبة المثقفة "التي أخذت على عاتقها نقل الصراع من مستواه القبلي

---

[1] - عبد المالك خلايفة: **البعد الوحدوي في الحركة الوطنية المغاربية بين الجزائر وتونس والمغرب الأقصى (1945-1958م)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، 2024/2023م، ص18.

[2] - أحمد طالب الإبراهيمي: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1956م**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص301.

[3] - عبد المالك خلايفة: مرجع سابق، ص19.

الضيق إلى فضاء "المواجهة الوطنية الشاملة"، ويعود الفضل في هذا التحول البنيوي إلى طليعة من الخريجين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس والمعاهد الفرنسية، والذين أدركوا بعمق حجم الفجوة وانعدام المساواة المدنية والسياسية بين الأهالي الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، فضلاً عن التغييب المطلق للتمثيل السياسي لأبناء البلد في المجالس المحلية والنيابية، وانتهجت هذه النخبة (التي تمثلت إرهاصاتها الأولى في حركة "الشبان الجزائريين") أسلوباً برلمانيا وحركياً جديداً؛ فلم تقتصر على الرفض العسكري، بل عمدت إلى استخدام أدوات الحداثة السياسية عبر ممارسة "ضغوط متوالية" على صناع القرار في باريس، والمطالبة بتمكين الجزائريين من مقاعد نيابية، والمشاركة في الانتخابات البلدية، والاعتراف القانوني بـ "الشخصية الجزائرية "المستقلة[1].

بناءً على ذلك، تمثل الفترة الانتقالية بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حلقة مفصلية في التاريخ الجزائري المعاصر ففي هذه الفسحة الزمنية التي أعقبت توقف المدافع وقبل المأسسة الحزبية الكبرى، عاش المجتمع الجزائري مخاضاً فكرياً وثقافياً تجسد في انتعاش الصحافة الوطنية، وتأسيس النوادي والجمعيات الثقافية والأدبية. وتفاعلت في هذا السياق جملة من العوامل الداخلية (كالفقر، والمصادرة، والقوانين التعسفية مثل قانون الأنديجينات) والعوامل الخارجية (كاليقظة الفكرية المشرقية وحروب البلقان) مما أسهم في بلورة الحس الوطني والوعي ثقافي ضد محاولات الطمس والدمج الكولونيالي، ليشكل هذا الغليان الفكري النواة الصلبة التي تخرّجت منها الأحزاب الوطنية والجمعيات الإصلاحية لاحقاً، والتي قادت الوعي الشعبي حتى بلوغ مرحلة الثورة التحريرية العظمى[2].

خلاصة الفصل:

يُظهر التتبع التاريخي والتحليلي لمسار المقاومة المغاربية أن السياسات والإجراءات الاستعمارية المفرطة في القسوة لم تنجح في ترويض أو إخماد روح الانعتاق والتحرر لدى شعوب المنطقة، وإن تراجع العمل المسلح العفوي مع نهاية القرن التاسع عشر تحت وطأة التفوق العسكري الكولونيالي لم

[1] – للمزيد حول النضال السياسي لحركة الشبان الجزائريين ينظر: عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص201-202 وما بعدها.

[2] – نجية مادوي: **مطبوعة دروس في تاريخ الحركة الوطنية**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص علم اجتماع الاتصال، جامع البليدة2 لونيسي علي، الجزائر، 2023/2022م، ص أ.

يكن قطيعة مع الثورة، بل مثّل "انعطافة استراتيجية" بالغة الأهمية حيث أثبت العقم للمواجهات العفوية والمجزأة أمام كيان استعماري حديث ومنظم.

هذا الإخفاق الميداني فتح الآفاق أمام النخب المثقفة والمصلحين في مطلع القرن العشرين لابتكار أدوات نضالية بديلة (سياسية، فكرية، وصحفية) ارتكزت على إحياء مقومات الهوية الوطنية، والمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية، وتأسيس الجمعيات والنوادي وهي الديناميكية التي أرست القاعدة الفكرية والتنظيمية الصلبة لنشأة الأحزاب الوطنية المغاربية. وتطور هذا الوعي السياسي وتراكمت خبراته عبر العقود، ليتوج بالعودة إلى الكفاح المسلح ولكن على أسس علمية ومؤسساتية متينة، قادتها جبهة التحرير الوطني عام 1954م، مكللةً مسارها التاريخي بدحر الوجود الكولونيالي واسترجاع السيادة الوطنية سنة 1962م. ومن ثمّ، يتضح أن إخفاق المقاومات الأولى كان تجربة ومختبراً تاريخياً ضرورياً لإنضاج مشروع وطني تحرري شامل يزاوج بين الفكر، والسياسة، والسلاح.

وتحول هذا الإرث النضالي التراكمي إلى حجر الزاوية في بناء هوية مغاربية جامعة ، إذ شكلت التضحيات المشتركة والآلام المتقاسمة رصيداً حضارياً ووجدانياً ساهم في بلورة "المشروع الوحدوي المغاربي"، وبذلك لم تكن المقاومة المغاربية مجرد رد فعل ظرفي أو طاقة غضب عابرة، بل صيرورة تاريخية متكاملة صاغت الوعي الوطني والإقليمي، وباتت مصدراً ملهماً للأجيال المتلاحقة في مسارات التحرر والسيادة. كما غدت المقاومة الجزائرية –بأبعادها الشعبية والسياسية– محط إعجاب واهتمام واسع في العالم العربي، حيث نظر إليها الأشقاء كنموذج حي للصمود ومقارعة الإمبريالية؛ واعتبرت الصحافة والنخب الفكرية في المشرق والمغرب على حد سواء أن معركة الشعب الجزائري هي جزء لا يتجزأ من المعركة الكبرى للأمة العربية والإسلامية ضد الوجود الاستعماري.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع نستنتج أن المقاومة الشعبية في الجزائر لم تكن حركة محلية معزولة، بل اتخذت بعدًا مغاربيًا واسعًا امتد إلى ليبيا وتونس والمغرب الأقصى، تجلى هذا الامتداد عبر التعاون مع الحركة السنوسية في ليبيا، والدعم الذي وفرته القبائل الحدودية في تونس، إضافة إلى المساندة الروحية والمادية من الزوايا والطرق الصوفية في المغرب الأقصى، وكشفت الدراسة أن الامتداد المغاربي لم يكن ظاهرة عفوية أو وليدة الصدفة التاريخية ، بل كان نتاجاً لتضافر وتكامل حزمة من الأبعاد والمقومات الأساسية:

- البُعد الديني الروحي: الذي صهر شعوب المنطقة في بوتقة واحدة تحت راية الإسلام وعقيدة الجهاد والممانعة الحضارية.
- البُعد الاجتماعي: الذي عززته عرى القرابة، والمصاهرة، والامتدادات العشائرية والقبلية العابرة للحدود التواضعية.
- البُعد الجغرافي : حيث وفرت المسالك، والفراغات، والطرق الصحراوية فضاءً حركياً مفتوحاً للتواصل، والتموين، والمناورة.
- البُعدان السياسي والاقتصادي: واللذان فرضا حتمية التضامن العضوي لحماية المصالح الحيوية، وشرايين التجارة القوافلية، والأراضي الجماعية ضد التكالب والإجهاز الإمبريالي الأوروبي.

وبناءً على هذا المزيج العشائري ، ساهم التمدد المغاربي في إطالة عمر المقاومات الشعبية في الجزائر، ومنحها دفقاً استراتيجياً وقوة إضافية أربكت الحسابات العسكرية الفرنسية، وجسدت واقعياً وحدة المصلحة والمصير في مواجهة الهيمنة الأجنبية.

وبذلك يمكن القول إن تمدد المقاومة مغاربيًا ساهم في إطالة عمر المقاومة الجزائرية، ومنحها قوة إضافية في مواجهة القوى الاستعمارية، كما كشف عن وحدة مغاربية في مواجهة الاستعمار الأوروبي، وهو ما يفتح المجال لدراسات أوسع حول التاريخ المشترك لشعوب المنطقة ودور التضامن الإقليمي في مقاومة الاستعمار.

كما كان للحركة السنوسية دور هام في المقاومة الشعبية في الجزائر، حيث عدها المستعمر المسؤولة عن جميع أعمال المقاومة التي قامت صد فرنسا في جنوب الجزائر، كما تعتبر إحدى العوامل التي ساهمت في اندلا ع العديد من الثورات ضد الاستعمار ومن أهمها ثورة الشريف محمد بن عبد الله سنة 1852م، التي خطط لها خارج الجزائر بتحفيز من الشيخ محمد بن علي السنوسي، الذي حفزه على رفع راية الجهاد في وجه المستعمر، كما أن شمولية ثورة الشريف محمد بن عبد الله وانتشارها بمناطق مختلفة من الصحراء وامتدادها إلى الحدود التونسية كان بدعم ومساعدة من أتباع السنوسية.

وقد امتد تأثير الطريقة السنوسية المنتشرة عبر الصحراء والرامية إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى الجنوب الغربي، أثرن على الشيخ بوعمامة باعتباره زعيما دينيا اشتهر بالورع والتقى وحب بلاده وشعبه فكانت حركته دينية سياسية وجهادية شعارها مقاومة الاحتلال تحت لواء الجهاد المقدس.

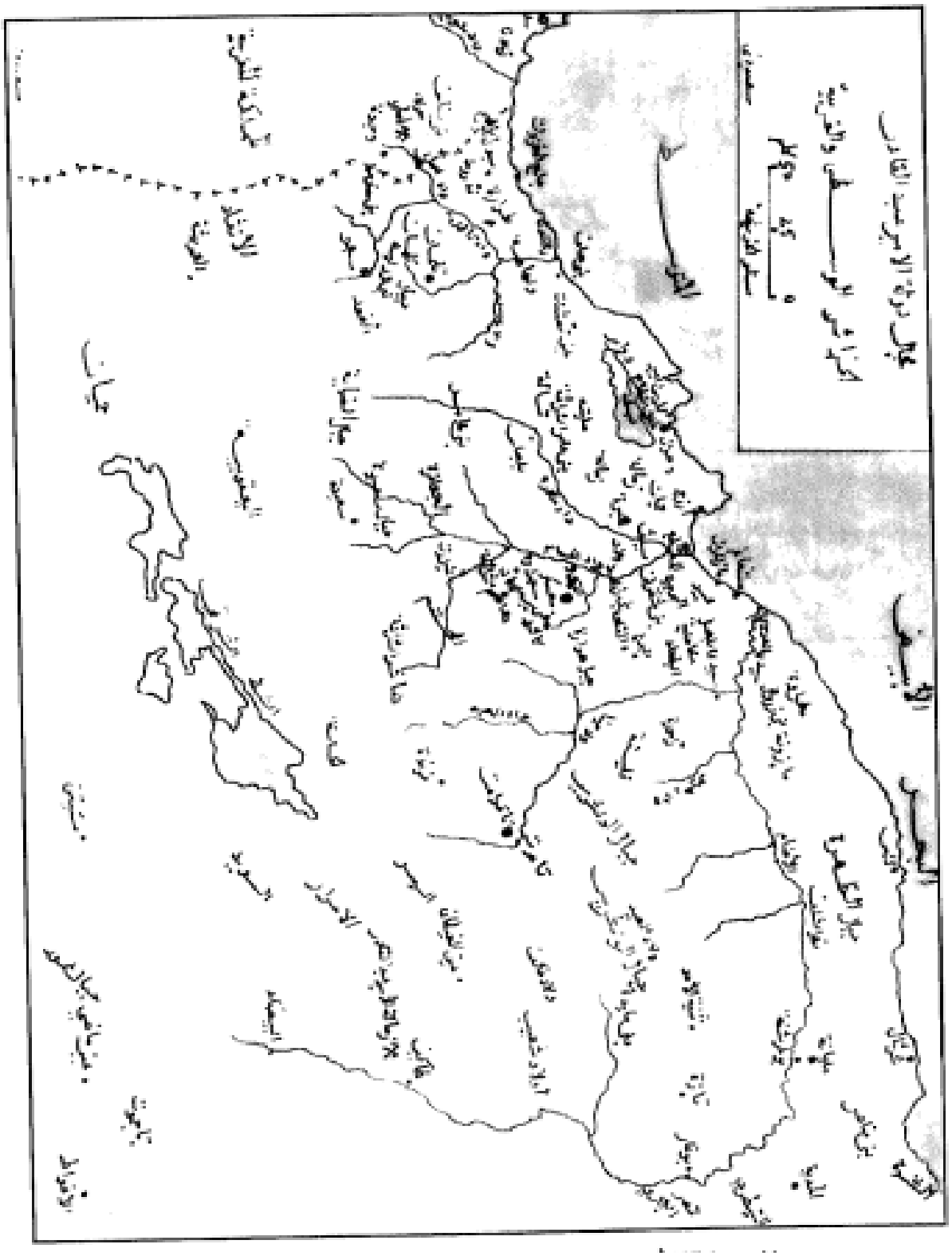
تحفيز وتدعيم الحركة السنوسية لجهاد قبائل الطوارق ضد التواجد الاستعماري وعرقلة توسعه في صحراء الجزائرية، وذلك من خلال مدهم بالمؤن والعتاد.

كان للحركة السنوسية دور كبير في دعم الثورات التي قامت في الجنوب الجزائر ماديا ومعنويا، وكانت سببا في انتشارها وتوسعها، وتبقى ملامحها من أهم ملامح الكفاح التي عبرت من خلالها عن رفض الوجود الاستعماري الفرنسي.

تحوّل هذا الإرث إلى أساس لبناء هوية مغاربية جامعة ، حيث شكّلت التضحيات المشتركة والوعي الجماعي رصيدًا حضاريًا ساهم في بلورة مشروع وطني وحدوي، وبذلك فإنّ المقاومة لم تكن مجرد رد فعل ظرفي ،بل مسارًا تاريخيًا متكاملًا أسهم في صياغة الوعي الوطني المغاربي، وأصبح مصدر إلهام للأجيال في مسار التحرر والوحدة

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة تبين مجال دولة الأمير عبد القادر، الجزائر الوسطى والغربية[1].



[1] – ناصر الدين سعيدوني: عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مرجع سابق، ص354.

الملحق رقم (02): صورة لمعركة خنق النطاح 1832م[1].



[1] – ناصر الدين سعيدوني: عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مرجع سابق، ص365.

الملحق رقم (03): صورة لمعركة المقطع 1835م[1].



[1] – ناصر الدين سعيدوني: عصر الأمير عبد القادر الجزائري، مرجع سابق، ص366.

الملحق رقم (04): قصف طنجة 6 أغسطس 1844م[1].



الملحق رقم (05): قصف الصويرة (موجدور) 15 أغسطس 1844م[2].



[1] – إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، مرجع سابق، ص278.

[2] – إسماعيل العربي: المرجع نفسه، ص279.

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادر:

1. الأغا بن عودة المزاري: **طُلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تح ودر: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج2، ط1، 1990محمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2006م
2. الكلونيل سكوت، **مذكرات الكلونيل اوسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841**، تر وتع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.
3. محمد باشا ابن الأمير عبد القادر الجزائري (ت1331هـ): **تُحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، تح: محمد السيد عُثمان، ج1: سيرته السَّيفية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2013م.
4. شارل هنري تشرشل: حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ت).

II- المراجع:

أ- الكتب:

1. إبراهيم مياسي: **الإحتلال الفرنسي للجزائر 1837/1934**، دار هومة، الجزائر، 2012م.
2. إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881-1912م**، المتحف الوطني للمجاهد، (د.ط)، الجزائر، 1996م.
3. إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.
4. أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، ج1، 2007م.
5. أبو القاسم سعد الله: **خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة والتحرير 1830-1962)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.
6. أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، ج5، 2007م.

7. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 192م.
8. أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
9. أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، ج4، 1998م.
10. أحمد الخطيب، **جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
11. أحمد الطرملي، **رسالة المناعي إلى المشير الأول أحمد باي في الشكوى من أحمد ابن أبي الضياف وسائر أعدائه**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970م.
12. أحمد طالب الإبراهيمي، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954–1956م**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
13. أحميدة عمراوي، سليم زاوية، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844–1916)**، دار الهدى، الجزائر، 2009م.
14. احميده عميراوي: **"دراسات في تاريخ الجزائر الحديث"**، المجلية التاريخية الجزائرية، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2004م.
15. إدريس بن خويا، **البعد الروحي لمقاومة الشيخ بوعمامة**، كتاب جماعي بعنوان: القيم الروحية والرؤية الوطنية في الطريقة الشيخية، منشورات وزارة الشؤون الدنية والأوقاف، الجزائر، 2011م.
16. إدريس رائسي، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الاجارة والاغارة، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016م.
17. إسماعيل العربي: **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، (د.ت).

18. الأكاديمية الجزائرية للوثائق والمصادر التاريخية، **الجديد في علاقات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلية**، تر وتق، وتع: يحي بوعزيز، ميكيل دو ايبالزا، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1892م.

19. بسام العسلي: **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1990م.

20. بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، دار المعرفة، الجزائر،ج1، (د. ت)

21. جلول المكي، **مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب وأثرها على العلاقات بين البلدين 631 إلى 1263هـ/1243-1847م**، رسالة ماجستير، في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 1992-1993م.

22. حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001م.

23. خليفي عبد القادر، **المقاومة الشعبية للشيخ بوعمامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

24. سامح عاطف الزين، **الصوفية في نظر الإسلام، دراسة وتحليل**، دار الكتاب المصري، بيروت، ط3، 1985م.

25. عبد الحميد زوزو، "**ثورة الشيخ بوعمامة 1881-1908**" ج1، (جانبها العسكري/ 1881-1883)، موفم للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2010.

26. عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد وأنجاد، المتحف الوطني للمجاهد، ط2، الجزائر، 2009م.

27. عبد القادر خليفي، **الطريقة الشيخية**، دار الأديب لنشر والتوزيع، وهران، 2006م.

28. عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

29. علي محمد محمد الصلابي: **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2017م.

30. علي محمد محمد الصلابي، **الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا**، ج1، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، مكتبة التابعين، القاهرة، ط1، 2001م.

31. عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

32. عمّار هلال: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)**، دار هومة، الجزائر، 2007م.

33. عمارة عموره، نبيل دوادة، الجزائر بوابة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

34. فيلالي مختار الطاهر، **نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرها في الجزائر خلال العهد العثماني**، دار الفن الغرافيكي للطباعة والنشر، باتنة، (د.ت).

35. مالك بن نبي، شروط النهضة، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1986م.

36. مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر القديم والحديث**، مكتبة النهضة الجزائرية، ج3، (د. ت)

37. محمد ابن الطيب البوشيخي، **أولاد سيدي الشيخ الغرابة والشراقة التصوف والجهاد والسياسة**، مطبعة أطلاب، وجدة، المملكة المغربية، ط3، 2013م.

38. محمد الصالح مرمول، **قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية (تونس – الجزائر – المغرب)**، دار بهاء للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013م.

39. محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائري من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر1954**، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر، 1985م.

40. محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، دار الكلمة للنشر، ط1، 1981م.

41. محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910–1954م**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

42. محمد سعيد القشاط، الصحراء تشتعل 1899-1931، دار الملتقى، ط1، الجزائر، سبتمبر 1998م.

43. محمد سعيد القشاط، عرب الصحراء الكبرى الطوارق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط4، 2008م.
44. محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004م.
45. محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002م.
46. محمود علي عامر، محمد خير فارس، **تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، ليبيا)**، ج1، مديرية الكتب الجامعية، جامعة دمشق (د.ت).
47. مصطفى نويصر، ميشل عفلق والثورة الجزائرية، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، 1993م.
48. معمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997
49. منور العربي، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19**، دار المعرفة، لجزائر، 2006م.
50. ناصر الدين سعيدوني: **عصر الأمير عبد القادر**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، مكتبة الإسكندرية، 2000م.
51. ناصر الدين سعيدوني، **أساسيات منهجية التاريخ**، دار القصبة، الجزائر، 2000م.
52. نسرين نعمان البيومي عويضة، **دوافع وخطوات الاحتلال الإيطالي لليبيا**، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمياط، مصر، 2015م.
53. يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر، الجزائر، طبعة خاصة، 2009م.
54. يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1980م.

ب– الدوريات:

1. إبراهيم مياسي، "**دور ثورة الشيخ بوعمامة في التصدي الاستعماري**" مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، الجزائر، ع01، 1999م.

2. إبراهيم مياسي، **ثورة الشيخ بوعمامة (1881–1908)**، مجلة حوليات، جامعة الجزائر1، مج10، ع02، 1997.

3. أحمد وادي: "**السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مج 01، ع 02، أفريل 2018.

4. براهيم معيوش: "**المحاولات الفرنسية لإحتواء سكان منطقة القبائل في المرحلة الاستعمارية**"، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، مج 05، ع 02، ديسمبر 2020م

5. بشرى عليوش قربوع، صورية مزيز: "**مفاهيم وقضايا حول المقاومة الجزائرية للإحتلال الفرنسي 1830–1916م**"، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مج07، عدد خاص، 2023ميحي بوعزيز: **الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**، الدار العربية لكتاب، طبعة منقحة ومزيد فيها، تونس، 1983م.

6. حسان حامي: "**الأزمة الهوياتية في المجتمع الجزائري بين التنازع الأيديولوجي والتوظيف السياسي** "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، مج09، ع29، جوان 2017

7. الحواس غربي، "**مقدمات الاحتلال الايطالي لليبيا 1811م (بناء التحالفات الدولية)** " ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ع 12، 2017م.

8. دين صورية، "**مقاومة الشريف بوشوشة وور قبائل الشعانبة فيها (1870–1881)**"، مجلة عصور الجديدة، مخبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران1، مج 13، ع01، 2023م.

9. روابحي العياشي، "**مقاومة محمد الكبلوتي في الشرق الجزائري (1868–1884م)**"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعة ابن خلدون، تيارت، مج 06، ع02، جوان 2023م.

10. سلوى لهلالي، "**مظاهر الدعم المغربي للمقاومة الشعبية الجزائرية 1832–1924 دراسة في الجانب الاجتماعي والعسكري**"، المجلة التاريخية الجزائري، مخبر الدراسات والبحث في الثورة التحريرية، جامعة المسيلة، مج 05، ع01، 2021م.

11. الطاهر سواكري: "**سياسة الاستعمار الفرنسي في تكريس الطائفية بين سكان منطقة القبائل والمجتمع الجزائري**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، تصدر عن مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، مج 01، ع04، 2014م

12. عبد الحكيم هادي، سمير مزرعي: "**ثورة 1871م في منطقة القبائل قراءات ومقاربات في الأسباب والعوامل**"، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران1، الجزائر، مج 24، ع 01، جوان 2025م.

13. عبد الحميد زوزو، "**أضواء على ثورة بوعمامة 1881**"، مجلة الأصالة، مج 13، ع31، جانفي 1976م.

14. عبد القادر خليفي، "**خصائص مقاومة الشيخ بوعمامة والعوائق المحلية في وجهها**"، مجلة المرآة للدراسات المغاربية، جامعة وهران 1، مج 01، ع001، جانفي 2014م.

15. عبد القادر مرجاني، "**مقاومة الشريف محمد بن عبد الله (1851–1871) على ضوء كِتَابْ الفرنسيون في الصحراء**"، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي، بوزريعة، الجزائر، مج 12، ع 03، 2020.

16. عبد الكريم طهيري، حليلي بن شرقي، "**دور المراسلات في ثورة وعمامة (1881–1900)**، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران1، مج 22، ع 01، جوان 2023م.

17. عبد الكريم طهيري، حليلي بن شرقي، "**دور المراسلات في ثورة وعمامة (1881–1900)**، مجلة عصور، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران1، مج 22، ع 01، جوان 2023م.

18. علي غنايزية، "**المقاومة الشعبية بوادي سوف وأثرها على العلاقات مع الجنوب التونسي 1854–1882**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي، مج 04، ع 02، ديسمبر 2013م.

19. الغالي غربي، "**ملامح من مقاومة الطوارق للتوسع الفرنسي في الصحراء الفرنسي في الصحراء الجزائرية**"، مجلة الرؤية، ع 01، جانفي فيفري 1996م.

20. قادة دين، "**الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ**"، مجلة عصور الجديدة، مخبر تاريخ الجزائر، جامعة وهران1، مج 07، ع 27، صيف-خريف (أكتوبر) 2017-2018م.

21. لخضر عواريب، "**الطريقة القادرية في الجنوب الشرقي الجزائري ودورها في مواجهة الاستعمار الفرنسي خلال القرن التاسع عسر والعشرين**"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 13، ع 01، جانفي 2021.

22. محمد الأمين بلغيث، "**الشيخ بوعمامة القائد المتصوف**"، مجلة أصول الدين الصراط، ع02، 2000م.

23. محمد بن موسى: "**التنظيم العسكري لجيش الأمير عبد القادر 1832-1847**"، مجلة عصور، مج 20، ع02، جويلية 2021م.

24. محمد هقاري، "**دور سكان منطقة أزجر والهقار في المقاومة الاستعمار الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع 24، جوان 2016م.

25. مصطفى حجازي، "**أوضاع الأمير عبد القادر على الحدود الجزائرية المغربية من خلال تقرير القنصلية الفرنسية بطنجة 1843-1845**"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 09، ع 01، جوان 2018م.

26. نبيل لزعر، "**الإجراءات الاستعمارية لفرنسة الصحراء الجزائرية وفصلها عن الوحدة الوطنية (1956-1962)**"، مجلة عصور الجديدة، مخبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران1، مج 15، ع 01، ماي 2025م.

27. نوي بن مبروك: "**القضاء القمعي الفرنسي في الجزائر في فترة الحكم العسكري 1830-1870**"، المجلة التاريخية الجزائرية، مخبر الدراسات والبحث في الثورة التحريرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، مج 08، ع03، 2024م.

28. يحي بوعزيز، "مواقف الرسميين التونسيين من ثورة الصبايحية والكبلوتي في منطقة الحدود الشرقية عام 1871م"، مجلة الأصالة، ع 60-61، 1 أغسطس 1978م.

ت- الرسائل العلمية:

أطروحات الدكتوراه:

1. رشيد بكاي، **سلطة الخطاب الصوفي في الجزائر، أدوار التنظيمات الصوفية خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر من المقاومات الشعبة المسلحة إلى المقاومة السياسية والثقافية، دراسة تحليلية نقدية(1832-1954)**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2013/2012.

2. عز الدين بن سيفي، **العلاقات الجزائرية المغربية (1330-1246هـ/1830-1912م)**، أطروحة دكتوراه ل م د في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018م.

3. محمد العيد قدع، **الروابط الاجتماعية والثقافية بين إقليمي واد سوف والجنوب التونسي (1891-1962م)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في التاريخ، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، 2020/2019م.

4. عبد المالك خلايفة، **البعد الوحدوي في الحركة الوطنية المغاربية بين الجزائر وتونس والمغرب الأقصى (1945-1958م)**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، 2024/2023م.

رسائل الماجستير:

1. بلقاسم بولغيتي، **لجنة تحرير المغرب العربي وإسهامها في وحدة الكفاح المغاربي 1948-1956م/1366-1375هـ**، رسالة ماجستير في التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، الجامعة الإفريقية –أحمد دراية- أدرار، نوقشت بتاريخ 06 جوان 2012م.

2. رضوان شافو، **مقاومة منطقة تقرت وجوارها للاستعمار الفرنسي (1852-1975م)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007/2006م.

3. سعود دحدي، **البعد الجهادي المغاربي للطريقة السنوسية (1842–1931)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر (أوروبا- المغرب)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن يوسف بن خدة، الجزائر، 2010/2009م.

4. صورية حصام، **العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن 18م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013/2012م.

5. عبد القادر سلاماني، **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة 1832–1847**، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران السانية، 2009/2008م.

6. فريدة قاسي، **الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832–1847)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة، 1999/1998م.

مذكرات الماستر:

1. خديجة مختاري، فطيمة مسلم، **الحركة السنوسية ودورها في المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي بالصحراء (1851–1916م)**، مذكر ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة لابن خلدون، تيارت، ط1، 2018/2017م.

2. خولة شابي، شهرة شابي، **العلاقات الخارجية لدولة الأمير عبد القادر 1832–1847م**، مذكرة ماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2023/2022.

3. خيرة العيدي، **موقف المغرب الأقصى من مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري(1248–1264هـ/1832–1847م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث المعاصر، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2017/2016م.

4. زبيدة كحلي، لزعر كنزة، لزعر كنزة، **العلاقات الجزائرية التونسية والمغربية من القرن 17 إلى القرن 19م (1671–1848م)**، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018م.

5. سارة بوغوط، شيماء مساهل، **مقاومة الشريف محمد بن عبد الله في الجنوب الشرقي (1851–1871)**، مذكرة ماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2023/2022م.

6. قرنابي عيساوية، **المقاومة في الجنوب ثورة الشريف محمد ابن عبد الله (2852–2861) أنموذجا**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014/2013م.

7. محمد مصيطفى، **العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير عبد القادر (1832–1847)**، مذكرة ماستر في التاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة غرداية، 2018/2017م.

8. هبة الله بوغرارة، **مقاومة شريف محمد بن عبد الله في الجنوب الشرقي (1851–1871)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014م.

د– الانترنت:

حساني الحسن بن محمد بن براهيم، شريط وثائقي حول المجاهد المقاومة الشريف محمد بن عبد الله سلطان ورقلة مؤسسة الدولة الجزائري الثانية، التلفزة الجزائرية القانة 8 الذاكرة، متاح على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=rdfWMZlkKmc تاريخ الاطلاع: 2026/04/25، الساعة: 12:36

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdelkader Boutaleb : ***l'Emir Abdelkader et la formation de la nation Algérienne.***
2. Zaher Abdi, **Cheikh Lakehal, *Cherif Mohamed Ben Abdallah the Leader of Sanusi Movement in Algeria: His Life and Jihad***, Journal of Human and Society Sciences, Vo 14, N° 03, 2025.

قائمة المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير

قائمة مختصرات مستعملة

مقدمة: 1

الفصل الأول: الجذور التاريخية للمقاومة الشعبية في الجزائر (1832–1908)

المبحث الأول: التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للمقاومة الشعبية 10

1–تحولات البنية السياسية والعسكرية: 10

2–التحولات الاقتصادية والإجتماعية: 13

المبحث الثاني: مسار تطور المقاومات الكبرى (1832–1908م) 18

1–تجربة الأمير عبد القادر ومأسسة الفعل المقاوم (1832–1847م):.....18

2–جبهة المقاومة الصحراوية: الشريف محمد بن عبد الله والشيخ بوعمامة (1851–1908):

27

المبحث الثالث: دور الطرق الصوفية في المقاومة الشعبية 34

1–الجغرافيا السياسية للتصوف والآليات التعبوية للزوايا:.....34

2–الرمزية الدينية والخطاب الجهادي: 36

خلاصة الفصل:..... 39

الفصل الثاني: مظاهر تمدد المقاومة الجزائرية في البلاد المغاربية

المبحث الأول: الامتداد نحو المغرب الأقصى..... 42

1–لجوء الأمير عبد القادر وإشكالية الدعم المخزني: 43

2–معركة إيسلي (1844) ونتائجها الحدودية 48

3–لجوء الشيخ بوعمامة وجهاده المغاربي: 52

المبحث الثاني: امتداد المقاومة الجزائرية نحو تونس 56
1-الأواصر القبلية والانصهار السوسيولوجي بين الشرق الجزائري والجنوب التونسي: 56
2-لجوء الشريف محمد بن عبد الله إلى تونس (1854-1858م): 60
3-أثر المقاومة الشعبية الجزائرية على العلاقات مع تونس: 62
4-السياسة الأمنية الفرنسية المشتركة عقب فرض الحماية (1881): 64
المبحث الثالث: امتداد المقاومة الجزائرية نحو الفضاء الليبي 65
1-الأواصر العقدية والعسكرية بين الشريف محمد بن عبد الله والحركة السنوسية: 65
2-التماهي الروحي بين حركة الشيخ بوعمامة والسنوسيين: 67
3-الدعم اللوجستي والعسكري الليبي لمقاومة الطوارق (1899-1916م): 67
4-رد الفعل الإيطالي مع بداية التوسع (قبل 1911م).....72
خلاصة الفصل: 73

الفصل الثالث: إنعكاسات و نتائج الامتداد المغاربي والتحول من المقاومة المسلحة إلى الوعي الوطني

المبحث الأول: الإجراءات الاستعمارية لكبح التمدد المغاربي 76
1-إعادة رسم الحدود وتفتيت الفضاءات المغاربية المشتركة: 76
2-إنشاء المراكز العسكرية والتحكم في الفضاء الصحراوي:.....82
المبحث الثاني: البعد الاجتماعي والفكري للوعي والجهاد المغاربي المشترك..... 84
1-تنامي الوعي الجماعي المغاربي: 84
2-تطور فكرة النضال المغاربي المشترك:.....85
المبحث الثالث: الانتقال من المقاومة الشعبية إلى النضال السياسي 88
1-تراجع الكفاح المسلح نهاية القرن 19م والتحول نحو المأسسة السياسية: 88
2- إرهاصات نشأة الحركات الوطنية (1908-1912):.....90

خلاصة الفصل: 91
الخاتمة..... 93
الملاحق 97
قائمة المصادر والمراجع 101
قائمة المحتويات 113

ملخص الدراسة:

تكتسي دراسة تمدد المقاومة الشعبية الجزائرية في البلاد المغاربية أهمية بالغة، لأنها تكشف عن البعد الإقليمي للمقاومة ضد الاستعمار الأوروبي، وتوضح كيف تجاوزت هذه المقاومة الحدود الوطنية لتشكل جبهة مغاربية موحدة، يهدف البحث إلى إبراز طبيعة هذا الامتداد، وتحديد العوامل التي ساعدت على استمراره، مع تقييم انعكاساته على مسار التحرر في المنطقة.

تتحدد الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من1832م إلى 1908م، وهي مرحلة مفصلية في تاريخ المقاومة الجزائرية، شهدت بروز أبرز التحركات الشعبية التي امتد أثرها إلى المجال المغاربي، فقد انطلقت هذه الفترة مع تشكل المقاومة المنظمة بقيادة الأمير عبد القادر سنة 1832م، ثم عرفت تطورات كبرى تمثلت في امتداد الحركة المقاومة نحو المغرب الأقصى، وتنامي تأثيرها في تونس وليبيا، إلى غاية سنة 1908م التي تمثل إحدى المحطات المتأخرة في مسار المقاومة الجزائرية العابرة للحدود.

خلصت الدراسة إلى أن المقاومة الجزائرية لم تكن محلية، بل امتدت لتشمل فضاءً مغاربيًا واسعًا، مما منحها قوة إضافية وأطّرها ضمن حركة إقليمية موحدة في مواجهة الاستعمار الأوروبي، وقد ساهم التضامن المغاربي في إطالة عمر المقاومة وتعزيز فعاليتها، كما كشف عن التاريخ المشترك لشعوب المنطقة في مواجهة التوسع الاستعماري.

الكلمات المفتاحية: تمدد المقاومة الشعبية الجزائرية، المغرب الأقصى، تونس، ليبيا.

Abstract

The study of the expansion of Algerian popular resistance into the Maghreb countries is of significant importance, as it highlights the regional dimension of anti-colonial struggles and demonstrates how resistance transcended national boundaries to form a unified Maghreb front. The research aims to clarify the nature of this expansion, identify the factors that sustained it, and evaluate its impact on the broader liberation process in the region.

The chronological scope of the study spans from 1832 to 1908, a pivotal period in the history of Algerian resistance. This era witnessed the emergence of organized resistance under Emir Abdelkader in 1832, followed by major developments that extended the struggle into Morocco, while also strengthening

its influence in Tunisia and Libya. The year 1908 marks one of the later milestones in the trajectory of cross-border Algerian resistance.

The findings reveal that Algerian resistance was not confined to local struggles but expanded to encompass a broad Maghreb space, thereby gaining additional strength and being framed within a unified regional movement against European colonialism. Maghreb solidarity played a crucial role in prolonging the lifespan of resistance and enhancing its effectiveness, while also underscoring the shared historical experience of the region's peoples in confronting colonial expansion.

Keywords: Expansion of Algerian popular resistance, Morocco, Tunisia, Libya.